

حديث
حول الحبيب التَّقْوِيُّ

تأليف

سيد عبدالله الموسوي البحراني

موسسة المعارف والآداب
بمكة المكرمة

حديث

حول الجبر و التفويض

تأليف

السيد عبد الله السيد حسن الموسوي البحراني المحرقي

شبكة كتب الشيعة

طبعة مصحّحة ومنقّحة

مؤسسة المعارف الإسلامية

موسوی بحرانی محرقی، عبد الله

حديث حول الجبر والتفويض / تاليف عبد الله حسن هاشم الموسوي البحراني . -

قم : مؤسسة المعارف الاسلاميه ، ١٤٢٤ ق . - ١٣٨٢ . عربي .

ISBN 964 - 7777 - 05 - 1 :

١٨٢ ص .

فهرستنویسی بر اساس اطلاعات فیبا .

کتابنامه : ص ١٧٩ - ١٨٠ .

١. جبر و اختیار . الف . بنیاد معارف اسلامی . ب . عنوان .

٢٩٧ / ٤٤٥

BP ٢١٩ / ٦ / م ٨٥

م ٨٢ - ١١٢٥٨

کتابخانه ملی ایران



١٤٧

هوية الكتاب :

- اسم الكتاب : حديث حول الجبر والتفويض .
- تأليف : السيد عبدالله السيد حسن السيد هاشم الموسوي البحراني .
- نشر : مؤسسة المعارف الإسلامية .
- الطبعة : الأولى ١٤٢٤ هـ . ق .
- المطبعة : عترة .
- العدد : ١٠٠٠ نسخة .

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة

لمؤسسة المعارف الإسلامية

ایران - قم المقدسة

ص . ب ٧٦٨ / ٣٧١٨٥ تلفون ٧٧٣٢٠٠٩

E - mail : m_islamic@aYna.com

الطبعة الأولى

مؤسسة الأعلمي للمطبوعات

بيروت - لبنان ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م

الطبعة الثانية

مؤسسة المعارف الإسلامية

إيران - قم - ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م

مدينة الحجاز
حاليمة

بسمه تعالى

لقد تفضل علينا جناب الاخ الوجيه والخطيب البارع
الشيخ عباس احمد الرئيس بهذه الكلمة القيمة نشكر
شعوره الفياض وتنمى له التوفيق الدائم .

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين وبعد :
فإن حديث الجبر والتفويض له جذور راسخة في تاريخ العقيدة
الاسلامية ، وله اهمية خاصة دون غيره من ابحاث علم الكلام ، وذلك لما كان
فيه من موارد الخلاف بين علماء الشريعة الاسلامية من جميع الفرقاء .
أما اهميته فهي تكمن في كونه يتغلغل في اعماق الانسان وكيانه ؛ لأنه
عقيدة ، والعقيدة مقرها ضمير الانسان ، والعقيدة اذعان فكري بدليل فطري ،
او غير فطري . حتى اذا استقرت هذه بذاك ، تجسدت بأشكال شتى خارج
كيان الانسان بفعل او قول .

والطرح الذي جاء به أهل البيت عليهم السلام حول هذا الموضوع يتمثل
في قول الامام الصادق عليه السلام : « لا جبر ولا تفويض بل أمرين أمرين » .
وهذا الكلام - كما تراه - قريب في معناه بعيد في مرماه .

وتوضيحاً لهذا المعنى السامي أسوق مثلاً بسيطاً ، حتى يستطيع القارئ
ان يدرك من خلاله تقريباً معنوياً .

رجل اعطى ابنه ديناراً ، وأمره ان يشتري كتاباً ليستفيد منه ، ويستزيد من
ثقافته ، وحذره من ان يشتري به آلة لهو وطرب فإنها مفسدة للأخلاق ، ومضیعة

للولقة ، ومحرمة في الشرع . وخير الولد نفسه بين الدخول الى المكتبة لشراء الكتاب أو الدخول الى دكان آلات اللهور .

فإن اشترى الكتاب نسب هذا العمل لأبيه لأنه نصحه بذلك ، ونسب اليه لأنه أحسن الاختيار .

وإن اشترى آلة اللهور ، فقد نسب اليه هو نفسه خاصة دون أبيه لأنه قد نهاه عن ذلك . ومن خلال هذا المثال نستطيع ان نفهم معنى الكلمتين (الجبر والتفويض) .

ولقد تداول هاتين الكلمتين علماء المعقول حتى كانتا أكثر في هذا العلم من غيره . ولا اريد أن اتطرق الى معناهما اللغوي والعلمي ، لأنني أكتب كلمة لا أولف كتاباً ؛ ولأن الكتاب الذي بين يدي القارئ قد أسهب في عرضهما بالشرح والتحليل .

ولكنني اريد أن أشير الى ما قاله علماء الشيعة الامامية عن فكرة التفويض ، فقد شددوا التكير اقتداء بأئمتهم على كل من يقول بالتفويض ، وعدوا قائله مشركاً ، وخارجاً عن الدين .

فقد ذكر العلامة المجلسي في بحاره باباً خاصاً اسماء : (باب نفي الغلو في النبي والائمة وبيان معاني التفويض)

سرد فيه كثيراً من الاحاديث عن اهل البيت الذين شجبوا فيها القول بذلك .

فمنها ما جاء في عيون اخبار الرضا عليه السلام :

قال الراوي : سألت الرضا عليه السلام عن التفويض فقال :

(الغلاة كفار ، والمفوضة مشركون ، من جالسهم أو واكلهم ، أو شاربهم ، أو واصلهم ، أو زوجهم ، أو تزوج منهم ، أو آمنهم ، أو اتنمهم على شيء ، أو صدق حديثهم ، أو أعانهم بشرط كلمة ، خرج من ولاية الله عز

وجل ، وولاية الرسول ، وولايتنا أهل البيت) .

وقال الصدوق رحمه الله في كتابه (التوحيد) بعد ان ذكر حديثاً عن الامام أبي الحسن الرضا حول مسألة آدم ، وأكله من الشجرة مع زوجته : إن الله تبارك وتعالى نهى آدم وزوجته عن أن يأكلا من الشجرة ، وقد علم انهما يأكلان منها ، ولكنه عز وجل شاء أن لا يحول بينهما وبين الأكل منها بالجبر والقدرة ، كما منعهما من الأكل منها بالنهي والزجر .

فهذا معنى مشيئته فيهما . ولو شاء عز وجل منعهما من الأكل بالجبر ، ثم أكلا منها لكانت مشيئتهما قد غلبت مشيئته ، كما قال العالم عليه السلام - تعالى الله عن العجز علواً كبيراً .

وفي هذا المعنى أو ما قاربه قال العلامة الشيخ حسين آل عصفور نور الله ضريحه في كتابه (محاسن الاعتقاد) في دفع شبهة للمعتزلة : إن ارادة العصيان قبيحة لا تصدر عن الله تعالى ، وتقدير الدفع ، إن الله تعالى ارادتين :

إحداهما : إرادة حتم لا تقع معها للعبد قدرة واختيار ، بل يصير محتوماً ، كإرادة مرض العبد وصحته .

وثانيتها : إرادة عزم ، أي يبقى للعبد معها اختيار وعزم وإرادة الله لعصيان العاصي إرادة عزم ، لا إرادة حتم ، لاستحالة تعلقها مع بقاء التكليف فلا يلزم تكليف ما لا يطاق .

وبهذا تنحل شبه كثيرة اوردها اهل الاعتزال والجبر .

وإذا رأيت ثم رأيت نهجاً جديداً في التوبيع ، فالكتاب لم يكن جديداً في فنه فقد بحث هذا الموضوع كثير من علماء الفلسفة الاسلامية ، وأفاضوا فيه حتى ذكروا منه كل شاردة وواردة .

ولكن المهم في ذلك - وهو ما اردت ان أشير إليه - هو المنهجة التي طرأت على الكتاب ، حتى لقد سهلت السبيل وذللت كثيراً من العقبات التي

تلازم - عادة - هذا الفن مادة وروحاً .

ولقد اتبع السيد حفظه الله هذا المنهج ، بعد أن امتطى هذا الصعب ،
علماً منه بالعقبات التي تواكب ابحاث الكتاب المتلاحقة ، فقد حاول جهده في
تبسيط العبارة من غير تهجين للمعنى ، ولكن العلم في ابحاثه الطافحة فضلاً
عن العميقة منه لم يستسلم له الا في بعض ، وتراه فرساً جموحاً في بعض خباياه
الآخري .

ومن خلال الابحاث في الكتاب يستطيع القارئ ان يدرك الجهد الذي
بذله المؤلف في سبيل عرض الكتاب في فصول ، وإن في ذلك شيئاً من
التكلف .

وأريد أن أقول : بأن الحكم على الكتاب أوله ، يرجع الى القارئ
الكريم ، ولكن ليس كل قارئ فإن الكتاب في محتواه الفكري والعقائدي
يحتاج الى متأمل قد أوتي حظاً وافراً في المعرفة الشاملة ، والاطلاع الواسع
لكي يعرف مرامي لفته التي هي عبارة عن مجموعة من الاصطلاحات العلمية
والقياسات المنطقية .

والحمد لله أولاً وآخراً ، وصلى الله على محمد وآله الطاهرين .

البحرين - الدراز

١٨ صفر ١٤٠٦ هـ

عباس احمد الريس الدرازي

ولقد تفضل علينا جناب الوجه الخطيب البارع الشيخ
حسن بن عبد الله القبي آل درويش بهذه المقطوعة
الشعرية : تشكر شعوره الفياض

اقول وخير القول فصل ولا هزل * كما ان خير الفعل الجدل في العمل
مقالاً جميلاً ما به اي شبهة * غيث به يا صاح السيد الاجل
هو الفذ عبد الله من نسل هاشم * ومن بمزايا نيلهم يضرب المثل
هو العالم التحرير والجبر والذي * هو الندب بل للعلم في فنه بطل
وان كنت في شك لوصفي وقولي * فهناك كتاب الجبر عن وصفه فسل
ابا هاشم حياك ربي تحية * وساق لك التوفيق حلا ومرحل
فدونك من عندي الشهادة انما * حديثك حول الجبر يشفي من العلل
كتبت وقد اسديت للعلم خدمة * لها القيمة العظمى وسار به المثل
كتابا وللو د عذباً مسلسلاً * به يرتوي الظمان علا ومتهل
كتابا جليلاً ضم علماً ومنطقاً * عظيماً ينير الدرب اذكي من الشعل
وقلت مقالاً ما به اي شبهة * وما فيه من ريب ولا يقبل الجدل
بان ليس في الاسلام جبر ولا به * هنالك تفويض وبالحجة اكتمل
وفجرت له علماً نيراً وصافياً * غزيراً وجماً ليس ضحلاً ولا وشل
معيناً كينبوع يدافع بعضه ببعض * كسيل قد تحدر من جبل
فيسروي به الضمthan ما اتى به * فيكسر منه ما به يطفي الغل
وادلتها فيه براهين كلها * انت ساطعات النور كالصبح اذ اطل
وسقت من القرآن أي ادلة * انت كافيات من تدبر /وعقل

وجئت به كالبدر تم تمامه * نعمته ليالي البيض حتى اذ اكتمل
تشعشت الانوار منها فبان من * سواطع ذاك النور السهل والجبل
فهذا العمري العلم يا طالب الحجا * عليك به لا تخشى عيا ولا فشل

ولقد تفضل علينا الخطيب الاديب الاخ الشيخ
حسن بن عبد الله القيسي بهذه المقطوعة المتضمنة لنبينا
بالاضافة الى تلك المقطوعة المتقدمة ذكرها وهي التي
تضمن تقييماً للكتاب .

نشكر شعوره الفياض ونسأل الله تعالى له الموفقية
الدائمة لخدمة الإسلام

قلت قولاً مثل الجمال المنضد
رياض في غصنها الطير غرد
جميل من اللالي وعسجد
الفد والخطيب المسند
العالم الجهد العظيم الامجد
من والد له كريم المحتد
ومن هاشم ابسوه بلا رد
سمي الزكي من آل أحمد
فيه المعالي وبالمكارم محمد
حسن بالكمال حقاً توحد
يدرك الخير والصلاح محمد
ماجد اسمه كريم ممجد
من علي بالمكرامات تفرّد
من الكمال والجود جدد
المسمى بالفضل والتبلى أحمد
فيه من هاشمي عزاً وسؤدد
اليه البرهان في العلم يسند

يا خليلي هاك استمع لي فها قد
مثل زهر الحقائق الغن حفتها
او كجيد الفتاة قد زانه عقد
ناظماً يا صويحي نسب العلامة
نسب السيد الجليل عنيت به
انه السيد المبجل عبد الله
حسن ذاك اسمه حسن الخير
ابن طهر واسمه حسن ايضاً
ابن مرهون سيد رهنت
وكذا بعده كريم السجايا
بعده طيب الخصال وفيه
يعده سيد سمي بالمعالي
ثم من قد علا بعز علي
بعده الهاشمي العلوي الطهر
ثم ذاك المقدس الطيب السزاكي
بعده البحراني هاشم اكرم
انه البحراني لكنه لا من

علوي ذلك اسمه حسين يسرد
 فيه حسين بالحسين توذد
 باسم نجل الزكي سبط محمد
 وسماح دعي وسَمي أحمد
 ذو عفة وصون وسؤدد
 وعفافاً وبالحياة تأكد
 مشرق الوجه خلته النجم فرقد
 أخو الجود والمحامد أحمد
 بكفيه فاستطال بلا عد
 منه الكمال والنيل يوجد
 سُل من دوحة النبي محمد
 اسم لجعفر بن محمد
 فهو ذخِر وللعشائر مقصد
 وفضله ليس يجحد
 يدعى واسم ذاك محمد
 له المحامد تسند
 بعلي علا وفي نبيله جد
 يتلألاً بلمع نور توقد
 تسأل عن اسمه فذاك محمد
 من عابدين يدعى محمد
 ما له قد علمت في حلمه حد
 أكرم بجعفر بن محمد
 بال طهر بالمكرمات توحد
 حواه من قد عتا وتعد
 ان جنة الدجى تهجد
 بيوم من المعمارك أسود

وعتيق الحسين خير عتيق
 والفريفي بعده وأسمه
 حسن بعده الكريم المرجى
 ثم ذاك الذي بفضل وجود
 بعده السيد المبارك عبد الله
 ثم عيسى سَمي عيسى كمالاً
 وخميس مثل الخميس تراه
 ثم ذو المكرمات والحسب العالي
 ناصر بعده ومن نصر المجد
 وعلي من لقبوه كمال الدين
 وسليمان من علا بالمعالي
 جعفر بعده وانعم بذاك الاسم
 نجل من بالعشائري لقبوه
 انه الحائري حارت ذوي الالباب فيه
 وأبوه الامين ابن ابي الحمراء
 وأبوه علي السيد الطاهر شخص
 بعده الضخم الجليل علي
 حسن بعده ويا خير اسم
 وأبوه الحائري وان
 ابن برعلا ولقب بالمعابد
 كاظم الغيظ ان سألت أبوه
 وأبوه الصادق القول واللهجة
 باقر العلم قد علمت أبوه
 ذاك من قد أقرّ معترفاً فيما
 وأبوه السجاد عابد اهل البيت
 وأبوه الحسين من قارع الظلم

خاض نار الوغى والحرب تغلي
وأبوه الوصي حيدرة الكرار
ذاك من شيد الهدى ومن قد
ان تسلني عن امهم خير أم
في السورى يا اخي لها من مثيل
انها للزهراء أم التقى من
وأبوها خير الأنام رسول الله
نسب طاهر وفخر عظيم
هاك خذه واهنا به يا ابا هاشم
واليكم يا طالبي العلم ما قلت
للشريف النبيل السيد عبد الله
طبق ما قاله بمنظومة الكون
وصلاتي على النبي واهل البيت

كالمرجيل بالوقود توقد
ما فرّ في مقام ولا رد
صدّ بالسيف فيلق الكفر فانصد
دوحة النور والهدى ليس يوجد
هي ست النساء بنت محمد
قدّ منها نور الامامة فانقد
والمصطفى النبي المؤيد
جاء نور أمنه الظلام تبدّد
لا زلت بالسداد مسدّد
وما قد نسبت للماجد الجد
أكرم به انتساب ومحتد
وما سامة هناك وأورد
طراً ما طار طير وغرد



المقدمة



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الانبياء والمرسلين
محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين ، لا سيما بقية الله في الارضين مولانا
ومقتدانا الحجة ابن الحسن روجي وأرواح العالمين له الفداء .

وبعد :

ربما يقول البعض . . . لماذا قد اختار المؤلف الحديث حول الجبر
والتفويض بالذات والحال انه حديث كلامي فلسفي غامض يصعب على البعض
ممن ليس له خلفية في هذا الفن فهمه وادراكه ؟ اعتقد ان الحديث حول الجبر
والتفويض وان كان قديماً ولا يزال من اعظم الاحاديث الاسلامية غموضاً
وأصعبها اشكالاً كما يرى البعض الا ان هذا لا يعني تركه وعدم الخوض فيه ،
وكونه كلامي فلسفي يصعب على البعض فهمه لا يعني ان لا نتحدث به الى من
لا يعسر عليه فهمه سيما واننا قد بسطنا ما يمكن تبسيطه من العبارات الكلامية
والفلسفية بقدر الامان لكي تتكون لدى القارئ بموجب التبسيط فكرة واضحة
عنه . وانك لسوف ترى من خلال قرائتك الكتاب سهولة الحديث بحيث قد
تفهمه وان لم تكن من اهل فنه . وذلك لما قد امتاز به الكتاب من الجودة في
التعبير وعرض أقوال الاكابر من العلماء في الموضوع بأسلوب لا يعسر على احد
فهمه الا على من لا يعقل او لا يتدبر .

والكتاب كما تراه بين يديك يتلخص بالمناوين التالية : -

- ١ - مفهوم الجبر والاختيار
- ٢ - بطلان الجبر بالأدلة العقلية
- ٣ - بطلان الجبر بالنصوص القرآنية
- ٤ - أهل البيت يقولون ببطلان الجبر
- ٥ - من هم القائلون بالجبر
- ٦ - ما هي أدلة المجبرة
- ٧ - بطلان أدلة المجبرة
- ٨ - مفهوم التفويض
- ٩ - بطلان التفويض بالأدلة العقلية
- ١٠ - بطلان التفويض بالنصوص القرآنية
- ١١ - أهل البيت يقولون ببطلان التفويض
- ١٢ - مفهوم الأمرين

هذه مواضيع الكتاب على نحو الاجمال الا اننا سوف نتعرض قبل الشروع في الحديث عنها الى موضوع (القضاء والقدر) وذلك لما له من اهمية عظيمة بالاضافة الى ان التعرض له يثمر فائدة مهمة وهي تجنب القارىء من الوقوع في الالتباس والخلط بين موضوع « القضاء والقدر » وموضوع « الجبر والتفويض » .

وذلك لأن الاول : يرجع الى كيفية الابداع وتحقق الارادة التكوينية وهو ما لم يكن له علاقة بموضوع حديثنا اما الثاني : فانه يرجع الى افعال الانسان وهذا ما سوف يكون موضوع حديثنا والفرق بينهما واضح الا ان الالتباس قد يقع في البين بواسطة ما ورد عن النبي «ص» والعترة الطاهرة عليهم السلام من أن أفعال العباد بقضاء الله وقدره .

لذا كان من اللازم علينا التعرض لموضوع القضاء والقدر بجميع ما لهما من معاني متعددة وبيان المعنى المراد من ذلك في افعال الانسان لكي نحصل على الفائدة المذكورة .

ومن الله نستمد العون والتوفيق انه ولي ذلك والقادر عليه .

التاريخ ٢ ذي القعدة ١٤٠٥ م

الاقبل الفاني

السيد عبد الله السيد حسن السيد هاشم

الموسوي المحرق البحراني

المحرق / البحرين



القضاء والقدر





مرکز تحقیقات اسلامی و علوم اسلامی

إن موضوع «القضاء والقدر» ، يرجع الى كيفية الایجاد وتحقیق الارادة التكوينية وما جرى في عالم الأزل الذي لا تبدل فيه ولا تغیر ولا تحویل وهذا مما لا يمكن لأحد معرفته لأنه من غوامض المسائل الكلامية التي لا تدركها العقول فلا يمكن لأحد ان يعرف - لماذا اختلفت مراتب الوجود ، ولماذا تعددت درجاته - ولماذا قرب بعض الموجودات من الحق سبحانه - ولماذا بعد البعض الآخر عنه ، كل هذه التساؤلات لم تكن تحت ادراك العقول والمعرفة الانسانية .

نعم يمكن للعقل البشري ان يدرك على نحو الاجمال ان الایجاد على حسب القابلية والتكوين على حسب الاستعداد .

ولهذا ورد عن الامام امير المؤمنين علي بن أبي طالب صلوات الله وسلامه عليه في حديث ادلى به الى بعض من سألته عن القدر ، فقال عليه السلام ، ان القدر بحر عمیق فلا تلجّه وعند ما اعاد السائل السؤال مرة ثانية أجابه عليه السلام ان القدر طريق مظلم فلا تسلكه وعندما كرر عليه السؤال مرة ثالثة قال عليه السلام القدر سر الله فلا تتكلفه . وفي حديث آخر عنه عليه السلام انه قال عن القدر الا ان القدر سر من سر الله وحرز من حرز الله مرفوع في حجاب الله مطوي عن خلق الله مختوم بخاتم الله ، وضع الله تعالى عن العباد علمه لا ينالونه بحقيقة الربانية ولا بقدرة الصمدانية ولا بعظمة النورانية ولا

بعزة الوجدانية لأنه بحر زاهر مَوَّاج ، خالص لله تعالى عمقه ما بين السماوات والارض عرضه ما بين المشرق والمغرب أسود كالليل الدامس ، كثير الحيتان والحيتان يعلم مرة ، ويسفل اخرى ، في قعره شمس تضيء لا ينبغي ان يطلع عليها الا الواحد الاحد ، فمن تطلع عليها فقد ضاد الله في حكمه ، ونازعه في سلطانه ، وكشف عن سره وسنره وباء بغضب من الله ومأواه جهنم وبئس المصير .

وعلى العموم ان «القضاء والقدر» في الجانب التكويني لا يمكن لأحد معرفته لأنه فوق إراءة أفكار البشر.. لكن بقي علينا ان نعرف أنه ورد عن النبي «ص» كل شيء بقضاء وقدر ، وورد ايضاً ان افعال العباد بقضاء الله وقدره ، وعن أبي عبد الله الصادق عليه السلام انه قال لا يكون شيء في الارض ولا في السماء الا بمشيئة واردة ، وقضاء وقدر ، واذن وأجل ، فمن زعم انه يقدر على نقض واحدة فقد كفر .

من هنا وقع بعض الناس في الاشتباه حيث التبس عليهم الامر من انه اذا كانت الاشياء كلها بقضاء الله وقدره وان الانسان ليس له القدرة على نقض واحدة منها لزم ان يكون الانسان مجبراً في افعاله وأقواله .

ولا شك ان الانسان هو أحد الموجودات في هذا العالم ، ترتبط كل قواه وأفعاله ، وجميع حركاته وسكناته بالقضاء والقدر الالهيين فدقات القلب ودوران الدم ، والاحساس في العصب ، والهضم في المعدة ، والتصفية في الكبد ، والابصار بواسطة العين ، والسماع بواسطة الأذن كل اولئك يسير حسب قضاء الله وقدره . ولكن يجب ان يفهم هؤلاء أن النقطة المهمة في البحث هي ان القضاء والقدر بالنسبة الى الانسان على قسمين : - قسم منه يتسم بطابع الحتمية والجبرية حيث يجري من غير ارادة الانسان واختياره ، وقسم آخر جعله الله تعالى طوع ارادتنا وخاضعاً لاختيارنا .

لنأخذ مثلاً على ذلك ، اللسان ، فهو عضو من اعضائنا وجزء من بدننا له

مقدرات كثيرة . فأحدى تلك المقدرات جريان الدم في عروقه . ومنها أيضاً تكلمه ، اما جريان الدم في عروق اللسان فهو خارج عن ارادتنا واختيارنا ، فالدم يجري في الاوعية الدموية الموجودة في اللسان سواء شئنا ام ايينا . وهنا (في دوران الدم في اللسان) قضاء ان : - الاول جريان الدم في عروق اللسان بالتقدير الالهي ايضاً . الثاني جبرية هذا الدوران وحتميته في اللسان بالتقدير الالهي ايضاً حيث لا مجال لارادتنا واختيارنا فيه .

احد المقدرات بالنسبة الى اللسان ، وقد عرفنا التقدير الالهي فيه . اما المقدر الآخر فهو صدور التكلم منه . ولكن الواضح ان التكلم نفسه خاضع لارادتنا ، فبامكاننا ان نتكلم ، وبامكاننا ان نسكت ، كما اننا نستطيع ان نصدق في كلامنا ، ونستطيع ان نكذب . فهنا ايضاً « في تكلم اللسان » قضاء ان ، الاول صدور التكلم في اللسان بالتقدير الالهي . والثاني اختيارية التكلم ، وارادته بالتقدير الالهي . ومن هنا يتضح جلياً ان القضاء والقدر قد يجريان بصورة جبرية .

وأحياناً يقع القضاء الحتمي بواسطة قدر اختياري لنا . فمثلاً نجد أن الموت أمر مسلم وحتمي على جميع البشر بحكم القضاء الالهي ، وهو صريح قوله تعالى ﴿ كل نفس ذائقة الموت ﴾ ، ولكن هذا القضاء الحتمي قد تم بنحو الموت الطبيعي وانقطاع النشاط الحيوي كما يمكن ان يتم بارادة واختيار من قبل شاب يملك من القوة وسلامة البدن ما يجعل باستطاعته ان يعيش سنين طويلاً فيقدم على الانتحار . وهكذا فالشيخ الذي عمّر مائة سنة حتى مات حتف انفه ، والشاب الذي لم يعش أكثر من عشرين سنة حتى انتحر بارادته واختياره متساويان في انهما ماتا بقضاء الله وقدره ، مع فارق واحد وهو أنه في الصورة الاولى كان القضاء والقدر حتميين غير اختياريين بينما الصورة الثانية استغل الشاب حرية الاختيار بالنسبة الى القضاء والقدر وانهى بذلك حياته .

وعلى هذا يجب ان لا يستغرب من الاحاديث المتقدم ذكرها عن النبي (ص) والائمة المعصومين عليهم السلام والمتضمنة ان افعال العباد بقضاء الله

وقدره وكذلك يجب ان لا يستغرب من قول الامام زين العابدين عليه افضل التحية والسلام فيما اذا ناجى ربه بقوله : «اللهم اني قويت على معاصيك بنعمك» والمعنى ان الذي يقدم على المعصية انما يستغل نعمة الحرية والاختيار التي وهبها الله تعالى له بالقضاء والقدر استغلالاً سيئاً ، فيصاب بالانحراف، ويؤيد هذا الموضوع بوضوح : ما روي عن امير المؤمنين عليه السلام انه قال لرجل سألته بعد انصرافه من الشام - فقال يا امير المؤمنين أخبرنا عن خروجنا الى الشام أكان بقضاء الله وقدره ؟ فقال عليه التحية والسلام ، نعم يا شيخ ، ما علوتم تلعة ولا هبطتم وادياً الا بقضاء الله وقدره .

« فقال الشيخ : عند الله احتسب عنائي يا امير المؤمنين ؟ » أي فليس لاتعابنا التي تحملناها في سفرنا هذا من أجر عند الله ، فيجيب الامام عليه السلام مه يا شيخ ، فان الله تعالى قد عظم أجركم في مسيركم وانتم سائرون وفي مقامكم وانتم مقيمون ، وفي انصرافكم وانتم منصرفون ، ولم تكونوا في شيء من أموركم مكرهين ولا اليه مضطرين ، لعلك ظننت يا شيخ أنه قضاء حتم وقدر لازم ؟ لو كان كذلك لبطل الثواب والعقاب ولسقط الوعد والوعيد . فنجد الامام عليه السلام في هذا الحديث ينسب جميع الافعال الارادية للبشر الى القضاء والقدر الالهيين . ولكنه مع ذلك يقول : أن هذا القضاء لم يكن حتمياً والقدر لم يكن لازماً .

وأما مشيئة الله وارادته بالنسبة الى افعال الانسان فذلك ما يبينه لنا الامام الرضا عليه التحية والسلام الى بعض من سألته « فهل لله عز وجل مشيئة واردة في خلقك ؟ فقال عليه السلام : - اما الطاعات فارادة الله ومشيتته فيها الامر بها والرضا لها ، والمعاونة عليها . وارادته ومشيتته في المعاصي النهي عنها ، والسخط لها ، والخذلان عليها » فهذه الفقرة تبين ارادة الله في افعال البشر وكيفية التأثير عليها ، قلت : فلله عز وجل فيها القضاء ؟ قال نعم ، ما من فعل يفعله الانسان من خير وشر الا والله فيه قضاء ، قلت : فما معنى هذا القضاء ؟ قال الحكم عليهم بما يستحقونه على افعالهم من الثواب والعقاب في الدنيا

ف نجد الامام الرضا ؟ عليه التحية والسلام يسند جميع الافعال الصالحة والطالحة للبشر الى القضاء الإلهي بكل صراحة فإن قضاء الله في اعمال البشر هو حريتهم - تلك الحرية وذلك الاختيار - اللذين يستحق بهما الثواب في الطاعة والعقاب في المعصية . ولأجل ان يتضح الموضوع في القضاء الإلهي أكثر فأكثر نضرب لقارئنا الكريم مثلاً على الانتحار ، فلو ان شخصاً رمى بنفسه من فوق سطح العمارة الى الارض المبلطة بالرخام ، وقال في نفسه : لو كان المقدر لي ان أموت فاني الاقي حتفي وان لم أرم بنفسي من فوق السطح ، وان كان المقدر أن أبقى حياً فاني سأستمر على الحياة وان رميت بنفسي من على السطح : ففي ذلك خطأ فظيع . لأن الله تعالى عدة مقدرات ، جبرية بهذا الشأن ومقدر اختياري واحد .

أما المقدرات الجبرية فهي عبارة عن ما يلي : -

١ - ان القضاء والقدر الالهيين قد جعللا الرخام الذي يغطي مساحة هذه القاعة صلباً وقوياً .

٢ - خلقت جمجمة الانسان بموجب القضاء والقدر من عظم دقيق قابل للتهشم .

٣ - القضاء والقدر اكسب الارض قوة الجاذبية ، حيث تجذب الاجسام التي في الفضاء اليها .

٤ - ان القضاء والقدر الالهيين يحكمان بأن كل من يرمي بنفسه من مكان شاهق الى ارض صلبة تنكسر جمجمته ويتلاشى مخه .

٥ - القضاء والقدر الالهيان يحكمان بأن للانسان الارادة والاختيار الكاملين ، فله أن يرمي بنفسه من السطح ويموت او يمتنع عن ذلك فينزل من السلم درجة درجة .

إذاً ، يجب ان نقول لذلك الشخص الواقف على السطح لغرض القاء نفسه الى الارض : -

ان القضاء الالهي بالنسبة الى موتك وحياتك يتبع ارادتك واختيارك . فان اخترت الالقاء بالنفس من السطح فالمقدر ان تموت . وإن اخترت الهبوط على السلم فالمقدر لك ان تبقى حياً . وعلى كلتا صورتين تجري القضية بموجب القضاء والقدر الالهيين .

ومن خلال الحديث الثاني ، نتبين حرية الارادة الانسانية ، بالرغم من جريان القضاء والقدر على جميع الامور ، لأن للانسان تمام الاختيار في سلوك الطريق المؤدي الى الخير والشر ، فان سلك أحدهما وصل الى النتيجة بلا شك : -

« عن ابن نباته قال : ان امير المؤمنين عليه السلام عدل من حائط مائل الى حائط آخر ، فقيل له يا امير المؤمنين نفر من قضاء الله ؟ قال : نعم أفر من قضاء الله الى قدر الله تعالى . ولا شك ان جانباً من القضاء والقدر يرجع الى ارادتنا واختيارنا . وان الرسائل السماوية تدور حول افعالنا الارادية ولهذا فان الثواب والعقاب من قبل الله تعالى نظير الجزاء والعقاب البشري في أنه يرجع الى ارادة البشر واختيارهم .

وهكذا ان لكل فرد منا ان يقرر مصيره بيده . وما أكثر اولئك الذين يدفعهم الكسل وحب الذات الى التقصير في اداء الواجبات الاجتماعية اللازمة ، ثم ينسبون الشقاء الذي يلاقونه الى القضاء والقدر ، في حين انهم كانوا يملكون الحرية الكاملة ، ولم يستغلوا هذه الحرية استغلالاً حسناً بل اساؤوا التصرف اليها وجلبوا الشقاء لأنفسهم .

ان الله تعالى يقرر في القرآن الكريم ان الذين يرثون الارض ولهم الحق في أن يقودوا بزمامها هم الرجال الصالحون فقط .

﴿ ولقد كتبنا في الزبور من بعد الذكر ان الارض يرثها عبادي الصالحون ﴾
والعباد الصالحون هم الذين وصلوا الى جميع مدارج الكمال المادي
والمعنوي بفضل الايمان والعلم . وفي ظل الفضائل الخلقية والملكات
الطاهرة ونتيجة الجهد والجد . . . وبذلك صاروا يستحقون اسم الانسان
الحقيقي تلك الدرجة « قدر » اختياري يتعلق به ذلك القضاء الحتمي . . .
هؤلاء هم الذين يتمكنون ان يتبعوا النبي « ص » بازادتهم واختيارهم ويصلوا
الى المقام الذي يستحقون معه وراثة الأرض .

وهم الذين ان استغلوا حريتهم التي وهبها الله اياهم استغلالاً سيئاً هـوا
الى هوة سحيقة من الجهل والالحاد والفساد والكسل والانانية .

ونستنتج مما سبق ان العالم كله يدار بواسطة القضاء والقدر ، أي ان
السنن الالهية هي التي تحكم في هذا الكون . وكذلك الامور التي ترتبط
بالانسان فهي خاضعة للقضاء والقدر ، غاية ما هناك ان جانباً من القضاء
والقدر المتعلق بالبشر يكون مصيراً حتمياً لا اثر لاختيارنا وارادتنا فيه كدقات
القلب ودوران الدم . . . وجانباً منه تابع لارادتنا واختيارنا ، ولنا ان نستغله
اما استغلالاً حسناً او سيئاً .

وزيادة على ما تقدم نلفت نظر قارئنا الكريم الى أمر تجدر الاشارة
إليه وهو عرض المعاني المتعددة للقضاء والقدر وبيان ما هو المراد منها في
أفعال الانسان .

فنقول : - ان القضاء قد يطلق ويراد به المعاني التالية : -

١ - العلم ، وهو قول الله تعالى : ﴿ الا حاجة في نفس يعقوب
قضاها ﴾ بمعنى علمها .

٢ - الاعلام ، وهو قول الله تعالى : ﴿ وقضينا الى بني اسرائيل في
الكتاب ﴾ وقوله تعالى : ﴿ وقضينا اليه ذلك الامر ﴾ بمعنى اعلمناه
- والمعنى في الآية الاولى واعلمنا بني اسرائيل انكم سوف تفسدون في
الأرض .

٣ - الحكم ، وهو قوله عز وجل : ﴿ يقضي بالحق ﴾ أي انه تعالى يقول الحق .

٤ - الحتم ، وهو قوله عز وجل ﴿ فلما قضينا عليه الموت ﴾ يعني حتمنا عليه الموت وهو القضاء الحتم

٥ - الأمر ، وهو قوله عز وجل : ﴿ وقضى ربك الا تعبدوا الا اياه ﴾ والمعنى أمر ربك الا تعبدوا الا اياه .

٦ - الخلق ، وهو قوله عز وجل : ﴿ فقضاهن سبع سماوات في يومين ﴾ يعني خلقهن في يومين .

٧ - الفعل ، وهو قوله عز وجل ﴿ فاقض ما أنت قاض ﴾ يعني إفعل ما أنت فاعل .

٨ - الاتمام ، وهو قوله عز وجل ﴿ فلما قضى موسى الأجل ﴾ وقوله عز وجل حكاية عن موسى ﴿ ايما الاجلين قضيت فلا عدوان عليّ ﴾ والمعنى ايما الاجلين اتممت .

٩ - الفراغ من الشيء ، وهو قوله عز وجل ﴿ قضى الامر الذي فيه تستفتيان ﴾ وذلك بمعنى فرغ لكما منه كقول القائل قد قضيت لك حاجتك بمعنى فرغت لك منها ، واما القدر فيطلق على المعاني التالية : -

١ - الخلق ، كقوله عز وجل ﴿ وقد رفيها أقواتها ﴾ .

٢ - الكتابة ، كقول الشاعر :

واعلم بان ذا الجلال قد قدر • في الصحف الاولى التي كان سطر

٣ - البيان ، كقوله عز وجل ﴿ الا إمرأته قد رناها من الغابرين ﴾ بمعنى بينا وأخبرنا بذلك .

من هنا يجب على قارئنا الكريم ان يعرف ان تعدد المعاني الكثيرة للقضاء

والقدر هو السبب الرئيسي الذي ترك البعض من الناس ان يجهلوا المعنى المراد من القضاء والقدر في افعال الانسان ويجهلوا المعنى المراد من قول النبي والائمة عليهم التحية والسلام ان افعال الانسان بقضاء الله وقدره . لذا فيانهم نسبوا الى الحق سبحانه ما لا يليق بشأنه وذلك نتيجة جهلهم بالمعنى الصحيح من هذه المعاني الذي يمكن ان يتناسب مع الحق سبحانه وفي نفس الوقت يمكن أن تنحل به مشكلة خلق الافعال بدون ان ينسبوا الى الله تعالى ما لا يليق بجنابه .

ولا شك ان المراد بالقضاء والقدر في افعال الانسان هي المعاني التالية : -

١ - العلم : وهو ان يقال ان الله تعالى علم الامور وكتبها على ما هي عليه فهو سبحانه قد كتب ان فلانا يؤمن ويعمل صالحاً فيدخل الجنة وفلاناً يفسق ويعصي فيدخل النار ، كما انه تعالى علم وكتب ان فلاناً يتزوج امرأة ويطنوها فيأتيه ولد ، وان فلاناً يأكل ويشرب فيشبع ويروي . وان فلاناً يبذر البذر فينبت الزرع . فمن قال ان كنت من اهل الجنة فانا أدخلها بلا عمل صالح كان قولاً باطلاً متناقضاً لما علمه الله تعالى وقدره .

وكذلك لو قال : أحد انا لا اطعم امرأة فان كان قضى لي بولد فهو بولد من غير أن أطأ امرأة فهذا جاهل فان الله تعالى اذا قضى بالولد قضى أن أباه يطأ أم الولد فتحبل وتلد .

٢ - الحكم ، بمعنى ان الله تعالى قدر وقضاء على الانسان بالعبادة كما في قوله تعالى ﴿ وقضى ربك ان لا تعبدوا الا اياه ﴾ .

٣ - الاعلام ، كقوله عز وجل ﴿ وقضينا الى بني اسرائيل في الكتاب ﴾ بمعنى اعلماهم وأخبرناهم .

٤ - الكتابة ، بمعنى ان الله تعالى قدر وقضاء على الانسان كتابة واخباراً كقوله عز وجل ﴿ الا امرأته قدرناها ﴾ بمعنى كتبناها في الالواح ، وكيف كان

فانه يمكن لهؤلاء الناس مع التروي ان يحملوا القضاء والقدر في افعال الانسان على احد المعاني المذكورة التي تتناسب مع الحق سبحانه ويسلمون في نفس الوقت من الانحراف او التذبذب في عقيدتهم بالقضاء والقدر .

يبد أنهم تركوا كل معنى يليق به وتمسكوا بكل معنى لا يليق به جهلاً او عناداً وزعموا ان القضاء والقدر الالهيين هما خلق الافعال من قبل الله تعالى خيراً كانت أو شراً ، وان الله تعالى الزم العباد بها دون ان يكون للعباد فيها ارادة واختيار ، وقالوا ان الله تعالى قضى وقدر أي خلق والزم كل ما يتعلق بعباده من الافعال والاقوال فهو قدر بالكفر على الكافرين ، وقضى به عليهم ، وهو الذي قدر الايمان على المؤمنين وقضى به عليهم ، دون ان يكون للعباد قدرة على المخالفة او يكون لهم اختيار في ذلك او الترك .

ولا شك ان هذه الشبهة نشأت من سوء الفهم الصحيح وعدم التروي في معاني القضاء والقدر لمعرفة ما هو الانسب فيها للحق سبحانه وما هو الاقرب للواقع والصواب ومهما يكن الامر فانا ان شاء الله تعالى من خلال حديثنا حول الجبر والتفويض سوف نقوم بدراسة موضوعية كاملة عن افعال الانسان وأقواله ونعطي من خلالها لقارئنا الكريم صورة اجمالية مبسطة مدعمة بالادلة العقلية والنقلية القاضية والحكمة بان الانسان حر في أقواله وأفعاله وان جميع حركاته وسكناته وجميع ما يقوم به من الافعال هي صادرة منه بمحض ارادته واختياره .



مفهوم الجبر والاختيار





مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

الجبر : لغة هو الاكراه والقهر ، وبمعنى آخر هو : الحمل على الفعل بالقسر والغلبة ، وهو في اصطلاح الفلسفة الالهية علم الكلام : ايجاد الفعل في الانسان من غير ان يكون للانسان القدرة على الدفع والامتناع .

وبعبارة أخرى أوضح : هو اجبار الله تعالى عبده على الفعل خيراً كان او شراً حسناً كان أو قبيحاً دون ان يكون للانسان ارادة وقدرة على الرفض والامتناع .

والاختيار : لغة هو الارادة والتمكن في الفاعل على فعل الشيء وتركه .

ونحن اذا انعمنا النظر ودققنا في أقوال الانسان وأفعاله وجدناها أفعالاً مقدورة له وذلك لأن الله تعالى قد أودع في الانسان قوة على فعل الشيء وتركه ، ثم كلفه بما يريد منه ونهاه عما لا يريد ، والأمر والنهي مع ايداع القوة في الانسان على فعل الشيء وتركه دليل على ان الانسان مختار فيما يريد ان يفعل او يترك ، والآيات التالية تدعم الاختيار للانسان واليكها بالارقام التالية : -

آية رقم (١) قوله تعالى ﴿ انا هديناه السبيل اما شاكراً وإما كفوراً ﴾ الانسان آية (٢) .

والمراد بالهداية بمعنى اراءة الطريق دون الايصال الى المطلوب والمراد

بالسبيل بحقيقة معنى الكلمة وهو المؤدي الى الغاية المطلوبة وهو سبيل الحق .

والشكر استعمال النعمة باظهار كونها من منعمها . وقوله تعالى ﴿ اما شاكراً وإما كفوراً ﴾ حالان من ضمير « هديناه » لا « من السبيل » كما قاله بعض المفسرين ، و « اما » يفيد التقسيم والتنوع أي هديناه السبيل حاك لكونه منقسماً الى الشاكر والكفور اي انه مهدي سواء كان كذا أو كذلك .

والتعبير بقوله تعالى ﴿ اما شاكراً وأما كفوراً ﴾ هو الدليل أولاً : على ان المراد بالسبيل السنة والطريقة التي يجب على الانسان ان يسلكها في حياته الدنيا لتوصله الى سعادته في الدنيا والآخرة وتسوقه الى كرامة القرب والرفق من ربه ومحصلة الدين الحق وهو عند الله الاسلام .

وثانياً : ان السبيل المهدي اليه سبيل اختياري وان الشكر والكفر اللذين يترتبان على الهداية المذكورة واقعان في مستقر الاختيار للانسان ان يتلبس بأيهما شاء من غير اكراه واجبار كما قال تعالى ﴿ ثم السبيل يسره ﴾ عبس ٢٠ ، وما في آخر السورة من قوله تعالى ﴿ فمن شاء اتخذ الى ربه سبيلاً وما تشاؤون الا ان يشاء الله ﴾ انما يفيد تعلق مشيئته تعالى بمشيئة الانسان لا بفعل الانسان الذي تعلت به مشيئة الانسان حتى يفيد قدرة مشيئة الانسان المتعلقة بفعله .

والهداية التي هي نوع ايدان واعلام منه تعالى للانسان هداية فطرية هي تنبيه يسبب نوع خلقته وما جهز به وجوده بالهام من الله سبحانه على حق الاعتقاد وصالح العمل قال تعالى : ﴿ ونفس وما سواها فألهمها فجورها وتقواها ﴾ الشمس ٨ - وأوسع مدلولاً منه قوله تعالى ﴿ فأقم وجهك للدين حنيفاً فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم ﴾ الروم : ٣٠ وهداية قوليه من طريق الدعوة ببعث الانبياء وارسال الرسل وانزال الكتب وتشريع الشرائع الإلهية ، ولم يزل التدبير الربوبي يدعم الحياة الإنسانية بالدعوة الدينية القائم بها انبياؤه ورسله ، ويؤيد بذلك دعوة الفطرة كما قال تعالى : ﴿ إنا أوحينا إليك كما أوحينا الى نوح والنبيين من بعده - الى ان

قال - رسلاً مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل ﴿ النساء : ١٦٥ . ومن الفرق بين الهدايتين أن الهداية الفطرية عامة بالغة لا يستثنى منها إنسان لأنها لازم الخلقة الانسانية وهي في الافراد بالسوية غير أنها ربما تضعف أو يلغوا أثرها لعوامل وأسباب تشغل الانسان وتصرفه عن التوجه الى ما يدعو إليه عقله ويهديه إليه فطرته أو ملكاته وأحوال رديئة سيئة تمنعه عن اجابة نداء الفطرة كالعناد والدجاج وما يشبه ذلك قال تعالى ﴿ أفرأيت من اتخذ إلهه هواه وأضله الله على علم وختم على سمعه وقلبه وجعل على بصره غشاوة فمن يهديه من بعد الله ﴾ الجاثية : ٢٣ .

والهداية المنفية في الآية بمعنى الايصال الى المطلوب دون اراءة الطريق بدليل قوله تعالى : - ﴿ وأضله الله على علم ﴾ .

وأما الهداية القولية : وهي التي تتضمنها الدعوة الدينية فإن من شأنها ان تبلغ المجتمع فتكون في معرض من عقول الجماعة فيرجع اليها من آثار الحق على الباطل وأما بلوغها لكل واحد منهم ، فإن العلل والاسباب التي يتوصل بها الى بيان أمثال هذه المقاصد ربما تساعد على ذلك ما في الظروف والازمنة والبيئات من الاختلاف وكيف يمكن لانسان ان يدعو كل انسان الى ما يريد بنفسه أو بوسائط من نوعه؟ فمن المتعذر ذلك جداً وإلى المعنى الأول اشار تعالى بقوله ﴿ وان من أمة الا خلى فيها نذير ﴾ فاطر الآية ٢٤ وإلى الثاني بقوله تعالى ﴿ لتندر قوماً ما أنذر آبائهم فهم غافلون ﴾ يس الآية ٦ .

فمن بلغته الدعوة وانكشف له الحق فقد تمت عليه الحجة ومن لم تبلغه الدعوة بلوغاً ينكشف له الحق فقد أدركه الفضل الالهي بعده مستضعفاً أمره الى الله إن شاء يغفر له وإن شاء يعذبه قال تعالى : ﴿ الا المستضعفين من الرجال والولدان لا يستطيعون ولا يهتدون سبيلاً ﴾ النساء الآية ٩٨ .

ومن الدليل على أن الدعوة الالهية وهي الهداية الى سبيل الحق يجب على الانسان ان يتبعها لأنها فطرة الانسان وخلقته المجهزة بما يهدي اليها من الاعتقاد والعمل ، ووقوع الدعوة خارجاً من طريق النبوة والرسالة فإن سعادة كل

موجود وكما له في الآثار والاعمال التي تناسب ذاته وتلائمها بما جهزت به من القوى والادوات فسعادة الانسان وكماله في اتباع الدين الالهي الذي هو سنة الحياة الفطرية وقد حكم به العقل وجاءت به الانبياء والرسل عليهم السلام .

وخلاصة القول ان الله تعالى قد أوضح للانسان في الآية الكريمة طريق السعادة وطريق الشقاوة وجعل الخيار بيده في أن يتلبس بأيهما شاء من غير اكراه واجبار وله أن يفعل أو يترك بمحض ارادته واختياره .

الآية رقم ١ - قوله تعالى : - وهديناه النجدين - ٨ ووجه الدلالة في هذه الآية واضح لا يحتاج الى بيان فقوله تعالى ﴿ وهديناه ﴾ أي علمناه طريق الخير وطريق الشر كل منهما فهو يعرف الخير ويميزه من الشر .

الآية رقم ٢ : ﴿ لا اكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي ﴾ وجه الدلالة في هذه الآية واضح ايضاً فقوله تعالى ﴿ لا اكراه ﴾ الاكراه هو الاجبار والحمل على الفعل من غير رضى والمعنى في قوله تعالى ﴿ لا اكراه في الدين ﴾ ، نفي الدين الاجباري ، وذلك لأن الاعتقاد بالدين والايمان من الامور القلبية التي لا يحكم فيها الاكراه والاجبار ، فالآية تنادي بالحرية الكاملة للانسان في الاعتقاد فله ان يختار الايمان على الكفر وله ان يختار الكفر على الايمان بدون ان يكون مجبراً أو مكرهاً من قبل الله تعالى بأحدهما .

آية رقم ٣ - ﴿ وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر ﴾ الكهف آية ٩ .

وجاء نص في الكتاب معتبر من شاء فليؤمن ومن شاء كفر

آية رقم ٤ - قوله تعالى ﴿ ان هذه تذكرة فمن شاء اتخذ الى ربه سبيلاً ﴾ الاشارة بهذه الى الآيات السابقة المتقدمة على هذه الآية بما تشتمل عليه من القوارع والزواجر والتذكرة والموعظة : ووجه الدلالة في هذه الآية ان الانسان يملك الارادة والقدرة ان يتخذ الى ربه سبيلاً لو شاء واراد ذلك

آية رقم ٦ - قوله تعالى : - ﴿ إن تكفروا فإن الله غني عنكم ولا يرضى لعباده

الكفر وإن تشكروا يرضه لكم ﴿ - الزمر آية رقم ٧ .

وجه الدلالة في هذه الآية واضح من قوله : ﴿ إن تكفروا فإن الله غني عنكم ﴾ المعنى ان لكم أن تختاروا الايمان أو الكفر بمحض ارادتكم ، أي أنكم غير مسئولين الارادة في التلبس بايهما شئتم فلو اخترتم الكفر وكفرتم بالله فلم توحده فانه غني عنكم لذاته لا ينتفع بايمانكم وطاعتكم ولا يتضرر بكفركم ومعصيتكم لأن النفع والضرر إنما يتحققان في مجال الامكان والحاجة وأما الواجب الغني بذاته فلا يتصور في حقه انتفاع ولا يتضرر ولكن الله تعالى لا يرضى لكم الكفر وان كان غني عنكم وغير محتاج اليكم لأن عدم احتياجه اليكم لا يستلزم بأن تكفروا بنعمته . والحال انكم عباده مملوكون له فكيف يجوز للعبد ان يكفر بنعمة سيده وينسى ولاية مولاه ويتخذ لنفسه أولياء من دونه ويعصي المولى ويطيع عدوه وهو عبد عليه طابع العبودية لا يملك لنفسه نفعا ولا ضراً .

ولكنكم ان تشكروا يرضه لكم : والمعنى وان تشكروا الله بالجري على مقتضى العبودية واخلاص الدين له يرض الشكر لكم وأنتم عباده .

ومما تقدم يظهر أن العباد في قوله : ﴿ ولا يرضى لعباده الكفر ﴾ عام يشمل الجميع فقول بعضهم انه خاص اريد به من عناهم في قوله : ﴿ ان عبادي ليس ذلك عليهم سلطان الا من اتبعك من الفاوين ﴾ الحجر ٤٢ وهم المخلصون ، أو المعصومون على ما فسر الزمخشري ، ولازمه أن الله سبحانه وتعالى رضى الايمان لمن آمن ورضي الكفر لمن كفر الا المعصومين فانه اراد منهم الايمان ، وصانهم عن الكفر سخيف جداً ، والسياق يأباه كل الإباء ، اذ الكلام مشعر حينئذ برضاه الكفر للكافر فيؤول معنى الكلام الى نحو من قولنا ان تكفروا فان الله غني عنكم ولا يرضى للانبياء مثلاً الكفر لرضاه لهم الايمان وان تشكروا أنتم يرضه لكم وان تكفروا يرضه لكم ، وهذا كما ترى يا قارئنا الكريم معنى رديء ساقط .

وعلى العموم ان في هذه الآية دلالة صريحة تنادي بالاختيار للعباد في

الافعال والاقوال الاختيارية . آية رقم ٦ - : ﴿ ونفس وما سواها فألهمها فجورها وتقواها قد أفلح من زكاها وقد خاب من دساها ﴾ الشمس - والمعنى واضح : أي ان الله تعالى عرفها طريق الفجور وطريق التقوى ورغبها في التقوى وزهداها في الفجور وجعل لها الاختيار في ان تلبس بأيهما شاءت لأن الترتيب في جانب الخير لا يستلزم الجبر . والتقوى - جعل النفس في وقاية مما يخاف ، والمراد بها التجنب عن الفجور والتحرز عن المنافي وقد فسرت في الرواية بأنها الورع عن محارم الله تعالى ، آية رقم (٧) - ﴿ اعملوا ما شئتم انه بما تعملون بصير ﴾ فصلت وجه الدلالة في الآية واضح ايضاً فانها أمرت الناس بالعمل وجعلت لهم الاختيار في الافعال الاختيارية دون غيرها .

والانسان يجد في نفسه حالة الندامة وفي غيره آثارها ، مع التقصير في بعض الافعال الموجب لتوجه ضرر اليه أو الى غيره ، أو سلب نفع عنه ، ولا يجدها مع عدم التقصير ، كما لو وجد ذلك الفصل من غير اختيار ، وليس ذلك الا من جهة كون الأول اختيارياً دون الثاني ، مثلاً : إذا لم يقم لمن يلزم احترامه وانطبق عليه عنوان الهتك والاهانة ، فان كان ذلك عن تقصير تحصل الندامة بخلاف ما اذا لم يكن كذلك ، كما اذا لم يلتفت الى مجيئه وهكذا في سائر الافعال .



« بطلان الجبر بالأدلة العقلية »





مرکز تحقیقات کتاب و میراث اسلامی

لقد أوردنا لقارئنا الكريم بعض الآيات الدالة على حرية الانسان فيما يريد أن يفعل أو يترك وأوضحنا من خلالها ان الانسان له ارادة وقدرة على ايجاد الفعل الاختياري او عدمه .

ويلزمنا لأن نورد له بعض الادلة العقلية والنقلية التي تحكم بيسطلان الجبر وتدعم الجانب الاختياري للانسان في نفس الوقت ايضاً . فنقول : -

١ - سقوط الثواب والعقاب ، وتقديره :

لو كان الانسان مجبراً على الطاعة او المعصية بالقسر والغلبة من غير ان يكون له القدرة على الدفع والامتناع لسقط الثواب والعقاب ولما صح لله تعالى أن يجازي عبده على شيء من الطاعات أو يعاقبه على شيء من المعاصي ، اذ على تقدير الجبر يكون الفاعل حقيقة هو الله تعالى وليس للانسان مدخل في الفعل ، فعلى اي اساس يا ترى يحصل العبد ثواباً على طاعة لم يفعلها ، او عقاباً على معصية لم يقتربها .

أما على تقدير ان العبد مختار في فعل الطاعة والمعصية يكون هو الفاعل حقيقة وعلى هذا الاساس يستحق الثواب على فعل الخير والعقاب على فعل الشر .

٢ - التساوي بين المؤمن والكافر ، وتقريره :

لو كان المؤمن مجبراً على الايمان والكافر مجبراً على الكفر بإرادة الله تعالى وقدرته ومشيئته ، لكان الكافر والمؤمن متساويين في الطاعة والمعصية ، لأن الكافر لم يختار الكفر بإرادته والمؤمن لم يختار الايمان باختياره ، فلا يكون للمؤمن ميزة على الكافر بايمانه لأنه مجبراً على الايمان والكافر مجبراً على الكفر فيتساوى كليهما في الطاعة فعلى الله تعالى بمقتضى عدله ان يعاملهما معاملة واحدة ، في الثواب والعقاب أما ان يشيها جميعاً أو يعاقبهما جميعاً .

اما اذا كانا مختارين في الفعل فلا يتساويا وانما يجازا كل واحد منهما بما فعل .

أبخلق الطاعات والمعاصي لكي تكون حجة للعاصي
ويستوي المؤمن والكفور اذ يستوي الايمان والكفور

ولا شك اننا مختارون وان الله تعالى اعدل من ان يخلق في عبده الفعل ويعذبه عليه بل للعبد الاختيار والارادة والقدرة على الامتناع منه ودفعه عنه فيما لو لم يرد .

٣ - بطلان البعثة والتكليف ، وتقريره :

لو كان الانسان مجبراً على الفعل ، وكان الشر والخير مخلوقين فيه ولا ارادة ولا قدرة للانسان على مخالفته فلمن يا ترى البعثة والتكليف اذا كان الانسان مسلوب القدرة والارادة ؟ .

فتبطل البعثة والتكليف ويهمل الترغيب والتخويف
ذلك حكم نفي قدرة البشر
لانه ان كان هذا الوصف
وان يكن بقدرة العبد فقد
وما نحملوا من الكسب هدر
بقدره الله فجبر صرف
تهدمت اركان هذا المعتقد

والعلة العليا عديمة الأثر في كل معلوم على الدنيا صدر
ما لم يكن منها بلا اختيار فإنه من أثر الجبار
ولا شك ان بطلان البعثة والتكليف يستلزم بطلان الشرائع والاديان
والكتب السماوية المنزلة من عند الله تعالى على الانبياء والمرسلين لأن مهمتهم
توجيه الانسان وارشاده الى فعل الخير وتجنب الشر ، والمفروض ان الانسان
مسير بارادة الله الذي خلق فيه الفعل وسلب منه القدرة على الدفع والامتناع فلا
داعي الى انزال الكتب السماوية لانتفاء الغرض .

٤ - اهمال الترغيب والتخويف ، وتقديره :

ان الله تبارك وتعالى قد رغب عباده الى الاعمال الخيرية وخوفهم عقوبة
تركها ولا شك ان الترغيب والتخويف لا داعي له عقلاً فيما اذا كان الانسان
مجبوراً على الفعل من قبل الله وانه غير قادر على دفعه عنه والامتناع منه ، وانما
يصح الترغيب والتخويف فيما اذا كان الانسان مختاراً في الفعل .

٥ - انتفاء الفارق بين المقدور وغير المقدور ، وتقديره :

اتنا اذا تأملنا وأمعنا النظر الى الافعال على العموم وجدنا بعضها يتعلق
بقصودنا ودواعينا واختيارنا بحركتنا الاختيارية الصادرة عنا ، كالحركة يمنية
ويسرة ، والبعض الآخر من الافعال ما لا يتعلق بقصودنا ودواعينا وارادتنا كالأثار
التي فعلها الله تعالى من الالوان وحركة النمو والتغذية والنبض وغير ذلك ، ولا
شك اننا نعلم بالضرورة الفرق بين حركتنا الاختيارية والاضطرابية ونعلم
بالضرورة قدرتنا على الحركة الاولى ، كحركتنا يمنية ويسرة ، وعجزنا عن الثانية
كحركتنا الى السماء وحركة الواقع من شاطئ .

فلو كان الانسان مجبوراً في الافعال التي تتعلق بقصوده ودواعيه لانتفى
وجود الفارق الذي ادركنا ضرورة وجوده بين الافعال المقدورة التي يفعلها

الانسان بمحض ارادته واختياره وبين الافعال التي هي غير مقدورة بالنسبة الى الانسان وانما هي افعال الله تعالى .

ولا شك ان الضرورة قاضية بوجود الفارق وان كل عاقل يدرك الفرق بين ما هو في قدرته من الافعال وبين ما لا يمكن ان يكون في قدرته واذا على فرض المحال لم يدرك الفرق يكون الحمار أكثر انتباهاً منه بل اعقل .

قال ابو الهذيل العلاف - حمار بشر اعقل من بشر فان حمار بشر لو اتيت به الى جدول صغير وضربته للعبور فانه يطفر ولو اتيت به الى جدول كبير وضربته فانه لا يطفر ويروغ منه ، لانه فرق بين ما يقدر عليه وما لا يقدر عليه وبشر لا يفرق بين المقدور وغير المقدور .

٦ - سقوط اللوم عن الانسان ، وتقريره :

لو كان الانسان مجبراً على الفعل بالقسر والغلبة ولم يكن له القدرة على الدفع والامتناع لسقط اللوم عنه ولما صح ان يلام الانسان على ما يفعله من المعاصي والجرائم كالقتل والسرقة والزنا وغير ذلك من الموبقات التي نهت الشرائع المقدسة عنها وأمرت الناس بتركها ، وكذلك فيما لو ترك الواجبات المأمور بها والمستحبات المندوب اليها .

ولجاز للانسان ان يحتج على من يلومه بأنه إنما يفعل المحرمات ويترك الواجبات والمستحبات بإرادة الله وقدرته وانه مسلوب القدرة عن الدفع والامتناع .

والحال اننا نجد كافة العقلاء يوجهون اللوم للانسان فيما يفعله من المعاصي والجرائم وفيما يتركه من الواجبات والمستحبات لأنهم يرون أنها افعال اختيارية صادرة من الانسان بمحض ارادته واختياره .

لاجبر عندنا ولا تفويضاً بل برزخ بينهما مفروضاً ونحن مختارون في الافعال كذلك القصد والاقوال

فمن اراد جرب الوجدانا يراه صدقاً وافق البرهانا
٧ - لزوم الجبر يستلزم كونه تعالى ظالماً ، وتقريره :

لو كان الانسان مجبراً على الفعل بالقسر والغلبة من غير ان يكون له
القدرة على الدفع والامتناع ، لصح أن يوصف الله تعالى انه ظالم وجائر تعالى
الله عن ذلك علواً كبيراً ، لأنه لا معنى للظالم الا فاعل الظلم ولا الجائر الا
فاعل الجور ولا القاتل الا فاعل القتل ولا المفسد الا فاعل الفساد ولهذا لا يصح
اثبات احدهما الا بنفي الآخر ولأنه لما فعل العدل سمي عادلاً فكذا لو فعل
الظلم سمي ظالماً ويلزم ان لا يسمى الانسان ظالماً ولا سفيهاً لأنه لم يصدر عنه
شيء من ذلك .

ونسبة الظلم الى الرحمن	يلزم للمجبر الشيطان
وأن يقول مالنا ثواب	بمقتضى العدل ولا عقاب
وكيف للمعدل ان يعاقبنا	ما ليس مختاراً اذا ما ارتكبنا
وجاء نص في الكتاب معتبر	من شاء فليؤمن ومن شاء كفر
وعن علي مظهر الحقائق	كما أتى عن الامام الصادق
وغير ذاك من حديث قد أتى	عن أحمد وآله قد ثبتنا

٨ لزوم الجبر يستلزم عدم القدرة على الحركة وتقريره :

لو كان الانسان مجبراً على الفعل بالقسر والغلبة ، لما قدر على التنقل من
مكان الى آخر ، أو الصعود الى السطح والنزول من الدرج .

يقال ان قوم من الجبرية اجتاز عليهم ركباً يقول بطلان الجبر يعني عدلي
فقال له الجبري - الذي يعتقد ان الله تعالى يجبر العبد في الفعل : انزل حتى
اسألك مسألة ، فقال له العدلي : أتقدر ان تسألني ؟ فقال : لا قال انا اقدر ان
انزل وأجيبك . قال لا فقال : العدلي كيف يطلب نزولي من لا يقدر على
سؤالي ، ولا أقدر على النزول اليه ولا اقدر على جوابه ؟ فانقطع الجبري ولم
يتكلم بكلمة واحدة .

قيل ان ثمامة كان في مجلس المأمون وأبو العتاهية حاضر فسأل ابو العتاهية المأمون ان يأذن له في المناظرة مع ثمامة والاحتجاج عليه فأذن له ، فحرك ابو العتاهية يده وكان جبرياً ثم قال من حرك هذه ؟ فقال ثمامة وكان عدلياً حركها من امه زانية ، فقال ابو العتاهية شتمني يا أمير المؤمنين في مجلسك فقال ثمامة : ترك مذهبه يا أمير المؤمنين لأنه يزعم ان الله تعالى هو الذي حركها فلأني سبب غضب أبو العتاهية وليس لله أم ؟ فانقطع أبو العتاهية ولم يتكلم بكلمة واحدة .

وحكي ان جماعة من اليهود اجتمعوا الى ابي بحر الخاقاني فقالوا له انت سلطان عادل ومنصف ، ومن المسلمين في بلدك المجبرة وهم يشهدون لنا اننا لا نقدر على الاسلام والايمان فجمع السلطان المجبرة فقال لهم ما تقولون فيما ذكره اليهود من احتجاجهم عليكم ؟ فقالوا : كذا نقول انهم لا يقدرون على الاسلام والايمان ، وطالبهم بالدليل فعجزوا عنه فنفاهم .



بطلان الجبر
بالنصوص القرآنية





مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

لقد ورد في القرآن الكريم آيات متظافرة تدل على اسناد الافعال الاختيارية الى الانسان وانه لم يكن مجبراً ولا مكرهاً في كل ما يعمل ويفعله من خير وشر ، وله الارادة والاختيار والقدرة على ايجاد الفعل وتركه ، فهو يعمل ويفكر ، وينظر ويغمض ، ويحسن ويسيء كل ذلك بحسب ارادته ومشيته واختياره .

والآيات الكريمة واضحة الدلالة والمعنى في ذلك لا تحتاج الى توضيح وانما بمجرد الالتفات والتوجه اليها يعلم انها تنادي بالاختيار للانسان فيما يفعل او يترك وقد صنفها بعض العلماء بعشرة اصناف الصنف الاول : الآيات الدالة على اضافة الفعل الى الانسان ونسبته اليه نذكر منها ما يلي : -

آية ٧٩ قوله تعالى : ﴿ فويل للذين يكتبون الكتاب بأيديهم ثم يقولون هذا من عند الله ليشتروا به ثمناً قليلاً فويل لهم مما كسبت ايديهم وويل لهم مما يكسبون ﴾ (سورة البقرة آية رقم ٧٩) .

وجه الدلالة في هذه الآية : هو ان الله تعالى قد اعلمنا وأخبرنا بأن بعض عباده يعملون الافعال الاختيارية ثم يتبرؤون منها وينسبونها الى الحق سبحانه ، فيكون جزاء من يفعل ذلك الويل ، والويل هو الهلكة والعذاب والحزن والهوان كل ما يحذره الانسان اشد الحذر .

قوله تعالى : ﴿ ان الله لا يضر ما يقوم حتى يضروا ما بأنفسهم ﴾ سورة الرعد آية ١١ .

وجه الدلالة في الآية : هو ان القوم مختارون في ايجاد الفعل وتركه فلهم ان يعملوا على استقامة الفطرة السليمة التي فطرهم الله عليها فيؤمنوا بالله ويعملوا صالحاً لكي يحصلون من الله تعالى النعم في الدنيا والآخرة كما قال الله تعالى ﴿ ولو ان اهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والارض ﴾ .

ولهم الاختيار في ان ينحرفوا عن الفطرة ويغيروا ما في أنفسهم فاذا فعلوا ذلك غير الله سبحانه وتعالى حالهم الخارجية بتغير النعم نقماً ومخلص القول ان الآية تثبت لنا اختيار القوم في افعالهم وانهم غير مكرهين في شيء منها .

آية رقم ٨ - قوله تعالى ﴿ بل سئلت لكم انفسكم فصبر جميل والله المستعان على ما تصفون ﴾ .

آية ٣٠ - المائدة - قوله تعالى - ﴿ فطوعت له نفسه قتل اخيه فقتله فأصبح من الخاسرين ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ كل نفس بما كسبت رهينة ﴾ ٣٨ المذثر : من عمل صالحاً فلنفسه ومن اساء فعليها وما ربك بظلام للعبيد ﴾ فصلت / ٤٦ .

قوله تعالى : ﴿ لا يكلف الله نفساً الا وسعها لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت ﴾ البقرة ٢٨٩ .

الصنف الثاني :

الآيات الدالة على نفي الظلم من الله تعالى ويكاد يكون الظلم مصداقاً لكل الشرور بل هو محور الشر ، وركيزة القبائح كلها وقد تكرر نفي الظلم من الله تعالى في مواطن عديدة وفي آيات كثيرة :

منها قوله تعالى ينفي عن نفسه الظلم ويسنده الى عبده وذلك في الايات التالية :

قوله تعالى : ﴿ اليوم تجزى كل نفس بما كسبت لا ظلم اليوم ان الله سريع الحساب - ﴾ ١٧ غافر .

قوله تعالى : ﴿ ذلك بما قدمت ايديكم وان الله ليس بظلام للعبيد ﴾ ٨٢ آل عمران .

قوله تعالى : ﴿ ذلك بما قدمت يداك وان الله ليس بظلام للعبيد ﴾ آية ١٠ سورة الحج .

قوله تعالى : ﴿ ان الله لا يظلم مثقال ذرة وان تك حسنة يضاعفها ويؤت من لدنه أجراً ﴾ آية ٤٠ النساء .

قوله تعالى : ﴿ وما ظلمناهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون ﴾ - آية ١٨ سورة النحل .

قوله تعالى : ﴿ فاليوم لا نظلم نفس شيئاً ولا تجزون الا ما كنتم تعملون ﴾ - ٥٤ .

الصف الثالث :

الآيات الدالة على وجود الارادة والاختيار في العباد على احداث افعالهم وانهم مخيرون فيما يعملون من خير وشر وحسن وقبيح نورد منها على سبيل المثال قوله تعالى :

﴿ اعملوا ما شئتم انه بما تعملون بصير ﴾ - فصلت ٤٠ -

﴿ لمن شاء منكم أن يتقدم أو يتأخر ﴾ المدثر ٣٧

﴿ كلا انه تذكرة فمن شاء ذكره - ﴾ المدثر - ٥٤ - ٥٥ .

﴿ فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر انا اعتدنا للظالمين نارا ﴾ الكهف -

٢٩

﴿ ان هذه تذكرة فمن شاء اتخذ الى ربه سبيلاً ﴾ - المزمل - ١٩ .

الصف الرابع :

الآيات الدالة على ذم المخالفين لأوامر الله تعالى عن طريق الاستفهام
الانكاري :-

﴿ وما منع الناس ان يؤمنوا اذ جاءهم الهدى ﴾ - الاسراء - ٩٤

﴿ وما عليهم لو آمنوا بالله ورسوله واليوم الآخر ﴾

﴿ قل ما منعك الا تسجد اذ أمرتك قال أنا خير منه ﴾ الاعراف - ١٢ .

﴿ كيف تكفرون بالله وكنتم امواتا فأحياكم ثم يميّتكم ثم يحييكم ثم إليه ترجعون ﴾ البقرة - ٢٨

﴿ فما لهم عن التذكرة معرضين ﴾ المدثر - ٤٩ .

﴿ لم تلبسون الحق بالباطل وتكتمون الحق وانتم تعلمون ﴾ آل عمران -

٧١

الصف الخامس :

الآيات الدالة على ان الله يجزي العباد على اعمالهم وما كسبته ايديهم
وهي كثيرة :

منها ، قوله تعالى :

﴿ اليوم تجزى كل نفس بما كسبت لا ظلم اليوم ان الله سريع الحساب ﴾

غافر - ١٧

﴿ اليوم تجدون ما كنتم تعملون ﴾ الجاثية - ٢٨

﴿ من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها ﴾ الانعام - ١٦٠ .

﴿ لتجزى كل نفس بما تسعى ﴾ طه - ١٥

﴿ اليوم تجزون عذاب الهون بما كنتم تقولون على الله غير الحق ﴾
الانعام ٩٣

﴿ ليجزي الله كل نفس بما كسبت ان الله سريع الحساب ﴾ ابراهيم -
٥١ .

﴿ ومن اعرض عن ذكرى فان له معيشة ضنكاً ﴾ طه - ١٢٤

الصف السادس :

الآيات الدالة على المسارعة الى الاعمال الخيرية لطلب المغفرة من الله تعالى وتلبية اوامره وتعاليمه منها قوله تعالى :-

﴿ وسارعوا الى مغفرة من ربكم ﴾ آل عمران - ١٣٢ .

﴿ ومن لا يجب داعي الله فليس بمعجز في الارض ﴾ الاحقاف - ٣٢

﴿ وانيبوا الى ربكم واسلموا له ﴾ الزمر - ٥٤

﴿ واتبعوا احسن ما أنزل اليكم ﴾ .

الصف السابع :

الآيات الدالة على اعتراف المجرمين بذنوبهم في يوم القيامة منها قوله تعالى :

﴿ كلما القي فيها فوج سألهم خزنتها ألم يأتكم نذير ، قالوا بلى قد جاءنا نذير فكذبنا وقلنا ما نزل الله من شيء ان انتم الا في ضلال كبير ﴾ الملك - ٨ .
٩ .

﴿ فاعترفوا بذنبهم فسحقا لأصحاب السمير ﴾ الملك - ١١ .

﴿ ما سلككم في سقر قالوا لم نك من المصلين ولم نك نطعم المسكين
وكنا نخوض مع الخائضين وكنا نكذب بيوم الدين حتى أتانا اليقين فما تنفهم
شفاة الشافعين ﴾ المدثر - ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ .
الصف الثامن :

الآيات الدالة على ذم المجرمين وطلبهم العودة الى الدنيا ليعملوا
الصالحات عندما يحدق بهم العذاب واعترافهم بذنوبهم وما عملوا من
السيئات - منها قوله تعالى :

﴿ قال ربنا امتنا اثنتين واحييتنا اثنتين فاعترفنا بذنوبنا فهل الى خروج من
سبيل ﴾ المؤمن - ١١

﴿ رب ارجعوني لعلي اعمل صالحاً ﴾

﴿ ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤوسهم عند ربنا ابصرنا
وسمعنا فارجعنا نعمل صالحاً انا موقنون ﴾ السجدة - ١٢ .

﴿ او تقول حين ترى العذاب لو ان لي كرة فأكون من المحسنين ﴾ الزمر

. ٥٨

الصف التاسع :

الآيات الدالة على الاستعانة بالله وطلب الرحمة والهداية منه على
الاعمال الخيرية ، منها قوله تعالى :

﴿ استعينوا بالله واصبروا ﴾ الاعراف ١٢٨ ﴿ وإما ينزغنك من الشيطان
نزغ فاستعذ بالله انه سميع عليم ﴾ ٢٠٠ ﴿ فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان
الرجيم ﴾ النحل - ٩٨ .

﴿ اياك نعبد واياك نستعين ﴾ الحمد - ٤

الصف العاشر :

الآيات الدالة على طلب المغفرة والعفو والصفح منه ، قال تعالى على ما صدر من العبد ما يخالف أمر الله تعالى كقوله :

﴿ قالوا ربنا ظلمنا أنفسنا وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين ﴾
الاعراف - ٢٣ .

﴿ وقالوا سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير ﴾ البقرة - ٢٨٥ .

﴿ فاستغفر ربه وخرّ راكعاً وأناب ﴾ ص - ٢٤ .

﴿ والذين إذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم ذكروا الله فاستغفروا لذنوبهم ومن يغفر الذنوب الا الله ﴾ آل عمران - ١٣٥ .

﴿ ربنا اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب ﴾ ابراهيم - ٤١ .

﴿ قل ربي غفور رحيم واغفر لأبي انه كان من الضالين ﴾ الشعراء - ٨٦ .

﴿ قال سلام عليك سأستغفر لك ربي انه كان يي حفياً ﴾ مريم - ٤٧ .

ومن المناسب ونحن نختتم هذا البحث ان نذكر الحديث الذي دار بين الامام موسى بن جعفر الكاظم عليه السلام وبين ابي حنيفة كما يرويه الشيخ المفيد في كتابه - تصحيح الاعتقاد - قال ، ان ابا حنيفة سأل الامام الكاظم موسى بن جعفر عليه السلام عن افعال العباد ، قال الامام ، ان افعال العباد لا تخلو من ثلاثة اما ان تكون من الله خاصة ، او من الله تعالى ومن العبد على وجه الاشتراك ، أو تكون من العبد خاصة ، فلو كانت من الله تعالى خاصة كان الله أولى بالحمد على صنعها والزم على قبحها ، ولم يتعلق بغيره حمد ولا لوم ، وان كانت من الله تعالى ومن العبد على وجه الاشتراك كان الحمد لهما والزم عليهما معا ، واذ بطل هذان الوجهان تبين انها من العبد فان عاقبه الله تعالى على جنايته بها فله ذلك وان عفى عنه فهو اهل التقوى والمغفرة .



« اهل البيت
يقولون ببطلان الجبر »



لقد وردت أحاديث عن اهل البيت عليهم التحية والسلام في نفي الجبر وبطلانه فهي كثيرة لا يمكن حصرها في هذا المختصر وانما تذكر منها ما يلي :

١ - عن الامام الصادق عليه السلام : قال عليه التحية والسلام لا جبر ولا تفويض بل أمر بين أمرين ومنزلة بين منزلتين .

٢ - وعنه ايضاً : انه قال : ما استطعت ان تلوم العبد عليه فهو فعله ، وما لم تستطع ان تلوم العبد عليه فهو فعل الله ، يقول الله تعالى للعبد يوم القيامة : لم عصيت ؟ لم فسقت ؟ فهذا فعل العبد ولا يقول الله للانسان : لم مرضت ؟ لم قصرت ؟ لم ابيضضت ؟ لم اسوددت لأنه فعل الله تعالى .

٣ - عن الامام الرضا عليه التحية والسلام : انه سئله الفضل بن سهل بين يدي المأمون فقال : يا ابا الحسن الخلق مجبورون ، فقال عليه التحية والسلام ، الله اعدل من ان يجبر ثم يعذب .

٤ - عن الصادق عليه السلام انه قال يوماً لبعض المجبرة ، هل يكون احد أقبل للعدو الصحيح من الله تعالى ؟ فقال الجبري : لا ، فقال له الامام عليه السلام فما تقول فيمن قال لا اقدر وهو لا يقدر ، أ يكون معذوراً أم لا ؟ فقال المجبر : يكون معذوراً . فقال الامام عليه السلام فاذا كان الله يعلم من عباده

بأنهم ما قدروا على طاعته وقال لسان حالهم أو مقالهم لله يوم القيامة :

يا رب ما قدرنا على طاعتك لأنك منعتنا منها اما يكون قولهم في عذرهم صحيحاً على قول من يقول بالجبر ؟ فقال : بلى والله ، فقال عليه السلام فيجب على قولك . ان يقبل الله تعالى هذا العذر الصحيح ولا يؤخذ احداً ابداً وهذا خلاف قول اهل الملل كلهم ، فتاب الجبر من القول بالجبر في الحال .

٥ - عن الامام أمير المؤمنين عليه التحية والسلام في حديث أدلى به الى بعض اصحابه ، انه قال : أتظن أن الذي نهاك دهاك ، انما دهاك اسفلك واعلاك ، والله بريء من ذاك .

٦ - وعنه عليه التحية والسلام : انه قال : لو كان الوزر في الاجل محتوماً لكان الموزور في القصاص مظلوماً .

٧ - وعنه عليه التحية والسلام انه قال : أيدلك على الطريق ، ويأخذ عليك المضيق .

٨ - وقال عليه السلام ، كل ما استغفرت الله تعالى عنه فهو منك وكلما حمدت الله تعالى عليه فهو من الله .

٩ - وعن أبي ابراهيم عليه التحية والسلام : انه قال ، مر أمير المؤمنين عليه السلام بجماعة بالكوفة وهم يختصمون في الجبر فقال عليه السلام للمتكلم : ابالله تستطيع ، ام مع الله ، ، أم من دون الله فلم يدر ما يردّ عليه ، فقال أمير المؤمنين عليه السلام ان زعمت انك بالله تستطيع ، فليس اليك من الامر شيء وان زعمت أنك مع الله تستطيع فقد زعمت انك شريك معه في ملكه وان زعمت انك من دون الله تستطيع فقد ادعيت الربوبية من دون الله تعالى ، فقال : لا يا أمير المؤمنين بل بالله استطيع فقال عليه السلام ، أما انك لو قلت غير هذا لضربت عنقك .

١٠ - وعن الصادق عليه السلام انه قال : ان الله أكرم من ان يكلف الناس

ما لا يطيقون .

١١ - عن الرضا عليه السلام لما سئل أجبر الله عباده على المعاصي ؟ فقال عليه السلام الله اعدل وأحكم من ذلك .

١٢ - وعن الرضا عليه السلام قال : ان الله عز وجل لم يطع بأكراه ولم يعص بغلبة .

١٣ - وعن الصادق عليه السلام قال الله أكرم من ان يكلف الناس ما لا يطيقون .

١٤ - وعن الامام امير المؤمنين عليه السلام في جوابه للشيخ الذي سأله بعد منصرفه من صفين ، قال عليه السلام أتظن انه قضاء حتم وقد لازم انه لو كان كذلك لبطل الثواب والعقاب والامر والنهي والزجر وسقط معنى الوعد والوعيد فلم تكن لائمة للمذنب ولا محمودة للمحسن ، ولكان المحسن اولى بالعقوبة من المذنب .

١٥ - وعن اسماعيل بن جابر قال : كان في مسجد المدينة رجل يتكلم في الجبر والناس مجمعون قال : فقلت يا هذا اسألك ، قال سل : قلت يكون في ملك الله ما لا يريد ؟ قال : فأطرق طويلاً ثم رفع رأسه فقال ، يا هذا لئن قلت يكون في ملكه ما لا يريد انه لمقهور ، ولئن قلت انه لا يكون في ملكه الا ما يريد اقررت لك بالمعاصي قال فقلت لأبي عبد الله عليه السلام سألت هذا الجبري فكان من جوابه كذا وكذا فقال عليه السلام لنفسه ينظر أما لو قال غير ذلك لهلك .

١٦ - وعن الصادق عليه السلام قال : ان الله خلق الخلق فعلم منهم ما هم صائرون اليه ، وأمرهم ونهاهم فما أمرهم به في شيء فقد جعل لهم السبيل الى تركه .

١٧ - وعن الصادق عليه السلام ايضاً انه قال قال رسول الله «ص» من زعم ان

الله يأمر بالسوء والفحشاء فقد كذب على الله .

١٨ - عن النبي الاعظم «ص» قال : جف القلم بما هو كائن ، اعملوا كل ميسر لما خلق له .

١٩ - عن الصادق عليه السلام انه قال من زعم ان الله يفعل افعالنا ثم يعذبنا عليها فقد قال بالجبر ، والقائل بالجبر كافر .

٢٠ - عن الثقة الجليل احمد بن أبي طالب الطبرسي انه قال دخل ابو حنيفة المدينة ومعه عبد الله بن مسلم فقال له : يا ابا حنيفة ان ههنا جعفر بن محمد عليه السلام من علماء آل محمد «ص» فاذهب بنا نقتبس منه علما فلما اتيا اذا هما بجماعة من شيعته ينتظرون خروجه او دخولهم عليه فيبينما هم كذلك اذ خرج غلام حدث السن فقام الناس هيبة له فالتفت ابو حنيفة وقال يا ابن مسلم من هذا ؟ فقال له : هذا موسى بن جعفر فقال : أبو حنيفة والله لأجبنه بين يدي شيعته قال له مه لن تقدر على ذلك قال والله لأفعله ثم التفت الى الامام موسى عليه السلام فقال له يا غلام اين يضع الغريب حاجته في بلدتكم هذه ؟ قال الامام عليه السلام يتوارى خلف الجدار ويتوقى اعين الجار وشطوط الانهار ومسقط الثمار ولا يستقبل القبلة ولا يستدبرها فحينئذ يضع حيث شاء ، ثم قال يا غلام فممن المعصية ؟ فقال عليه السلام لا تخلو من ثلاث : اما ان تكون من الله وليس للعبد شيء فليس للحكيم ان يأخذ عبده بما لم يفعله . واما ان تكون من العبد ومن الله والله أقوى الشريكين فليس للشريك الاكبر أن يأخذ الشريك الاصغر بذنبه ، واما ان تكون من العبد وليس من الله شيء فان شاء عفى وان شاء عاقب .

لم تخل افعالنا اللاتي نذم بها	احدى ثلاث معان حين نأتيها
اما تفرد با ربنا بصنعتها	فيسقط اللوم عنا حين ننشئها
أو كان يشركنا فيها فيلحقه	ما سوف يلحقنا من لائم فيها
أولم يكن لاله في جنائتها	ذنب فما الذنب الا ذنب جسايتها

٢١ - روى الصدوق بسند صحيح عن الامام الرضا عليه السلام قال ذكر عنده الجبر والتفويض فقال عليه السلام الا اعلمكم في هذا اصلاً لا تختلفون فيه ولا يخاصمكم عليه احد الا كسرغوه قلنا : ان رأيت ذلك فقال ان الله عز وجل لم يطع باكره ولم يعص بغلبة ولم يهمل العباد في ملكه هو المالك لما ملكهم والقادر على ما اقدرهم عليه ، فان ائتمر العباد بطاعته لم يكن الله منها صاداً ولا منها مانعاً ، وان ائتمروا بمعصيته فشاء ان يحول بينهم وبين ذلك فعل . وان لم يحل فعلوه . ثم قال عليه السلام : من يضبط حدود هذا الكلام فقد خصم من خالفه .

٢٢ - وعن محمد بن عجلان قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام أجبر الله العباد على افعالهم ؟ فقال عليه السلام الله أعدل من ان يجبر عبداً على فعل ثم يعاقب عليه .

٢٣ - عن مهزم قال أبو عبد الله عليه السلام : اخبرني عما اختلف فيه من خلفك من موالينا ؟ قال قلت : في الجبر والتفويض قال فاسألني ، قلت أجبر الله العباد على المعاصي ؟ فقال عليه السلام الله أقهر لهم من ذلك .

٢٤ - عن امامنا الهادي عليه السلام في حديث انه سئل عن افعال العباد أهي مخلوقة لله فقال لو كان خالقاً لها لما تبرأ منها .

٢٥ - خبر صالح التيلي عن ابي عبد الله عليه السلام في حديث ولكن حين كفر كان في ارادة الله تعالى ان يكفر وهم في ارادة الله تعالى وفي علمه ان لا يصيروا الى شيء من الخير ، قلت اراد منهم ان يكفروا ، قال عليه السلام ليس هكذا اقول ولكني أقول علم أنهم سيكفرون .

٢٦ - عن عبد العظيم الحسيني عن ابراهيم بن ابي محمود قال سألت ابا الحسن الرضا عليه التحية والسلام عن قول الله عز وجل وتركهم في ظلمات لا يبصرون فقال ان الله لا يوصف بالترك كما يوصف خلقه ولكنه متى علم انهم لا يرجعون عن الكفر والضلال منعهم المعانة واللفظ وخلا بينهم وبين

٢٧ - وعنه ايضاً قال : سألته عن قول الله عز وجل ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم قال الختم هو الطبع على قلوب الكفار عقوبة على كفهم كما قال تعالى : بل طبع الله عليها بكفرهم فلا يؤمنون الا قليلاً .

٢٨ - وعنه ايضاً قال سألته هل ان الله اجبر العباد على المعاصي ؟ قال بل يخيرهم حتى يتوبوا قلت فهل يكلف عباده ما لا يطيقون ؟ فقال عليه السلام كيف يفعل ذلك وهو يقول وما ربك بظلام للعبيد ثم قال حدثني ابي موسى بن جعفر عن ابيه جعفر بن محمد عليهم السلام انه قال من زعم ان الله يجبر عباده على المعاصي او يكلفهم ما لا يطيقون فلا تأكلوا ذبيحته ولا تقبلوا شهادته ولا تصلوا على جنازته ، ولا تعطوه من الزكاة شيئاً .

٢٩ - وعن ضرير قال قال ابو عبد الله الصادق عليه السلام ان الناس في القدر على ثلاثة اوجه رجل يزعم ان الله أجبر العبد على المعاصي فهذا قد ظلم الله في حكمه وهو كافر ورجل يزعم ان الامور مفوضة اليهم فهذا شارك الله في سلطانه فهو كافر ، ورجل يقول ان الله كلف العباد ما يطيقون ولم يكلفهم ما لا يطيقون فاذا احسن حمد الله تعالى واذا اساء استغفر الله فهذا مسلم بالغ .

٣٠ - وعن الامام العسكري عليه السلام في جواب رسالته التي وجهها الى الالهواز حين سأله عن الجبر والتفويض ما هو ؟ وأفاد بهذا المعنى وفي (آخره) قال الامام عليه السلام بذلك أخبر أمير المؤمنين عليه السلام لما سأله عباية بن ربيعي الاسدي عن الاستطاعة فقال امير المؤمنين عليه السلام تملكها من دون الله أو مع الله فسكت عباية فقال له عليه السلام يا عباية قل قال وما اقول يا أمير المؤمنين قال تقول تملكها بالله الذي يملكها من دونك فإن يملكها كان ذلك من عطائه وان سلبكها كان ذلك من بلائه هو المالك لما ملكك والمالك لما عليه اقدرك اما سمعت الناس يسألون الحول والقوة حيث يقولون لا حول ولا قوة الا بالله فقال الرجل وما تأويلها يا امير المؤمنين قال لا حول بنا عن معاصي الله

الا بعصمة الله ولا قوة لنا على طاعة الله الا بعون الله قال فوثب الرجل وقبل يديه ورجليه .

٣١ - في الحديث من وجد خيراً فليحمد الله ، ومن وجد غير ذلك فلا يلومن الا نفسه .

وبالجملة ان مجموعة الاحاديث المتقدمة التي مرت بقارئنا الكريم فيها دلالة واضحة على بطلان الجبر وثبوت الاختيار في نفس الوقت للانسان في افعاله وجميع حركاته الاختيارية وان العقل والبرهان والنقل والوجدان أكبر شاهد على ذلك فالافعال صادرة من الانسان بالاختيار والله تبارك وتعالى امرأ ونهياً والامر والنهي منه تعالى بالارادة التشريعية وهي العلم بالمصلحة للانسان وعلم الله وقدرته لا يجبران العبد على المعصية او الطاعة لأن العلم لا يؤثر في المعلوم ولا يستلزم منه الايجاب او السلب بل هو تابع لما في الواقع ليس بموجب ولا بمانع وتقريب الدليل بوجه آخر هو انه مما لا شبهة فيه ان الافعال تصدر بعد القصد ووجود الداعي وانتفاء الموانع شرعية كانت ام عقلية ، كما وان الترك انما يكون لوجود الداعي اليه ولصارف عن الفعل .

ولو قطعنا النظر عن هذه الادلة ، فالوجدان خير شاهد كما تقدم على ان افعال العباد انما تصدر عنهم مختارين في صدورهما ويرى الانسان نفسه حين العمل قادراً على الفعل والترك ، وهو الذي نفيده من الاختيار في المقام .

واما علم الله تبارك وتعالى وقدرته فلا يستلزم منهما الجبر بل غاية ما في الامر ان الله تعالى علم ان عبده فلان سوف يعمل المعصية او الطاعة والعلم ليس فيه الزام ولا ايجاب ولا سلب وانما هو يتبع للواقع كما مر .

والعلم تابع لما في الواقع	ليس بموجب ولا بمانع
والعقل قاض ان منا فعلنا	ورب جاحد لما تيقنا
فالظلم والعدوان مخصوص بنا	والله لا يفعل الا الحسنات
له الغنى والعلم والكمال	فنسبة القبح له ضلال

وأما ما ورد من الأحاديث عن أهل البيت عليهم السلام والتي يشتم من بعضها رائحة ظاهرها موافق لمذهب الجبرية فقد وجهها علمائنا الاعلام بوجوه كحديث واصل بن سليمان ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سمعته يقول امر الله ولم يشاء ، وشاء ولم يأمر ، امر ابليس ان يسجد لأدم وشاء ان لا يسجد ، ولو شاء لسجد ، ونهى آدم عن أكل الشجرة وشاء ان يأكل منها ولو لم يشأ لم يأكل .

فان ظاهر هذا الحديث موافق لمذهب الجبرية القائلين بأنه تعالى قد يأمر بالشيء وهو لا يريد به وينهى عن الشيء وهو يريد به يريد كل ما يدخل في الوجود وان كان معصيته ، ولا يريد ما لا يدخل فيه وان كان طاعته بناء على ما تقرر عندهم من انه تعالى خالق لا فعال العباد ، فكل ما خلقه فقد اراده وكل ما لم يخلقه لم يريد به ، فأمر ابليس بالسجود ولم يرده لعدم تحققه ، ونهى آدم عن الأكل واراده ، لتحقيقه ، ولم يرد تركه لعدم تحققه واما على مذهب العدلية القائلين انه تعالى :

كل ما يأمر به فهو يريد به ، وكل ما ينهى عنه فهو لا يريد به ، بل يكرهه ، وانه يريد كل ما هو خير محض وحسن وجد او لم يوجد ، ولا يريد كل ما هو شر وقبيح فان الحديث المتقدم لا ينطبق على مذهبهم في الظاهر نعم يمكن توجيهه بالوجوه التالية .

١ - ان يكون المعنى ان الله امر بالاشياء على وجه الاختيار وارادها على وجه التفويض والاختيار ، ولم يشأ تلك الاشياء مشيئة جزم ، ولم يردها ارادة قسر ، وشاء شيئاً مشيئة تكليفية ، واراده ارادة تخيرية ، يعني اراد ايقاعه باختيار الانسان ولم يأمر به على وجه القسر ، ولم يرده على وجه الجبر ، ثم وضع ذلك بقوله عليه السلام : امر ابليس ان يسجد لأدم . على سبيل الاختيار واراد منه السجود من غير قسر ولا اجبار ، وشاء ان لا يسجد بالجبر والقسر ، او المعنى ولم يشأ أن يسجد مشيئة جبر ولم يرده بارادة قسر بقرينة قوله سابقاً ، امر الله ولم يشأ ولو شاء سجد له لأدم على القسر والجبر لسجد له لأن الافعال

القسرية لا تتخلف عن الفاعل القادر المختار ، ونهى آدم عن اكل الشجرة على وجه الاختيار وكره منه أكل ثمرها من غير قسر ولا اجبار وشاء ان يأكل منها باختياره ، أي لما شاء الاختيار له فكأنه شاء ما اختاره او شاء ان يكون له اختيار في أكله منها واراد ان لا يكون مجبوراً في تركه ، ولو لم يشاء ان يكون له اختيار في أكله ويكون مجبوراً على تركه لم يأكل لأن المجبور على ترك الشيء ومسلوب الاختيار في فعله لا يقدر على الاتيان بذلك الشيء ، وحيث أكل علم أنه صاحب القدرة والاختيار فيه ، وانه تعالى اراد أن يكون فعل العبد وتركه بقدرته حفظاً لنظام التكليف ، وتحقيقاً لمضي الثواب والعقاب .

٢ - أن يكون المراد بالمشيئة العلم ، ويؤيده ، ما روى عن الفقه الرضوي حيث قال عليه السلام : قد شاء الله من عباده المعصية وما اراد ، وشاء الطاعة واراد منهم ، لأن المشيئة مشيئة الامر ، ومشيئة العلم وارادته ارادة الرضاء ، وارادة الامر أمر بالطاعة ورضى بها وشاء المعصية يعني : علم من عباده المعصية ولم يأمرهم بها ، ويكون المعنى انه أمر بشيء ولم يعلم وقوع ذلك الشيء كعلمه بعدم وقوعه ، فلا يتعلق علمه بوقوعه ، وشاء يعني : علم وقوع الشيء ولم يأمر به لكونه غير مرضي له ، وقد ورد في بعض الاخبار انه عليه السلام سئل عن شيء لا يعلمه الله ، فقال عليه السلام ان الله لا يعلم ان له شريك .

٣ - ان يكون المراد بمشيئة الطاعة هداياته والطافه الخاصة التي ليست من ضروريات التكليف وبمشيئة المعصية خذلانه وعدم فعل تلك اللطاف بالنسبة اليه وشيء منهما لا يوجب جبره على الفعل والترك ، ولا ينافي في استحقاق الثواب والعقاب .

٤ - أن معنى قوله عليه السلام : أمر الله ولم يشاء هو : أنه تعالى أمر بشيء ولم يرد تعلق علمه بوقوع ذلك الشيء لعلمه بعدم وقوعه ، ومعنى قوله عليه السلام : وشاء ولم يأمر هو : أنه اراد تعلق عمله بوقوع شيء لعلمه بوقوعه ولم يأمر بذلك الشيء لأنه يكرهه .

٥ - ان المراد تهيئة اسباب فعل الانسان بعد ارادة الانسان ذلك الفعل .

٦ - انه لما اقتضت المصلحة بتكليف من علم الله منه المعصية وكلفه مع علمه بذلك ووكله الى اختياره ، ففعل تلك المعصية فكأنه شاء صدور منه ، وكذا في الطاعة اذا علم صدور منه ، فيسمى ذلك مشيئة مجازاً ، وهذا مجاز شائع كما اذا أمر المولى عبده بأوامر وخيّر في ذلك ومكنه على الفعل والترك مع علمه بأنه لا يأتي بها فقال له : انت فعلت ذلك اذا كنت تعلم انه لا يفعل ، ومكنته ووكله الى نفسه .

٧ - ان يقال المراد بالمشيئة عدم جبره على فعل الطاعة او ترك المعصية ، وبعبارة اخرى مسمى عدم المشيئة مشيئة العدم هو قريب مما قبله بل يرجع اليه .

٨ - انه اسناد للفعل الى العلة البعيدة ، فان العبد وقدرته وارادته لما كانت مخلوقة لله تعالى فهو جل وعلا علة بعيدة لجميع افعاله .

٩ - ان فعل الانسان واقع بمجموع القدرتين قدرة الله تعالى وقدرة الانسان ، والانسان لا يستقل في ايجاد فعله بحيث لا دخل لقدرته تعالى فيه ، بمعنى انه اقدر الانسان على فعله ، بحيث يخرج عن يده ازمة الفعل المقدور للعبد مطلقاً ، كما ذهب اليه المفوضة اولا تأثير لقدرته تعالى فيه وان كان قادراً على طاعة العاصي جبراً لعدم تعلق ارادته بجبره في افعاله الاختيارية كما ذهب اليه المعتزلة ، وهذا ايضاً نحو من التفويض ، وليس قدرة العبد بحيث لا تأثير له في فعله اصلاً سواء كانت كاسبة كما ذهب اليه الاشعري ويؤول مذهبه الى الجبر ، ام لا تكون كاسبة ايضاً بمعنى ان لا يكون له قدرة واختيار اصلاً بحيث لا يكون فرق بين مشي زيد وحركة المرتعش كما ذهب اليه الجبرية ، وهم جهم ابن صفوان ومن تبعه ، وهذا معنى الامر بين الامرين ولما كانت مشيئة الانسان وارادته وتأثيره في فعله جزءاً خيراً للعلة التامة وانما يكون تحقق الفعل والترك مع وجود ذلك التأثير وعدمه فينتفي صدور القبيح عنه تعالى . بل انما يتحقق

بالمشيئة والارادة الحادثة بالتأثير من العبد الذي هو متمم للعلة التامة ، ومع عدم تأثير الانسان والكف عنه بارادته واختياره لا يتحقق فعله بمجرد مشيئة الله سبحانه وارادته وقدرته اذا لم يتحقق مشيئته وارادته وتعلق ارادة منه تعالى بذلك الفعل مجرداً عن تأثير العبد فحينئذٍ الفعل لا سيما القبيح مستند الى العبد ، ولما كان مراده تعالى من اقداره العبد في فعله وتمكينه له فيه صدور الافعال عنه باختياره وارادته اذا لم يكن مانع اي فعل اراد واختار من الايمان والكفر والطاعة والمعصية ولم يرد منه خصوص شيء من الطاعة والمعصية ، ولم يرد جبره في افعاله ليصح تكليفه لأجل المصلحة المقتضية له وكلفه بعد ذلك الاقدار بأعلامه بمصالح افعاله ومفاسدها في صورة الامر والنهي لأنهما منه تعالى من قبيل امر الطبيب للمريض بشرب الدواء النافع ونهيه عن اكل الغذاء الضار ، فمن صدور الكفر والعصيان عن العبد بارادته المؤثرة واستحقاقه بذلك للعقاب لا يلزم ان يكون العبد غالباً عليه تعالى ، ولا يلزم عجزه تعالى كما لا يلزم غلبة المريض على الطبيب ولا عجز الطبيب اذا خالفه المريض وهلك ، ولا يلزم ان يكون في ملكه امر لا يكون بمشيئة الله تعالى وارادته ، ولا يلزم الظلم في عقابه لأنه فعل القبيح بارادته المؤثرة وطبيعة ذلك الفعل توجب ان يستحق فاعله العقاب ولما كان مع ذلك الاعلام من الامر والنهي بواسطة الحجج عليهم السلام اللطف والتوفيق في الخيرات والطاعات من الله جل ذكره ، فما فعل الانسان من حسنة فالاولى ان يسند وينسب فعلها اليه تعالى لأنه مع اقداره وتمكينه له وتوفيقه للحسنات اعلمه بمصالح الاتيان بالحسنات ومضار تركها والكف عنها بأوامره ، وما فعله من سيئة فمن نفسه لأنه مع ذلك اعلمه بمفاسد الاتيان بالسيئات ومنافع الكف عنها بنواهيها وهذا من قبيل اطاعة الطبيب ومخالفته فانه من اطاعه وبرء من المرض يقال : عالجه الطبيب ، ومن خالفه وهلك يقال : اهلك نفسه بمخالفته للطبيب ، وهذا تحقيق لطيف تنحل به شبهة الجبر والاختيار ويتضح به معنى (الامرين الامرين) وحينئذٍ فمعنى قوله أمر الله ولم يشأ انه اعلم العباد وأخبرهم بالافعال النافعة لهم كالايमान والطاعة ، ولم يشأ صدور خصوص تلك الافعال عنهم كيف ولو شاء ولم يصدر عن بعضهم لزم عجزه تعالى ومغلوبيته تعالى الله

عن ذلك علواً كبيراً بل انما شاء صدور الافعال عنهم بقدرتهم واختيارهم اي فعل ارادوه فما شاء الله كان ومعنى قوله : شاء ولم يأمر أنه ، شاء صدور الافعال عن العباد باختيارهم أي فعل ارادوه ولم يأمر بكل ما ارادوه بل نهاهم عن بعضه واعلمهم بمضرته كالكفر والعصيان فقوله : امر ابليس ان يسجد لآدم أي اعلمه بأن سجوده لآدم نافع له ، وكفّه عنه مضر له ، وشاء ان لا يسجد يعني لم يشاء خصوص السجود ولو شاء خصوص السجود منه لسجد لاستحالة عجزه تعالى وغلبة ابليس عليه بل انما شاء صدور ايهما كان من السجود وتركه او كفه بارادته واختياره ، ولم يسجد ابليس اي كف عن السجود بارادته فهو تعالى لأجل ذلك شاء كفه ، ولما كان الكف انما يتحقق بمشيئة ابليس وارادته المؤثرة وهي جزء آخر للعللة التامة فلذا يستحق ابليس الذم والعقاب . والقبح صادر عنه لا عن الله تعالى ، وكذلك الكلام في نهى آدم عن أكل الشجرة .

١٠ - حملها على التقية لكونها موافقة لأصول الجبرية وأكثر المخالفين منهم ، ويؤيده ما رواه الصدوق في العيون والتوحيد باسناده عن الحسين بن خالد قال : قلت للرضا عليه السلام يا بن رسول الله ان الناس ينسبوننا الى القول بالتشبيه والجبر لما روى من الاخبار في ذلك عن آبائك الائمة عليهم السلام ، فقال عليه السلام يا بن خالد اخبرني عن الاخبار التي رويت عن آبائي الائمة في التشبيه أكثر أم الاخبار التي رويت عن النبي «ص» في ذلك ؟ فقلت بل ما روى عن النبي «ص» في ذلك أكثر ، فقال عليه السلام ، فليقولوا ان رسول الله «ص» كان يقول بالتشبيه والجبر ، فقلت له انهم يقولون : ان رسول الله لم يقل من ذلك شيئاً ، وانما روى عليه قال عليه السلام فليقولوا في آبائي عليهم السلام ، انهم لم يقولوا من ذلك شيئاً وانما روى عليهم ، ثم قال عليه السلام من قال بالتشبيه والجبر فهو كافر مشرك ، ونحن منه براء في الدنيا والآخرة ، يا بن خالد انما وضع الاخبار عنا في التشبيه والجبر الغلاة الذين صغروا عظمة الله فمن أحبهم فقد أبغضنا ومن أبغضهم فقد أحبنا .

ومن الاحاديث التي ظاهرها يوافق لمذهب الجبرية حديث الفتح بن يزيد الجرجاني عن أبي الحسن عليه السلام قال : ان الله ارادتين ومشيتين ، ارادة حتم ، و ارادة عزم ، ينهي وهو يشاء ، ويأمر وهو لا يشاء او ما رأيت انه نهى آدم وزوجته ان يأكلا من الشجرة وشاء ذلك ، ولو لم يشاء ان يأكلا لما غلبت مشيئتهما مشيئة الله تعالى وأمر ابراهيم عليه السلام ان يذبح اسحاق ولم يشاء أن يذبحه ولو شاء ان يذبحه لما غلبت مشيئة ابراهيم عليه السلام مشيئة الله تعالى ، ورواه الصدوق في التوحيد ، الا انه قال وأمر ابراهيم عليه السلام بذبح ابنه وشاء ان لا يذبحه .

والكلام في هذا الخبر كالذي قبله ، أي انه تعالى نهاهما عن أكل الشجرة وشاء ذلك ، أي أكلهما منها باعتبار انه لم يجبرهما على الترك ، ولو لم يشأ ان يأكلا يجبره لهما على المنهي عنه ومشيته لتكره حتماً لما غلبت مشيئتهما للأكل مشيئة الله تعالى لكونهما مجبورين مقهورين فلا يمكنهما الانيان بفعل فضلاً عن ان تغلب مشيئتهما مشيئة القاهر ، وباقي الوجوه السابقة تجري هنا . وقال الصدوق بعد ايراد هذا الخبر : ان الله تعالى نهى آدم وزوجته عن أن يأكلا من الشجرة وقد علم انهما يأكلان منها ، لكنه عز وجل شاء ان لا يحول بينهما وبين الاكل منها بالجبر والقدرة كما منعهما من الاكل منها بالنهي والزجر ، فهذا معنى مشيئته فيهما ولو شاء عز وجل منعهما من الاكل بالجبر ثم أكلا منها لكانت مشيئتهما قد غلبت مشيئة الله كما قال العالم تعالى الله عن العجز علواً كبيراً .

ومن جملة الاحاديث التي ظاهرها يوافق لمذهب الجبرية وقد وجهه علمائنا بما يوافق مذهب العدلية حديث فضيل بن يسار قال : سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول : شاء وأراد ولم يحب ولم يرضى ، شاء أن لا يكون شيء الا بعلمه ، واراد مثل ذلك ، ولم يحب ان يقال له : ثالث ثلاثة ، ولم يرضى لعباده الكفر .

فقوله عليه السلام شاء ان لا يكون شيء الا بعلمه ، واراد أي انه شاء بالمشيئة الحتمية واراد بالارادة الجزمية ان لا يكون شيء الا بعلمه وعلى طبق

ما في علمه بالنظام الاعلى ، وما هو الخير والاصح ولمازما ، وهذا هو احد المعاني لتعلق مشيئته وارادته بكل شيء خيراً كان او شراً ، ولم يحب الشرور اللازمة التابعة للخير والاصح كأن يقال : ثالث ثلاثة وان يكفر به ولم يرض بهما ، او أن المعنى انه تعالى لم يحب ولم يرض أي لم يأمر بهما بل جعلهما منهيًا عنهما ، ولم يجعلهما بحيث يترتب عليهما النفع بل بحيث يترتب عليهما الضرر والمحبة في حق الانسان ميل النفس وسكونه بالنسبة الى موافقة وملائمة عند تصور كونه موافقاً وملائماً له ، وهذا مستلزم لارادته اياه ، ولما كانت هذه المحبة ممتنعة في حقه تعالى اريد به لازمها ، ولقد كشف الامام بقوله عليه السلام ولم يرض لعباده الكفر قيل فيه ردّ على الاشاعة حيث قالوا : انه تعالى اراد الكفر من الكافر واراد ان يقال له ثالث ثلاثة بناء على ما تقرر عندهم من انه تعالى اراد كل ما له حظ من الوجود واذا ارادهما فقد احبهما ورضيهما لأن حبه تعالى للشيء ورضاه عبارة عن الارادة كما صرحوا به في كتبهم وصرح به اصحابنا ، ومن ثم قال ابن القيم الحنبلي وابن هشام على ما نقل عنهما شارح كشف الحق : ان هؤلاء الاشاعة يقولون ان كل ما شاء الله وقضى فقد أحبه ورضيه ، ولما رأى جماعة المتأخرين منهم شناعة هذا القول وقبحه حاولوا التحرز عنه ، فقال بعضهم : ارادته تعالى لجميع الاشياء حتى الكفر وغيره عبارة عن تقديرها وتقديره للكفر لا يوجب ان يحبه ويرضاه .

وقال في المواقف : الرضا عبارة عن ترك الاعراض والله يريد الكفر للكافر ويغرض عنه ويؤاخذ به ويؤيده ان العبد لا يريد الآلام والامراض وليس مأموراً بارادتها وهو مأمور بترك الاعراض عنها والجواب عن الاول : ان الارادة لم تحيى لغة وعرفا ، بمعنى التقدير ولم يصطلح عليه سوى هذا القائل ، ولهذا لم يتمسكوا في دفع هذه الشناعة العظيمة عن انفسهم بهذا القول ، مع انه لا ينفعهم اصلاً لأن افعال العباد كلها مخلوقة له تعالى عندهم ولا معنى لخلق الفاعل المختار لها بدون ارادتها فالقيح بحاله . والجواب عن الثاني بوجوه :

« الاول » انه لم يثبت في اللغة ولا العرف ، ان الرضا عبارة عن ترك

الاعراض ، بل الثابت فيهما انه : عبارة عن الارادة وبذلك يشعر كلام ابن القيم في شرح منازل السائرين وكلام الأبي في كتاب « إكمال الاكمال » وكلام بعض شراح « نهج البلاغة » حيث قال : المحبة ارادة وهي مبدأ فعل وأما محبته للشيء هي ارادته والرضا قريب من المحبة ويشبه ان يكون اعم منها لأن كل محب راض بما احبه ولا ينعكس ، وقد قيل ان الرضا على ما يقتضيه القرآن مستلزم للارادة او ارادة مخصوصة ، ولعل تلك الارادة المخصوصة هي التي ذهب اليها بعض الاصحاب من ان الرضا ارادة متعلقة بالامور الحسنة من حيث هي كذلك .

« الثاني » ان ارادة الكفر من الشخص والاعتراض عليه قبيح بحسب العقل فلا يصح اسناده اليه تعالى .

« الثالث » ان ترك الاعتراض متحقق في المباحات والمكروهات ، ولا يقال انه تعالى راضي عن العباد بفعلها .

« الرابع » ان التأييد المذكور في محل المنع ، لأن رضا العبد بالالام عبارة عن ارادتها ترجيحاً لارادته تعالى على ارادة نفسه وترك الاعتراض تابع لتلك الارادة والله العالم .

ومن جملة الاحاديث التي ظاهرها يوافق لمذهب الجبرية حديث محمد ابن عيسى عن يونس بن عبد الرحمن عن أبي بصير قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام شاء الله واراد وقدر وقضى قال عليه السلام نعم : قلت : وأحب ؟ قال عليه السلام لا قلت : وكيف شاء واراد وقدر وقضى ولم يحب ؟ فقال عليه السلام هكذا خرج الينا . وقد وجه الحديث الشريف بوجه :

الوجه الاول : ان يكون المراد بالقضاء والقدر والمشيئة والارادة فيما يتعلق بأفعال العباد علمه سبحانه بوقوع الفعل وثبته في الالواح السماوية وشيء منها لا يصير سبباً للفعل ، بل هو تابع للفعل ، كالعلم ، وأما المحبة

فهي عبارة عن أمره تعالى بالشيء وإثابته عليه ، فهو لا يأمر بالمعاصي ولا يثيب عليها فصح اثبات القضاء وما يليه دون المحبة .

الوجه الثاني : انه لما كانت المشيئة والارادة وتعلقها بايقاع الفعل من الانسان مقارنا لمحبه وشوقه وميل قلبه الى ذلك الفعل توهم السائل أن له سبحانه صفة زائدة على ما ذكره وهي المحبة والشوق وميل القلب ، فأجاب عليه السلام بأنه ليس له تعالى محبة بل اسنادها اليه مجاز ، وهي كناية عن عدم امره ، او عدم نهيه ، أو ثوابه ومدحه .

الوجه الثالث : بأن المشيئة والارادة والتقدير والقضاء كلها من فعل الله سبحانه وتعالى ، وهي حكم الله في الاشياء على حد علمه بها ، واما الشيء المراد والمقدر المقضي الذي يقع في الوجود فانه ربما يكون من فعل العبد الذي يطلبه من الله باستعداده ، وهو قد يكون محبوباً مرضياً كالطاعات ، وقد يكون مبغوضاً كالكفر والمعاصي ، ولا شك ان الحكم غير المحكوم به والمحكوم عليه ، لكونه نسبة قائمة لهما ، قد يلزم من كون الحكم الذي من طرف الحق خيراً من أن يكون المحكوم به الذي من جهة العدل خيراً ومحبوباً وهذا هو التحقيق في النفي عن شبهة مشهورة ، هي انه قد ثبت وجوب الرضا بالقضاء ، وعدم جواز الرضا بالكفر والمعاصي ، فاذا كان الكفر والمعاصي بالقضاء فكيف التوفيق .

الوجه الرابع : انه لا منافاة بين تعلق الارادة والمشيئة بشيء وان لا يحبه ، لأن التعلق والارادة بما لا يحبه بتعلقتهما بوقوع ما يتعلق به ارادة العباد بارادتهم وترتبها عليها ، فتعلقهما بالذات بكونهم قادرين مرابين لأفعالهم وترتيبهما على ارادتهم وتعلقهما بما هو مرادهم بالتبع شر غير محبوب له ، فان دخول الشر وما لا يحبه في متعلق ارادته بالعرض جائز فان كل من تعلق مشيئته وارادته بخير وعلم لزوم شر له شرية لا تقاوم خيريته تعلقها بذلك الشر بالعرض وبالتبع وذلك التعلق بالتبع لا ينافي ان يكون المرید خيراً محضاً ، ولا يتصف بكونه شريراً ومحباً للشر .

ومن جملة الاحاديث التي ظاهرها يوافق لمذهب الجبرية .

حديث حريز وعبد الله ابن مسكان عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال لا يكون شيء في الارض ولا في السماء الا بهذه الخصال السبع .

١ - مشيئة ٢ - ارادة ٣ - قدر ٤ - قضاء ٥ - اذن ٦ - كتاب ٧ - أجل ، ثم قال عليه السلام فمن زعم انه يقدر على نقض واحدة فقد كفر .

لقد تقدم الكلام عن معنى المشيئة ومن جملة معانيها ايضاً، العزم والارادة هي تأكد العزم والثبوت عليه ، والقدر تقدير الامور طولاً وعرضاً وكيلاً ووزناً ونحوها والقضاء في افعاله تعالى هو الحكم بالوجود في افعالنا والحكم عليها بالثواب والعقاب ، والاذن العلم كما في قوله تعالى : ﴿ فَأَذْنُوا بِحَرْبٍ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ أي كونوا على علم ، وقد يطلق على الامر والكتاب اللوح والاجل الامل المعين ، وظاهر الحديث ينطبق على مذهب الاشاعرة والجبرية القائلين بأن الارادة موافقة للعلم بمعنى ان كل ما علم الله وقوعه فهو مراد الوقوع ، وكل ما علم الله عدم وقوعه فهو مراد العدم ، وان جميع افعال العباد التي منهم من الطاعات والمعاصي والكفر والزندقة مراد له تعالى ويقضائه وقدره واذنه وكتابه ، وأما تطبيقه على مذهب العدلية القائلين بأنه تعالى يريد من افعال العباد الطاعات ولا يريد المعاصي والشرور وأنه تعالى لم يأمر بالمعاصي والشرور فيحتاج انطباقه الى توجيه اما من حيث الارادة فمن وجوه .

الوجه الاول : ان مشيئته تعالى وارادته متعلقة بجميع الموجودات بمعنى انه اراد ان لا يكون شيء الا بعلمه .

الوجه الثاني : ان الارادة متعلقة بالاشياء كلها ولكن تعلقها بها على وجوه مختلفة اذ تعلقها بأفعال نفسه سبحانه بمعنى ايجادها والرضا بها لكونها كلها حسنة واقعة على وجه الحكمة ، والشر القليل تابع لخيرات كثيرة فيه ، وليس مراداً بالذات ، وتعلقها بأفعال العباد أما بالطاعات . فهو ارادة وجودها والرضا بها او الامر بها ، واما بالمباحات فهو الرخصة بها ، واما بالمعاصي فهو ارادة ان لا

يمنع منها بالجبر والقهر ، كما صرح به الصدوق في كتاب الاعتقادات او ارادة عدما كما فسّر به قوله تعالى ﴿ ولو شاء الله ما أشركوا ﴾ أي ولو شاء الله عدم شركهم على سبيل الاجبار ما اشركوا ، ولكن لم يشاء على هذا الوجه لمنافاته غرض التكليف وانما شاء على سبيل الاختيار ليكون لهم القدرة على الفعل والترك ، ويدلّ على هذا المعنى ما رواه الطبرسي في احتجاجه عن الرضا عليه السلام قال : ارادة الله ومشيته في الطاعات الامر بها والرضا لها والمعونة عليها وارادته ومشيته في المعاصي النهي عنها والسخط لها والخذلان عليها ، قال السائل : فله فيه قضاء؟ قال : نعم ما من فعل يفعله العباد من خير أو شر الا والله فيه قضاء قال السائل : ما معنى هذا القضاء قال عليه السلام الحكم عليهم بما يستحقونه من الثواب والعقاب في الدنيا والآخرة .

الوجه الثالث : - أن تعلقها بأفعاله ما مرّ وتعلقها بأفعال عبادته على سبيل التجوز لأنه تعالى حيث كان هو الموجد لألتها والقدرة عليها ، ولم يمنع منها مع قدرته على المنع فكأنه ارادها وفيه نظر .

الوجه الرابع : - ان ارادته تعالى عبارة عن العلم بما في الفعل من المصلحة .

الوجه الخامس : - ان ارادة العبد لأفعاله مخلوقة لله تعالى كما تقدم نقله عن السيد الداماد في تفسير قوله عليه السلام خلق الله المشيئة بنفسها ثم خلق الاشياء بالمشيئة ، فحيث كانت مخلوقة له تعالى فكأنه فاعلها مجازاً وفيه من البعد ما لا يخفى وأما دفع الاشكال من حيث القضاء والقدر فالمراد بالقدر العلم أو تقدير الموجودات والمراد بالقضاء في افعالنا الحكم عليها بالثواب والعقاب كما تقدم عن الامام الرضا عليه السلام في مقدمة هذا الكتاب وكما هو المحكي عن العلامة «ره» في شرحه على التجريد انه قال يطلق القضاء على الخلق والاتمام قال تعالى ﴿ففضيهنّ سبع سموات في يومين﴾ أي خلقهن وأتمهنّ ، على الحكم والايجاب ، كقوله تعالى ﴿ وقضى ربكّ الا تعبدوا الا اياه ﴾ أي أوجب وألزم ، وعلى الاعلام والايخبار كقوله تعالى ﴿ وقضينا الى بني

اسرائيل في الكتاب ﴿ أي اعلمناهم وأخبرناهم ، ويطلق القدر على الخلق كقوله تعالى ﴿ وقدر فيها أقواتها ﴾ والكتاب كقول الشاعر :

واعلم بأن ذا الجلال قد قدر في الصحف الاولى التي كان سطر
والبيان كقوله تعالى ﴿ الا امرأته قدرناها من الغابرين ﴾ أي بينا وأخبرنا
بذلك .

إذا عرفت يا قارئ الكريم هذا أمكنك ان ترد على الاشعري وتقول له :
ما تعني يا اشعري بقولك ان الله تعالى قضاء اعمال العباد وقدرها ان اردت به
الخلق والايجاد ، فقد بينا بطلانه وان الافعال مستندة اليها وان عنيت به الالتزام
لم يصح الا في الواجب خاصة وان عنيت به انه تعالى بينها وكتبها وعلم انهم
سيفعلونها فهو صحيح لأنه تعالى قد كتب ذلك أجمع في اللوح المحفوظ وبينه
لملائكته ، وهذا المعنى الاخير هو المتعين للاجماع على وجوب الرضا لقضاء
الله وقدره ولا يجوز الرضا بالكفر وغيره من القبائح ولا يتفهم الاعتذار بوجوب
الرضا به من حيث انه فعله وعدم الرضا من حيث الكسب لبطلان الكسب أولاً ،
وثانياً نقول : ان كان الكفر كسبا بقضائه تعالى وقدره وجب الرضا به من حيث
هو كسب وهو خلاف قولكم ، وان لم يكن بقضاء وقدر بطل اسناد الكائنات
بأجمعها الى القضاء والقدر ، وأما من حيث الاذن فقد عرفت ان معناه العلم
والكتاب ما كتب في اللوح فلا اشكال ، او ان المراد بالاذن الامر بالطاعات او
رفع الموانع وبالكتاب الكتابة في اللوح السماوية وقيل ان المراد بالمشيئة القدر
وهي كون الفاعل بحيث ان شاء فعل ، وان لم يشأ لم يفعل والمراد بالقدر تعلق
الارادة ، وبالقضاء الایجاد وبالاذان رفع المانع وبالكتاب العلم ، وبالاجل وقت
حدوث الحوادث والترتيب غير مقصود اذ العلم مقدم على الكل ، بل المقصود
ان هذه الامور مما تتوقف عليها الحوادث ويمكن حمل هذه الخصال السبع على
اختلاف مراتب التقدير في اللوح السماوية والارضية أو يكون بعضها في الامور
التكوينية ، وبعضها في الاحكام التكليفية او كلها في الامور التكوينية والله
العالم بحقيقة الحال واليه المرجع في المبدأ والمآل .



من هم القائلون بالجبر



القائلون بالجبر ونفي الاختيار والارادة عن
الانسان من المسلمين ثلاثة فرق .

الفرقة الاولى :

الاشاعرة

وهم اتباع علي بن اسماعيل المعروف بأبي الحسن الاشعري . وهو
الذي وضع أصول هذا المذهب في سنة ٣٠٠ تقريباً ، بعد ان انفصل عن
استاذة محمد بن عبد الوهاب الجبائي ، وناصر المحدثين في أكثر آرائهم في
أصول العقائد ، وينسب المذهب اليه ، لأنه سلك طريقاً وسطاً بين المحدثين
الذين يعتمدون على النصوص ، ولا يرون للعقل سلطاناً في مقابل النصوص
وظواهر الآيات والاحاديث ، وبين المعتزلة الذين اعتمدوا على العقل ،
واعتبروا الوحي مقررأً لأحكام العقل ، ولما جاء الاشعري لم يعتمد على العقل
مستقلاً . ولا وقف مع النصوص والتزم بها وان خالفت العقل ، وحاول ان
يجمع بين الامرين .

وقد جاء في ترجمته ، انه ولد في البصرة سنة ٢٦٠ ، وتوفي سنة ٣٣٣ ،
ويستهي نسبه الى ابي موسى الاشعري ، وقد نشأ ببغداد ، وتوفي بها ، واخفى
اصحابه قبره خوفاً من أن تنبشه الحنابلة ، لأنهم حكموا بكفره ، واباحوا دمه ،
وحينما توجه لدراسة العلم اتصل بالمعتزلة فلزم الجبائي ، وبقي معه حوالي
اربعين سنة ، وكان من الصق الناس به ، وأشدهم ايماناً بآرائه ، واحصاء لأقواله
وجرت بينهما مناظرات في مختلف المواضيع ، ادت الى انفصاله عنه ، ووقوفه
بجانب الاخصام الاشداء على المعتزلة ، وقد سأله يوماً عن حقيقة الطاعة ،

فقال الجبائي ، هي موافقة الارادة ، فقال له : هذا يوجب ان يكون الله مطيعاً لعبده اذا اعطاه مراده ، فالتزم الجبائي بذلك .

وقال الشهرستاني في الملل والنحل : ومن غريب الاتفاق ان ابا موسى الاشعري كان يقرر رأي حفيده الاشعري في القدر ، وقد جرت بينه وبين عمرو ابن العاص مناظرة في القدر ، فقال عمرو بن العاص ، لو أجد احداً اخاصم اليه ربي ، قال أبو موسى : أنا ذلك الشخص ، قال عمرو بن العاص : يقدر عليّ شيئاً ثم يعذبني عليه ؟ قال نعم ، قال عمرو بن العاص ، ولم قال : لأنه لا يظلمك .

ويبدو ان ابا الحسن الاشعري بعد أن نضج ، وأحاط بآراء المعتزلة ، ونظرياتهم ، كان يقف لاستاذة موقف الخصم العنيد في أكثر الاحيان . ويروى كتاب الفرق والمذاهب ان الخصومة بينهما بلغت اشدها في مسألة وجوب الاصلاح على الله سبحانه ، وكان لا يرى ذلك أبو الحسن الاشعري . فقال له ما قولك في ثلاثة : مؤمن ، وكافر ، وصبي ؟

قال الجبائي : المؤمن من اهل الدرجات ، والكافر من اهل الدركات ، والصبي من اهل النجاة .

قال الاشعري : فان اراد الصبي ان يرقى الى اهل الدرجات بعد موته صبياً ، هل يمكن ذلك ام لا ؟

قال الجبائي : لا يمكن ذلك ، لأن المؤمن انما نال هذه الدرجات بالطاعة ، وليس للطفل مثلها .

قال ابو الحسن الاشعري : للطفل ان يقول له : ان التقصير ليس مني ، فلو أحيتني كنت اعمل الطاعات كعمل المؤمن .

فرد عليه الجبائي ، ان الله يقول له : كنت اعلم انك لو بقيت لعصيت ، فراعيت مصلحتك ، وأمتك قبل أن تنتهي الى سن التكليف .

فقال الأشعري : فللكافر إذن ان يقول له : لقد علمت حالي كما علمت حال الطفل . فهل راعيت مصلحتي مثله ، وأمتني قبل سن التكليف ، كي لا أقع في معصيتك التي نلت بها العقاب .

وعندما وصل النزاع بينهما الى هذا الحد رأى الجبائي نفسه عاجزاً فأعرض عنه .

وقد اورد نظير هذه المحاورة بينهما الاسفرايني في معرض النقض على المعتزلة القائلين بوجوب الاصلاح على الله سبحانه ، ويؤكد جماعة من كتاب الفرق الاسلامية ان الأشعري بعد هذه المناظرات التي جرت بينه وبين استاذه الجبائي ، قد اعتكف في بيته مدة طويلة انقطع فيها من جميع الناس ، وتفرغ للمقارنة بين آراء المحدثين ، وآراء المعتزلة .

وبعد دراسة واسعة لآراء الفريقين ، وقف على جوانب النقص فيها ، وكون لنفسه رأياً وخرج على الناس ودعاهم الى الاجتماع في مسجد البصرة . وبعد الصلاة وقف خطيباً بتلك الجماهير المحتشدة ثم قال : ايها الناس من عرفني فقد عرفني ومن لم يعرفني فأنا اعرفه بنفسي ، انا علي بن اسماعيل بن اسحاق الأشعري كنت اقول بخلق القرآن وان الله تعالى لا يرى بالابصار ، وان افعال الشر انا افعالها ، وانا نائب مقلع عما كنت اقول، ومتصد للرد على المعتزلة ، ومخرج لفضائحهم وقد تغيبت عنكم هذه المدة ، ونظرت في الادلة فتكافأت عندي ، ولم يترجح عندي شيء ، فاستهديت الله سبحانه وتعالى فأهداني الى اعتقاد ما اودعته كتيبي هذه ، وانخلعت من جميع ما كنت اعتقد كما انخلعت من ثوبي هذا .

ثم انخلع من ثوب كان عليه ، وابرز للناس ما كتبه في المدة التي احتجب فيها عن الناس ، وكان قد الف كتابه (الابانة) الذي اورد فيه المذهب الذي اتخذه لنفسه ، كما الف في الموضوع نفسه كتابين آخرين وهما الموجز والمقالات ، ومما جاء في كتبه التي ابرزها للناس بالاضافة الى ما تقدم ، ان

ديانتنا التي ندين بها ، هي التمسك بكتاب الله ، وسنة رسوله «ص» وما روى عن الصحابة والتابعين وأئمة الحديث . واستطرد يقول : ونحن بذلك معتمضون ولما عليه احمد بن حنبل متبعون ولمن خالف قوله مجانبون ، لأنه الامام الفاضل والرئيس الكامل الذي ابان به الله الحق عند ظهور الضلال ، وأوضح به المنهاج ، وقمع به بدع المبدعين ، وزيج الزائغين ، وشك الشاكين ومن ذلك يتبين ان الاشعري بعد أن اعتكف في بيته خرج على الناس مناصراً لأراء المحدثين ، وعلى الاخص احمد بن حنبل ، الخصم العنيد لمذهب الاعتزال ومع ذلك فقد لقي من الحنابلة في حياته وبعد وفاته ، عنتا وتحاملاً عليه وعلى اتباعه ، ومؤيدي افكاره وآرائه ، وقد بلغ بهم الحال انهم حاولوا ان يمنعوا الخطيب البغدادي المتوفى سنة ٤٦٣ من دخول المسجد الجامع ببغداد ، لأنه كان يرى رأي الاشعري في الاصول الاسلامية ، كما اضطهدوا اكابر الاشاعرة في ذلك القرن ونفوسهم من بلادهم .

ووقع بينهم وبين الاشاعرة قتال في شوارع بغداد ، كان منشأ تحاملهم على رجل من شيوخ الاشاعرة يدعى القشيري ، فاضطر الى الخروج من بغداد وهجرها . وكانت اللعنات تنهال على أبي الحسن الاشعري ، ونسبوا اليه بعض الآراء الشاذة ليوجهوا الرأي العام ضدهم ، ومن ذلك ان الرسول «ص» كانت نبوته في حال حياته اما بعد وفاته فقد انتهت نبوته ، ويفرد بعض الكتاب والمترجمين هذا الصراع العنيف الذي حدث بين الاشاعرة والمحدثين الحنابلة الى ان الاشعري وان تجاهر بالدعوة لمذهبهم وثانية لأراء الامام احمد شيخ الحنابلة الاول ، وخطب بذلك على منابر بغداد ، الا ان دراسته الطويلة على المعتزلة ، وانطباعاته بمناهجهم واتباعه لطريقتهم نحواً من ثلاثين عاماً او أكثر ، هذه المدة الطويلة قد اثرت على تفكيره تأثيراً عميقاً ، وعلى جميع اتجاهاته ، فلم يستطع ان يتحرر منها ، ولذا فانه في جميع ابحاثه لم يتعبد بالحديث وحده ، ولا بالعقل وحده ، بل حاول ان يوفق بينهما .

ويبدو ذلك واضحاً من آرائه في المسائل التي كانت محلاً للخلاف بين

المعتزلة والمحدثين . ومن أمثلة ذلك أفعال الانسان ، فالمعتزلة قد ذهبوا الى ان الانسان موجد لأفعاله . قال الغزالي في كتابه الاربعين ، « ان المعتزلة اثبتوا لأنفسهم الاختيار الكلي ، ونسبوا اليه العجز في ضمن ذلك » .

والمحدثون يدعون ان الافعال مخلوقة لله سبحانه ولا أثر للعبد في ذلك . اما الاشعري فقد ذهب الى ان الله قد خلق الاختيار في العبد بنحو الكسب ، والفعل المخلوق لله سبحانه مقارن لاختيار العبد ، من غير ان يكون للعبد قدرة مؤثرة في ذلك الاختيار ، ولا في مقارنة الفعل له .

فهو مع قوله بأن أفعال الانسان من صنع الله سبحانه يقول بالكسب بهذا النحو ليصحح الثواب والعقاب فقد وافق المحدثين الذين التزموا بظاهر بعض النصوص القرآنية ، وخالفهم في القول بخلق الاختيار ، وان لم يكن مؤثراً في ايجاد الافعال .



مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

الفرقة الثانية : -

المرجئة

لقد غلب لفظ المرجئة على فئة من الناس وقفوا من الخوارج والمعتزلة موقفاً وسطاً، فقال الخوارج، ان العصاة كفار، وقال المعتزلة: انهم مخلدون في النار ، وقال غيرهما : انهم مؤمنون ولم يحكموا عليهم بالعذاب ، ولفظ الارزاء يستعمل في معنيين :

الأول - التأخير ، ومن ذلك قولهم ارجأت الامر أي اخرته ، وبهذا المعنى ورد في الآية ﴿ أرجه وأخاه وابعث في المدائن حاشرين ﴾ .

المعنى الثاني - اعطاء الرجاء والفرقة التي شاع تسميتها بالمرجئة يمكن ان يكون تسميتها بهذا الاسم بلحاظ المعنى الأول ، حيث انها لم تقل بمقالة الخوارج الذين حكموا بكفر العصاة ، ولا بمقالة القائلين بأننا لا نحكم عليهم بالكفر ولا بالايمان ، ومع ذلك فهم مخلدون في النار ، بل قالوا : بأنهم مؤمنون لأن الايمان عقد القلب ، والعمل ليس جزءاً منه ولا شرطاً في تحققه ، فارتكاب المعاصي لا يسلب العبد صفة الايمان .

ويمكن ان يكون تسميتهم بذلك بلحاظ المعنى الثاني ، لأن المعروف عنهم انهم يقولون لا تضر مع الايمان معصية ، كما لا تنفع مع الكفر طاعة . ولازم ذلك اعطاء الرجاء للعصاة ما دامت المعاصي لا تسلبهم صفة الايمان . والناس عندهم فريقان : فريق في الجنة وفريق في السعير ، وهم الكفار لا

غير ، أو لأنهم يؤخرون الحكم على مرتكبي الكبائر ولا يحكمون عليهم في الدنيا باستحقاق العقاب .

ويرجع الدكتور احمد أمين في فجر الاسلام ان الارزاء بمعنى الامهال والتأخير وان هذا الاسم اصبح علماً على الذين يرجئون أمر الفريقين ، الذين سفكوا الدماء ، الى يوم القيامة لا يقضون بحكم على هؤلاء ولا على هؤلاء والذي يؤيد هذا المعنى منها هو ان كلمة المرجئة لم تعرف قبل العصر الأموي ، ولم تستعمل الا بعد ان علم من حال الخوارج انهم يكفرون العصاة سواء كانوا من الحكماء ام من غيرهم . وفي مقابل هؤلاء ذهب المعتزلة ، ولم يحكموا بالكفر ولا بالعقاب في الدنيا وتركوه الى اليوم الآخر .

وفي التعليقة على مقالات الاسلاميين للاشعري ان المرجئة الذين يسمون بهذا الاسم يجزمون بأنه لا عقاب على مرتكب الكبيرة لأنه لا يضر مع الايمان ذنب .

وفي ذلك دلالة على ان الارزاء قد اطلق على فئة من الناس كانت تخالف الخوارج والمعتزلة في حكم مرتكب الكبيرة ، وان كان له أكثر من معنى بحسب اللغة .

ومهما كان المراد من هذه الكلمة فالذين خالفوا المعتزلة والخوارج في حكم العصاة كان لهم شأن في النزاع القائم بين علماء المسلمين في العصرين الأموي والعباسي ، وانهم وصفوا بالارزاء لأنهم خالفوا الفريقين المعتزلة والخوارج ، وجميع المسلمين اذا صح انهم يدعون ان الايمان لا تضر معه المعاصي ، كما لا تنفع مع الكفر الطاعات ، واصبحوا في مقابل غيرهم من المسلمين على اختلاف نزعاتهم وعقائدهم .

ومما لا شك فيه ان الارزاء بأي معنى اريد منه قد ظهر في القرن الأول الهجري ، اما تحديد الزمان الذي ظهر فيه فقد اختلفت آراء الكتاب فيه ، فذهب بعضهم الى انه ظهر في عصر الصحابة حينما اختلف المسلمون في عهد

عثمان بن عفان ، واحتجوا لذلك بما رواه ابو بكر عن الرسول «ص» انه قال ستكون بعدي فتنة ، القاعد فيها خير من الماشي ، والماشي خير من الساعي اليها ، الا فاذا نزلت فمن كان له ابل فليلحق بإبله ، ومن كان له غنم فليلحق بغنمه ، ومن كانت له ارض فليلحق بأرضه . فقال له رجل يا رسول الله ، من لم تكن له ابل ولا غنم ولا ارض ؟ قال : يعمد الى سيفه فيدق على حده بحجر ثم لينج ان استطاع النجاة ، وعملا بهذا الحديث وقف جماعة من المسلمين موقفاً حيادياً من النزاع الذي نشب بين عثمان وخصومه ، وبين علي عليه السلام والخارجين عليه ، ولم يحكموا على الجميع بخير أو شر ، فكان هذا الموقف منهم البذرة الاولى لفكرة الارجاء . ولما اشتد النزاع بين الخوارج والمعتزلة في حكم مرتكب الكبيرة وحكم الحكام الامويين ، وقف جماعة في مقابل الفريقين ، وقالوا : ان الجميع مؤمنون ، وأمرهم في الآخرة يعود الى الله ، ان شاء عذبهم وان شاء عفى عنهم .

والانصاف ان موقف الذين اعتزلوا النزاع القائم بين عثمان وجمهور المسلمين ، والنزاع الذي احدثه الخارجون على خلافة علي عليه السلام لا ينطبق على الارجاء بكلا معنييه ، لأن المسلمين كلهم قد اتفقوا على ان عثمان قد اخطأ في سياسته ، وتخطى الحدود التي وضعها الاسلام للحاكم ، ولم يتوقفوا في الحكم عليه بالخطأ والانحراف . ولذا وقفوا من هذا النزاع موقفاً حيادياً ، وتركوا الامر الى الثوار ، كما وان الذين اعتزلوا عليا في مواقفه مع اخصامه في البصرة وصفين والنهروان لم يشبهه عليهم الحال . ولا سيما وان علياً عليه السلام هو القائم على امور المسلمين ، ولكن موقفهم منه كان لمرض في نفوسهم ، ولأنهم يعلمون جيداً ان علياً سيواسي بينهم وبين سائر الناس ويؤيد ذلك ما اورده جماعة من المؤرخين من أقوال المتخلفين وآرائهم في معاوية وعثمان وكان طلحة والزبير وعائشة من اشد الناس على عثمان وأكثرهم تحريضاً عليه ، وجاء عن السيدة عائشة انها كانت تقول : ايها الناس هذا جلباب رسول الله ولم يبل ، وقد ابلى عثمان ستته ولما استنصرها مروان ليدفع عنه الثائرين اجابت : لعلك ترى اني في شك من صاحبك ، اما والله

لوددت انه مقطع في غريزة من غرائزي واني اطبق حملة فاطرحه في البحر .
وكانت تعبر عن رأي عامة المسلمين في موقفها من عثمان ، والاحداث التي
ادت الى قتله ، لأن النقمة عليه كانت عامة حتى من الذين ناصروه على الوصول
الى الحكم . ولا سيما بعد ان فسح المجال لبني امية وولاهم جميع المراكز
الحساسة في الدولة .

ولو فرضنا ان الفتنة التي اعتزلت القتال الذي نشب بين علي من جهة ،
وطليحة والزبير وعائشة ومعاوية من جهة ثانية ، لو افترضنا ان الرشد لم يتضح لها
في اي الجانبين ، وان تلك الفتنة قد اعتزلت القتال لهذه الغاية ، لا حسداً ولا
كراهاً لعلي عليه السلام ولا تهرباً من عدله فهو لا يتفق مع الارجاء بجميع معانيه
سواء فسرناه بعدم الحكم على العصاة باستحقاق العقاب وتركهم الى الله ليصنع
بهم ما يشاء . او فسرناه باعطاء الرجاء الذي يتفق مع قولهم لا تضر مع الايمان
معصية ، كما لا تنفع مع الكفر طاعة ، لأن المتخلفين لم يتضح لهم عصيان
احد الفريقين على حد زعمهم .

ومهما كان الحال فمما لا شك فيه ان المرجئة قد ظهوروا في الاوساط
الاسلامية ، وناصرهم الحكام الامويون على اشاعتهم وانتشارها لأنها تثبت
ايمانهم ، وهم في امس الحاجة الى هذه الصفة ، ولا سيما في تلك الظروف
التي كان الخوارج ينادون بكفر الامويين وجميع الصحابة ، والمعتزلة يرون ان
الاسلام عقيدة وعمل بالفرائض ويكل ما جاء به الاسلام ، فمن لم يعمل
يستحق الخلود في جهنم ، ولو كان معتقداً بكل اركان الاسلام .

فالأمويون اما كفار كما يدعى الخوارج ، او مخلدون في جهنم كما يدعي
المعتزلة . اما عند المرجئة فهم مؤمنون لم يخرجوا عن الايمان بالرغم من
اسرافهم في المنكرات والمعاصي ، بل ذهب بعضهم الى ان الايمان لا يعتبر
فيه أكثر من الاعتقاد بالله ورسوله ، وان اعلن الكفر بلسانه ، وعبد الاوثان ،
ولازم اليهودية والنصرانية في دار الاسلام . و اضافوا الى ذلك انه في هذه الحالة
يكون من اولياء الله ومن اهل الجنة .

ومن الطبيعي ان تجد لهذه الفكرة انصاراً ومؤيدين من الحكام ، لأنهم لا يجدون فرقة من فرق الاسلام تمنحهم هذه الصفات التي تؤكد لهم شرعية ملكهم وتسلطهم على رقاب المسلمين مهما اسرفوا في المعاصي واستهتروا بتعاليم الاسلام ومقدماته ، ومن الغريب ان يكون الحكام انفسهم هم ابطال هذه الفكرة في العصر الذي احتدم فيه الصراع الفكري في العقائد وشاعت فيه آراء الخوارج والمعتزلة في العصاة ومرتكبي الكبائر ، ومن السهل عليهم شراء الانصار والدعاة لها من العلماء وغيرهم في ذلك العصر الذي ظهر فيه من يحكم عليهم بالكفر والخلود في نار جهنم ، أما الزمان الذي حدثت فيه هذه الفكرة على التحقيق ، فليس في المصادر التي تبحث عن الفرق وتاريخها ما يؤكد زمان نشأتها على الدقة . ويؤيد ذلك ما جاء عن بعض المستشرقين : ان البحث عن المرجئة وبدء تكوينها وتاريخها محاط بشيء من الغموض . والسبب في ذلك يرجع الى ان الدولة العباسية قضت عليهم وأفنت اصحاب هذه المقالة ، لأنهم كانوا يناصبون الامويين وجاء في التعليقة على كتاب التبصير في الدين ، ان اول من سعى من اهل السنة والجماعة بالمرجئة هو نافع بن الازرق الخارجي ، احد زعماء الخوارج في العصر الاموي . وعندما شاع بينهم ان الايمان هو التصديق بما جاء به النبي تفصيلاً واجمالاً ، ولا يحتمل الزيادة والنقصان ، لان الجزم الذي يتعقد القلب عليه ان نقص اصبح جهلاً اوشكاً أو وهماً ، وبذلك يخرج عن حقيقة الايمان . اما العمل فهو خارج عن حقيقته .

وهذا النوع من الارحاء قد نسب الى ابي حنيفة كما في التعليقة على مقالات الاسلاميين للاشعري وقد خالفه فيه بعض الفقهاء والمحدثين واعتبروه مؤلفاً ، من ثلاثة اركان : تصديق بالجنان واقرار باللسان ، وعمل بالاركان . وقد تبين مما جاء في التعليقة على التبصير في الدين ان اسم المرجئة لم يكن قبل العصر الاموي ، وان اول من وصف الجمهور به هو نافع بن الازرق الخارجي المعاصر لأبي حنيفة ، ومعلوم ان الخوارج يكفرون في الغالب جميع مخالفهم ، فضلاً عن مرتكبي الكبائر ، والجمهور لا يقولون بمقالة الخوارج

ولا بمقالة المعتزلة وانما يذهبون الى ان الايمان هو التصديق بما جاء به الرسول ، ولا يحكمون على مرتكب الكبيرة بالعقاب ويتركونه الى الله ان شاء عذبه وان شاء عفا عنه فيكون الارزاء المنسوب اليهم وسطاً بين رأي المعتزلة والخوارج . وهذا بخلاف الارزاء عند من يقول بأن الايمان لا تضر معه المعاصي كما لا تنفع مع الكفر الطاعات ، فان الارزاء بهذا المعنى يقابل رأي المعتزلة والخوارج وجميع الفرق الاسلامية .

وقد انهى الحسن الاشعري المرجئة الى اثني عشرة فرقة وكلها تتفق على ان الايمان اعتقاد يقين ، والعمل خارج عن حقيقته ، ولم يخالف في ذلك الا الكرامية اتباع محمد بن كرام ، فقد ذهبوا الى ان الايمان هو الاقرار باللسان دون القلب ، ورتبوا على ذلك ان المنافقين الذين كانوا على عهد الرسول «ص» مع انهم لم يؤمنوا بقلوبهم كانوا مؤمنين حقيقة كما وان الكفر هو الجحود والانكار باللسان .

وفي كتاب التبصير للاسفرائيلي ان القائلين بالارزاء قد افرقوا الى خمس فرق ، وعد منهم اليوسية اتباع يونس بن عون ، القائلون ان الايمان بالقلب واللسان ، وحقيقته معرفة الله سبحانه ومحبه ، والتصديق برسله وكتبه .

والغسانية اتباع غسان المرجئي القائل بأن الايمان هو الاقرار بالله والمحبة له ، ولكن يقبل الزيادة والنقصان .

والثوية اتباع ابي معاذ القائل بأن الايمان ما وراك من الكفر .

والثوبانية اصحاب ابي ثوبان المرجئي ، وهؤلاء قد اضافوا الى الاقرار بالله ورسله ، الواجبات العقلية واعتبروا بصحة كل ما يراه العقل من اركان الايمان .

والمرسية اتباع بشير المريسي الذي اضاف الى اقوال من ذكرناهم القول بخلق القرآن ، ويبدو من ذلك ان المرجئة متفقون على ان العمل ليس من اركان الايمان ، وانهم بذلك يحاولون تحديد معنى الايمان في مقابل الخوارج الذين

وقفوا في جانب والمسلمون بأجمعهم في جانب آخر ، وكفروا كل من يخالفهم فضلاً عن مرتكبي الكبائر ، كما وقفوا في مقابل المعتزلة الذين اعتبروا العمل من اركان الايمان ، واثبتوا للعصاة الخلود في جهنم ، وبعد ان ظهر رأيهم في الايمان في مقابل الخوارج الذين احتكروا الايمان لأنفسهم ، والمعتزلة الذين اضافوا الى التصديق العمل بالاركان ، واصبح من جملة الآراء المنتشرة في ذلك العصر تطور كغيره من الآراء التي تبرز في بدايتها كفكرة ثم تتسع كلما اتسع البحث فيها وطال بها الزمن ، ولا سيما والفكرة من اساسها تخدم مصلحة الحكام كما ذكرنا ، ولا بد وان يساعدوا على انتشارها وتداولها وتحويرها لصالحهم ، ولذلك فقد ادعى بعضهم ان الانسان مهما فعل من الذنوب وارتكب من المنكرات لا يعذب في النار ما دام مؤمناً بالله ورسله بقلبه ولسانه ، وأسرف آخرون ، فذهبوا الى انه اقرار باللسان ، ولو لم يكن معتقداً بما يقول .

وجاء في فجر الاسلام ، وقد اشتهر من شعراء بني امية بالقول بالارجاء ثابت بن قطنه ، وكان من اصحاب يزيد بن المهلب واعوانه ، وله قصيدة توضح مذهبه في الارجاء ، ويستفاد منها انه لا يحكم على احد بالكفر مهما ارتكب من الذنوب ، وان المسلمين اذا اختلفوا وكفرت كل طائفة منهم الاخرى تركناهم الى الله يحكم عليهم يوم القيامة بما يستحقون والى ذلك يشير بقوله :

ولا أرى ان ذنباً بالغ احسد من الناس شركا اذا ما وحدوا الصمدا
يجزي علياً وعثماناً بهيئتهما ولست ادري بحق آية وردا
الله يعلم ماذا يحضران به وكل عبد سيلقى الله منفردا

والارجاء الذي يدين به صاحب هذه الابيات هو الارجاء الذي يقول به جمهور الفقهاء ، وهو من أقرب المرجئة الى الواقع . لأنه لا ينفي العذاب عن العصاة ، ولا يقطع بعقوبتهم ، ويترك الحكم عليها الى الله وحده .

ومجمل القول ان الارجاء الذي شاع القول به في العصرين الاموي والعباسي ، وأصبح مذهباً لفريق من الناس في مقابل غيرهم من اصحاب

المذاهب لا يقول به الامامية ، لأن المرجئة لا يحكمون على العصاة بأي حكم من الاحكام ، وبعضهم يدعي بأنهم مؤمنون منعمون في الجنة ، والامامية مجمعون على انهم فساق معذبون بذنوبهم وجاء عن الامام علي بن موسى الرضا عليه السلام ان النبي «ص» قال : صنفان من امتي ليس لهم في الآخرة نصيب المرجئة والقدرية .

وجاء عن زيد بن علي بن الحسين عليه السلام انه قال : لعن الله المرجئة لأنهم اطمعوا الفساق في عفو الله .

الجهمية

وهم جهم بن صفوان واتباعه حيث ذهبوا الى ان الفعل من الله سبحانه بلا تأثير ولا ارادة للعبد وقدرته فيه ولا كسب بل لا صلة لا فرق عندهم بين مشي زيد وحركة المرتعش ولا بين الصاعد الى السطح والساقط منه .

وبالجملة ان هذه الفرقة والفرقتين المتقدم ذكرهما يقولون بالجبر ونفي الاختيار والقدرة عن الانسان ولهم على ذلك أدلة من طريق العقل والنقل سوف نوردها وندلل على بطلانها وفي نفس الوقت تأتي بأدلة الشيعة الامامية ، والمعتزلة المؤيدة لبطلان ما ذهب اليه الفرق الثلاثة من القول بالجبر ونفي الاختيار عن الانسان .



مرکز تحقیقات کتاب و تفسیر علوم اسلامی



ما هي أدلة المجبرة





مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

لقد استدلل المجبرة على القول بالجبر ونفي الاختيار والارادة والقدرة عن الانسان بالادلة التالية : -

١ - ان حين صدور الفعل من العبد اما ان يمتنع لا صدوره وهو - الجبر - او لا يمتنع بل يجوز كل من الصدور واللاصدور ، وحيثذ فيما ان يتساوى الطرفان وهو مستلزم للترجيح بلا مرجح - أو يترجح جانب الصدور ، فننقل الكلام في ذلك المرجح فان لم يكن ملزماً للفعل احتاج الى مرجح آخر ولزم التسلسل - وان كان ملزماً لزم الجبر .

٢ - ان الانسان لو كان موجداً لأفعال نفسه لكان عالماً بها - اذ الفعل الاختياري لا يقع الا عن العلم ضرورة لكن الانسان غير عالم بجزئيات فعله لبداهة ان الماشي الى مقصد لا يعلم تفاصيل الاجزاء التي بين المبدأ والتمهي والناطق لا يعلم تفاصيل المخارج والهيئات الى غير ذلك ، فلا يكون موجداً لأفعال نفسه . .

٣ - قالوا لو كان العبد موجداً لفعل نفسه ثم اراد تحريك حجراً مثلاً واراد الله تعالى سكونه فاما ان يقع المرادان وهو باطل او لا يقع شيء منهما وهو باطل ايضاً وإما ان يقع احد المرادين وهو ترجيح بلا مرجح لغرض استقلال كل من القدرتين في التأثير .

٤ - ان الفاعل لا بد وان يكون مخالفاً لفعله في الجهة التي بها يتعلق الفعل ، ولذا تؤثر النار في النار ، والبرد في البرد ، اذ مع التساوي لا ترجيح لتأثير هذا في ذاك على تأثير ذاك في هذا واذا تبين هذه الكلية نقول : الممكن حادث فلا يؤثر في الفعل الذي هو حدوث .

٥ - ان الانسان لو كان موجداً لفعل نفسه لجاز ان يوحد الجسم ايضاً ، لان المصحح لتعلق اليجاد بفعل نفسه هو الامكان وهو متحقق في الجسم ايضاً .

٦ - ان الانسان لو كان قادراً على ايجاد فعل لكان قادراً على ايجاد مثله اذ حكم الامثال فيما يجوز واحد ، لكننا لا نقدر على ايجاد المثل من كل جهة ، ولذا يختلف خطأ الكاتب ولو دقق في المرة الثانية ، فلا نقدر على ايجاد الفعل .

٧ - انه لو كان الانسان موجداً للافعال لكان بعض افعاله احسن من افعال الله تعالى فان الايمان فعل الانسان وخلق العقرب فعل الله تعالى والايمان احسن من خلق العقرب وسائر المؤذيات لكن التالي باطل اجماعاً فالمقدم مثله .

٨ - انه لو كان الايمان والطاعة من فعل الانسان لم يكن معنى لشكر الله تعالى عليهما ، لأن شكر الغير على فعل النفس قبيح لكن الشكر عليها حسن بالاجماع فليسا من فعلنا .

٩ - قالوا ان في القرآن الكريم من الآيات ما يثيب ان الله تعالى هو خالق العباد وخالق افعالهم وان الحسنات والسيئات آية من الله وكلها من عنده ولقد استدلوا بالآيات التالية .

١ - قوله تعالى ﴿ والله خلقكم وما تعلمون ﴾ - الصافات - ٩٦ .

٢ - قوله تعالى - ﴿ وان تصبهم حسنة يقولوا هذه من عند الله وان تصبهم سيئة يقولوا هذه من عندك قل كل من عند الله ﴾ - النساء ٧٨ .

- ۳ - قوله تعالى ﴿ وما ارسلنا من رسول الا بلسان قومه ليبين لهم فيضل من يشاء ويهدي من يشاء ﴾ ابراهيم - ٤ .
- ٤ - قوله تعالى ﴿ ولو شاء الله لجعلكم امة واحدة ولكن يضل من يشاء ويهدي من يشاء ﴾ التحل ٩٣
- ٥ - قوله تعالى ﴿ لقد حق القول على اكثرهم فهم لا يؤمنون ﴾ .
- ٦ - قوله تعالى ﴿ وما اكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين ﴾
- ٧ - قوله تعالى ﴿ سواء عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون ﴾ .
- ٨ - قوله تعالى ﴿ سأرهقه صعوداً ﴾ .
- ٩ - قوله تعالى ﴿ تب تب ابي لهب وتب ﴾ .



بطلان أدلة المجبرة





مرکز تحقیقات کلامی و فقهی اسلامی

اننا فيما تقدم قد اوردنا لقارئنا الكريم بعض الادلة من القرآن الكريم والسنة المطهرة وبعض الادلة العقلية على بطلان الجبر وأوضحنا بأن العاقل لا يغفل عن الفرق بين الحركات الاختيارية وغيرها ويرى نفسه مختاراً في جميع افعاله وتصرفاته ، ويستحسن بنظر العقل ان نمدح فاعل الخير والمحسن الى الناس وان نذم الظالم الجائر والمسيء لغيره فلولا ان الافعال من صنع الانسان وتصح نسبتها اليه بدون تجوز لما استحق مدحا او ذما ولذا فان الافعال التي يكون الانسان مسلوب الارادة فيها لا يستحق المتصف بهما ذما او مدحا لانه كالآلة بالنسبة اليها .

وذكرنا ايضاً أن الله سبحانه وتعالى امر عباده بأشياء كثيرة وجعل لها حدوداً ليقف الانسان عندها وكذلك نهاهم عن اشياء ، وأراد منهم فعل ما امر وترك ما نهاهم عنه .

اما الآن فنحن مع نقض ادلة المجبرة وابطالها بالاجوبة العقلية والنقلية التالية :

١ - الجواب عن دليلهم الأول : - هو اننا نختار الشق الاخير - أي كون المرجح ملزماً - ولا يلزم الجبر ، لأن الفعل بالنظر الى قدرة الانسان ممكن وبالنظر الى داعيه واجب ، و (الوجوب للداعي لا ينافي القدرة) فان الوجوب

بالاختيار لا ينافي الاختيار بل يحققه كما لا يخفى وهذا الجواب عن الدليل حلّي يعني انه جواب مولانا العلامة الحلّي .

الجواب عن دليلهم الثاني : ان « الایجاد لا يستلزم العلم » فان النار تحرق بدون العلم بالاحتراق والنائم يتحرك بدون علم بذلك « الا مع اقتران القصد » فانه يستلزم العلم لكن لا يستلزم العلم التفصيلي ، (فيكفي الاجمالي) والعلم الاجمالي حاصل في الحركات الجزئية بين المبدأ والمتهى ومخارج الحروف والهيئات في التكلم .

الجواب عن دليلهم الثالث : انه « مع الاجتماع يقع مراده تعالى » لانه أقوى الارادتين وهذا هو المرجح .

الجواب عن دليلهم الرابع : نقول في جوابه

بعد النقض بأن الله موجود ويؤثر في الوجود ان الفاعل لا يؤثر في (الحدوث) الذي هو « اعتباري » بل يؤثر في المهية والمهية مغايرة لنا ، وانما كان الحدوث اعتبارياً لانه لو كان خارجياً لزم التسلسل .

الجواب عن دليلهم الخامس : - نقول في جوابه

ان « امتناع » صدور « الجسم » عنا ليس لكونه ممكناً حتى يعم الامتناع بل « لغيره » أي المانع خارج وهو اما جسم ، والجسم لا يؤثر في الجسم لما تقدم من امتناع صدور الشيء عن مثله .

الجواب عن دليلهم السادس :

نقول في جوابه (أولاً) ان بعض الافعال لا يتعذر فيه المماثلة (ثانياً) ان تعذر المماثلة في بعض الافعال ليس بسبب عدم وقوعه تحت القدرة بل (لتعذر الاحاطة) بما فعلناه اولاً بجميع خصوصياته هذا مضافاً الى ان الفعل الاختياري لا يستلزم كون جميع خصوصياته صادرة عن الاختيار ، فان المرتعش الذي يكتب تكون الكتابة فعله وان لم يصدر فيه جميع خصوصيات الخط ،

وحالنا بالنسبة الى الدقائق المكتتفة بالافعال كذلك فان المصادر منا اصل العمل لا خصوصياته القهرية والاختلاف بين الفعلين انما هي في تلك الخصوصيات ومثل هذا لا يوجب الخروج عن القدرة فتأمل .

الجواب عن دليلهم السابع :

نقول في جوابه (لا نسبة في الخيرين فعلنا وفعله تعالى) اذ النسبة في الخيرية انما يكون بين المتحدين نوعا وفعلنا وفعله تعالى ليس من هذا القبيل تعالى الله في افعاله وأقواله علواً كبيراً .

الجواب عن دليلهم الثامن :

نقول في جوابه : ان الشكر ليس على نفس الايمان والطاعة بل على مقدمات الايمان والطاعة من اعطاء الفهم والجوارح والهداية ونحوها .

الجواب على دليلهم التاسع :

نقول في جوابه - انه ما ورد من ادلة « السمع » مما ظاهره الجبر (متأول) كما لا يخفى على من راجع تفاسير الشيعة والمعتزلة وكتبهم الكلامية المبسوطة .

ومع ذلك هو « معارض بمثله » من الآيات والاخبار التي قد بينها لقارننا الكريم فيما سبق والتي دلت بكل وضوح على كون نسبة الافعال الى الانسان نفسه فلاية الاولى وهي قوله تعالى ﴿ والله خلقكم وما تعلمون ﴾ معارضة بقوله تعالى ﴿ اليوم تجزون بما كنتم تعملون ﴾ والآية الثانية وهي قوله تعالى ﴿ وان نصبهم ﴾ معارضة بقوله تعالى ﴿ قويل للذين يكتبون الكتاب بأيديهم ﴾ والآية الثالثة وهي قوله تعالى ﴿ فيضل من يشاء ﴾ معارضة بقوله تعالى ﴿ وما منع الناس أن يؤمنوا اذ جاءهم الهدى ﴾ وقوله تعالى لا بليس ﴿ ما منعك الا تسجد اذ امرتك ﴾ وقوله تعالى ﴿ فما لهم لا يؤمنون ﴾ الى غير ذلك من الآيات التي أوردناها بتسلسل العرقم لكي يكون القارئ الكريم على بينة من معتقده حول

ولا شك ان (الترجيح معنا) لأنه مضافاً الى اعتقاد الطائفة الثانية بالضرورة - ان التكليف انما يتم باضافة الافعال البنا والا فلا معنى لتكليف بقي علينا ان نعرف اصحاب الشبهة ربما يتمسكون لاثبات شبهتهم زيادة بما ذكره بظواهر بعض الآيات الواردة في الكتاب الكريم وهي كما يلي :

١ - قوله تعالى في سورة البقرة ﴿ الله ولي الذين آمنوا يخرجهم من الظلمات الى النور ﴾ .

وظاهر الآية يقتضي كونه سبحانه وتعالى هو الموجد للايمان في نفوسهم ، لأن النور هو الايمان والظلمة هي الكفر .

وقد أضاف ذلك اليه سبحانه وتعالى فيكون هو الفاعل . وبعد التأمل في الآية الكريمة يتضح انها بعيدة عما يدعيه اصحاب الشبهة المذكورة لأن النور والظلمة كما يراد بهما الكفر والايمان ، يجوز ان يراد بهما الجنة والنار ، وظاهرها يساعد على المعنى الاخير لهما ، لأن اخراج المؤمنين من الظلمات الى النور بعد فرض اتصافهم بالايمان كان في رتبته سابقة على الاخراج ، ولا يصح والحال ذلك ان يراد بهما غير الثواب والعقاب لأنه فرض ثبوت الايمان لهم ، ومن يثبت ايمانه يخرج من غضب الله وعقابه الى رضوانه وثوابه ، ولو اريد من النور الايمان ومن الظلمة الكفر ، يلزم التناقض في مدلول الآية الكريمة وعليه يكون مفادها ، ان المؤمن يوصف كونه مؤمناً يخرج من الكفر الى الايمان ، وخروجه من الكفر الى الايمان يقتضي كونه كافراً قبل الاخراج وقد فرضنا ايمانه كما هو نص الآية وهو تناقض ظاهر .

ويؤكد ما ذكرناه من معنى الآية قوله تعالى ﴿ والذين كفروا اولياؤهم الطاغوت يخرجونهم من النور الى الظلمات ﴾ فأسند اخراجهم الى الطاغوت ولازم ذلك كون الطاغوت هو الفاعل للكفر ، لو فسرنا الظلمة والنور بالكفر والايمان ولا يلتزم بذلك اصحاب الشبه ، فلا بد وان يكون المراد بالنور والظلمة

الثواب والعقاب في المقامين ، لأن الاخراجين من نوع واحد ، وانما نسب الاخراج الى الطاغوت ، مع ان الله سبحانه هو الذي يدخل الانسان الجنة والنار ، من حيث انه زين لهم الكفر والتمرد على المولى وصدّهم عن اطاعته ، واغراهم بمعصيته ، فصحت هذه النسبة توسعاً وتجاوزاً في الكلام وكما وان نسبة الاخراج من الظلمة الى النور لله سبحانه وتعالى ، لانه رغب عبده في الطاعة وقوى في نفسه الدواعي التي تسهلها له وذلك بعد وجود بقية المقدمات .

٢ - قوله تعالى ﴿ اتعبدون ما تنحتون والله خلقكم وما تعلمون ﴾ والمراد من الآية كما يزعم المجبرة ان المعنى والله خلقكم وخلق الذين تعملون اي وخلق اعمالكم الآية المتقدم ذكرها .

واذا كانت الاعمال مخلوقة لله سبحانه وتعالى ، لا يصح منه ان يعاقب عليها ، والا كان ظالماً لعباده تعالى الله من الظلم علواً كبيراً .

ولكن بعد التأمل في الآية الكريمة يتضح ان المراد بقوله : وما تعلمون هو ما يعلمونه فيه من الاحجار والاشباب التي تتخذونها ارباباً تعبدها من دون الله .

والمراد من الآية هو الانكار عليهم وتوبيخهم على عملهم لأنهم نحتوا الاصنام في الاحجار والاشباب واتخذوها الهة لهم مع ان ما ينحتون فيه من مخلوقاته سبحانه وتعالى فقد عبدوا مخلوقاً مثلهم .

٣ - قوله تعالى ﴿ ولا يظفركم نصحي ان اردت أنصح لكم ان كان الله يريد ان يغويكم ﴾ .

والذي يمكن ان يقال تمثيلاً مع المجبرة ، ان المراد بالغواية هو الضلال واذا اراد الله سبحانه ان يضل قوماً لا تختلف ارادته عن مراده ، فلا يبقى اثرُ لنصح الرسول وارشاده ، واذا كانت الغواية منه لا يحسن منه سبحانه وتعالى العقاب عليها والا كان ظالماً لعباده تعالى الله عن ذلك ولو ان المجبرة يلتزمون بجواز الظلم وعدم قبحه لم يبق لنا نزاع معهم في هذه المسألة .

وبعد التأمل في الآية يظهر ان الله سبحانه وتعالى لم تقع منه الغواية ولم يردّها لعباده .

وانما اخبرهم على لسان رسوله ، ان نصيح النبي لا ينفع ان كان الله يريد غوايتهم ، وجواز وقوع الارادة منه سبحانه لا يدل على ان المراد بالغوايه هو التعادي في المعصية بل من القريب ان يكون المراد لها هو العقاب فيكون معنى الآية هو ان نصحي وارشادي لا يدفع عنكم العقاب ما دمت مصرين على ما انتم عليه من الضلال والعصيان الا ان تطيعوا وتوبوا الى ربكم من سوء اعمالكم .

وقد عبر سبحانه وتعالى عن العقاب بالغواية في اية اخرى قال ﴿ فسوف يلقون غيا ﴾ وهو مصدر مشتق من (غوى) .

ومهما يكن فالمراد من الآية ان نصحي وارشادي لا يدفع عنا عذاب الله وعقابه ، ما دمت مصرين على سوء اعمالكم .

وفي الامالي للسيد المرتضى عن جعفر بن حرب ان الآية كانت في طائفة من قوم نوح تدعى بأن الله اراد غوايتهم وعدم ايمانهم به ، فنبههم الله سبحانه وتعالى على فساد مذهبهم على سبيل الانكار لقولهم اي ان الله كما يقولون وتزعمون يفعل فيكم الكفر والعصيان فما ينفعكم نصحي ولا تطلبوه مني وأنتم على هذه العقيدة الفاسدة لأنكم لا تنتفعون به ، اذا كان هو الذي يغويكم .

ويمكن ان يكون المراد بها ان النصح لا ينفع الظالم عند عقابه ونزول العذاب به ، اذ لو تاب والحال هذه لا تنفعه التوبة ولا تقبل منه ، فلا فائدة في نصحه وارشاده .

٤ - قوله تعالى ﴿ ان الله يضل من يشاء ويهدي اليه من أناب ﴾ ، وقوله تعالى ﴿ ومن يضل الله فما له من هاد ﴾ وفي سورة الانعام ﴿ من شاء الله يضلله ومن يشاء يجعله على صراط مستقيم ﴾ وغير ذلك من الآيات التي جعل فيها هداية العبد وضلاله مرتبة على مشيئة الله سبحانه وتعالى . والجواب عنها انه ليس في هذه ما يدلنا على انه تعالى قد اضل فريقاً من عباده وهدى فريقاً آخر ، بل غاية ما تدل على انه لو اقتضت مشيئته ذلك لوقع العبد في شرك العصيان

والخذلان من حيث قدرته على التصرف بعباده بكل انحاء التصرفات ولا يتنافى ما عليه الامامية القائلين بالعدل وعدم جواز القبح عليه سبحانه لأن قدرته على كل شيء لا يستوجب فعل القبيح تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .

وثانياً - ان المراد بالضلال هو ان يسلب العبد الطافه وفوائده فيما اذا تواترت عليه الحجج والبراهين ، وبقي مصراً على طغيانه واعراضه عنها ، ففي هذه الحالة يبقيه الله على ما يختار ويمنع عنه اللطف الالهي ، والنور الذي يمكن ان يهتدي بواسطته الى الله سبحانه ولا تضر في هذه الاحوال نسبة الاضلال الى الله لأن العبد بطغيانه وتمرده كان سبباً لاعراضه عنه ، وعدم ازالة الشر من نفسه فتركه على ما هو عليه خذلان منه سبحانه وتعالى لذلك العبد المتمرّد ، فليس المراد فيها انه خلق الضلال والهداية لعباده ولأمرهم بها ، ومهما يكن الحال فجميع الآيات التي يمكن ان تكون محلاً للشبهة ليست نصاً فيما يدعون ، وظاهر بعضها وان دل على ذلك ولكن هذا الظاهر لا بد من التصرف فيه بعد قيام الدليل العقلي على عدم جواز نسبة الظلم اليه سبحانه وتعالى لا سيما وان الكثير من آيات الكتاب نص فيما تدعيه الامامية .

٥ - قوله تعالى ﴿ واذا اردنا ان نهلك قرية امرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميراً ﴾ فان هذه الآية المباركة تدل بظاهرها على ان الله سبحانه وتعالى اذا اراد ان يهلك قوماً ويعذبهم امر المترفين منهم ففسقوا وكان فسقهم مترتب على الامر فكأنه أمرهم بالفسق او أمرهم ليفسقوا ومعنى ذلك انه اراد منهم الفسق ليعذبهم عليه ، فلا يكون السبب في العقاب عصيان العبد المنبعث عن اختياره وتمرده على الله تعالى ، بل هو من حيث ارادته لذلك ابتداء غايته انه أمرهم بعد ان اراد عقابهم ، ليتحقق منهم الفسق فكأنه يريد ان ينتقم منهم على كل حال ولكنه يريد ان يخلق له سبباً للانتقام ، وسواء كان مفادها انه أمرهم بالفسق ، او اراد ان ينتقم منهم فأوجد السبب لذلك ، ليصح منه العقاب وايا كان مفادها فلا يجوز عليه سبحانه وتعالى عن ذلك .

ويمكن الجواب عنها بأن قوله تعالى امرنا مترفيها ، ليست جواباً لقوله

تعالى واذا اردنا ان نهلك قرية ، بل هي صفة لاهل القرية ، فيكون مفادها واذا اردنا ان نهلك قرية صفتها كذا انا امرنا مترفيها ، ففسقوا فيها ، وخالفوا ما امرناهم به باختيارهم وارادتهم .

وعلى هذا تكون اذا بدون جواب ظاهر ، وقد استغنى عنه بدلالة الكلام عليه ، ونظير ذلك في الاستغناء عن جواب اذا لدلالة ظاهر الكلام عليه قوله تعالى ﴿ حتى اذا جاوزوها وفتحت ابوابها وقال لهم خزنتها طيبم فادخلوها خالدين ﴾ .

وقد ورد حذف الجواب للاستغناء عنه اختصارا وعلى هذا لا تكون ارادته للعقاب سابقة على معصيتهم ، بل تكون المعصية مفروضة الوجود قبل ان تتعلق ارادته بعقابهم .

ويمكن ان يكون في الآية تقديم وتأخير ، ويكون المعنى على هذا الوجه اذا امرنا مترفي القرية بالطاعة وفسقوا اردنا هلاكهم وعقابهم . نظير قوله تعالى ﴿ يا ايها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وايديكم ﴾ مع أن الغسل انما يجب قبل القيام الى الصلاة ، والمراد منها هو الامر بغسل وجوههم وايديهم عند القيام للصلاة .

وهذا النحو من التصرف بعد وجود الشاهد عليه ، لا يتنافى مع ظاهر الآيات الكريمة .

اذا عرفت يا قارئ الكريم ما اوردناه من الادلة العقلية والنقلية القاضية والحاكمة بنقض ادلة المجبرة وبطلانها فعليك ان تستزيد اشارة بما سوف نورده اليك من البيانات المعقولة بالوجوه التالية .

١ - ان الله تعالى قال في كتابه المبين ﴿ رسلا مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل ﴾ وقال تعالى ﴿ ولو انا اهلكناهم بعدذاب من قبله لقاتلوا ربنا لولا ارسلنا الينا رسولا فتتبع اياتك ﴾ فقد تبين انه تعالى ما ابقى اليهم عذر الا وقد ازاله عنهم ، فلو كان علمه تعالى بكفر من كفر من عباده

مانعاً له من الايمان او كان علمه بفسق من فسق من عباده مانعاً له من الطاعة
لكان ذلك من اعظم الاعذار ، واقوى الوجوه الدامغة لاستحقاقهم للعقاب ،
والتالي باطل فكذا المقدم .

٢ - ان الله تبارك وتعالى ذكر في مقام الذم والزجر والتقييح قوله تعالى
﴿ ان الذين كفروا سواء عليهم ﴾ فلو كان ممنوعين من الايمان غير قادرين عليه
لما استحقوا التقييح البتة بل كانوا معذورين كالأعمى في ان لا يرى .

٣ - ان القرآن انزل ليكون حجة لله ولرسوله لا ان يكون حجة لهم على
الله ورسوله ، فلو كان العلم والخبر مانعين لكان لهم ان يقولوا انا كفرنا لسبق
القضاء على كفرنا وترك المقضي مستحيل ، فلم يطلب المحال منا ولم يأمرنا
بالمحال .

٤ - انه لو كان علمه السابق بعدم الايمان مانعاً عن الايمان لوجب ان لا
يكون الله تعالى قادراً على شيء اصلاً والتالي باطل فكذا المقدم ، بيان
الملازمة ان للذي علم وقوعه واجب ، والذي علم عدم وقوعه ممتنع ، وشيء
من الواجب الممتنع لا يكون مقدوراً اذ المصحح للمقدورية هو الا كان دون
قسميه .

٥ - ان الامر بالمحال سفه وعبث فلو جاز ورود الشرع به لجاز ورود
بكل انواع السفه فما كان يمتنع وروده باظهار المعجزة على يد الكاذب فلا يبقى
وثوق بصحة النبوات ولا صحة القرآن وسائر الكتب بل يجوز ان يكون الكل
سفها وباطلاً .

٦ - لو جاز ورود الامر بالمحال لجاز الامر للأعمى برؤية ما في السماء
والزم بالطيران في الهواء ولو جاز ذلك لجاز بعثة الانبياء الى الجمادات والعجماء
وانزال الكتب والملائكة عليها لتبليغ التكليف حالاً بعد حال ، ومعلوم ان ذلك
سخرية وتلاعب بالدين .

ولا شك ان الله تعالى امر عباده بالايمان فكيف يأمرهم بالايمان وقد

منعهم عنه ، وينهاهم عن الكفر وقد حملهم عليه ، وكيف يصرفهم عن الايمان ثم يقول (ان يصرفون) ويخلق فيهم الكفر ثم يقول (فاني يؤفكون) وان شاء فيهم الكفر ثم يقول (لم تكفرون) وخلق فيهم لبس الحق بالباطل ثم يقول (ولا تلبسوا الحق بالباطل) وصددهم عن السبيل ثم يقول (لم تصدون عن سبيل الله) وحال بينهم وبين الايمان ثم يقول (وماذا عليهم لو آمنوا) وذهب بهم عن الرشد ثم قال (فأين تذهبون) وأضلهم عن الدين حتى اعرضوا ثم قال (فما لهم عن التذكرة معرضين) وغيرها من الآيات الدالة على ان التكليف بما لا يطاق لم يقع قال تعالى ﴿ لا يكلف الله نفسا الا وسعها ﴾ وقال وما جعل عليكم في الدين من حرج - وقال تعالى ﴿ ويضع عنهم اصرهم والاغلال التي كانت عليهم ﴾ وأي حرج ومشقة فوق التكليف بالمحال .

٧ - نقول لمن ادعى نفي الاختيار عن العبد وانه مجبور في افعاله وأقواله اننا ما نعرف حقيقة الجبر للانسان الا اذا كان الانسان مختاراً فجبره غيره ومنعه من اختياره .

٨ - نقول لمن ادعى نفي الاختيار انه لو كان كما زعمتم : ان لا فاعل في العالم سوى الله تعالى لزم ان يكون الله تعالى قد ارسل الرسل الى نفسه وأنزل الكتب على نفسه وكل وعد وعيد وتهديد صدر على لسان الملائكة والانبياء والاوصياء وفي كتبه فانه يكون على قول المجبرة قد وعد بذلك نفسه وتوعدها وتهدها واذا جاز عند الاشاعرة الا باعرة على الله تعالى ان يضل العباد ويجبرهم على الفساد ويلبس عليهم بالمحال ويصدق الكذابين بالمعجزات ويظهر الدلالات الباهرات على ايدي المبطلين فكيف يمكن اثبات نبوة نبي وصحة شريعته .

واطرحوا هنا النصوص قاطعة	وأولوا تعليلها بالعاقبة
وما دروا ان لهذا المعتقد	لوازماً تفضح من له اعتقد
أدلة يأخذها بقوة	ذو الكفر في ابطاله النبوة
من حيث ان المعجز الحقيقي	ان لم يكن لغاية التصديق

فسأي برهان على صدق النبي وأي حاسم لدعوى الكذب

٩- يجوز على قواعد المجبرة وعقائدهم بل صرحوا به ان يجمع الله تعالى مع عدله وحكمته الانبياء والمرسلين والملائكة المقربين وعباده الصالحين فيخلدهم في الجحيم والعذاب الاليم ابد الابدين ويجمع الكفار والملحدين والزنادقة والمنافقين وابليس والشياطين فيخلدهم في الجنة والنعيم ابد الابدين ويزعمون لعنهم الله ان ذلك من الانصاف والعدل لأنه يتصرف في ملكه كيف يشاء قبّحهم الله تعالى، قال تعالى وما قدروا الله حق قدره ان هذا الاعتقاد باطل بدليل قوله تعالى ﴿ وما يستوي الاعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور ولا الظل ولا الحرور وما يستوي الاحياء ولا الاموات ﴾ وبدليل قوله تعالى ﴿ أم نجمل الذين آمنوا وعملوا الصالحات كالمفسدين في الأرض أم نجمل المتقين كالفجار ﴾ وبدليل قوله تعالى ﴿ أم حسب الذين اجترحوا السيئات ان نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات سواء محياهم ومماتهم ساء ما يحكمون ﴾ هذه المجموعة من الآيات الكريمة تبين للقاريء الكريم فساد معتقدهم .

١٠- ان الشيطان اعترف بأنه أظلم الكافرين والفاسقين كما حكى الله تعالى عنه بقوله تعالى ﴿ ان الله وعدكم وعد الحق ووعدتكم فأخلفتكم وما كان لي عليكم من سلطان الا ان دعوتكم فاستجبتم لي فلا تلوموني ولوموا أنفسكم ﴾ مضافاً الى ان الله تعالى شهد بذلك حيث قال تعالى : ﴿ الشيطان سول لهم وأملى لهم ﴾ ومع ذلك فان المجبرة نزها الشيطان عن اعترافه بأضلّالهم وغرورهم وقالوا : ما أضلنا الا الله وردوا شهادة ربهم ونسبوا قبائح افعالهم الى الله - تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .

١١- اعتراف المجبرة على انفسهم يوم القيامة بخلاف معتقدهم في الدنيا ﴿ وقالوا ربنا انا اطعنا سادتنا وكرهنا فأضلونا السبيل ، ربنا آتتهم ضعفين من العذاب والعنهم لعنا كبيراً ﴾ .

والحال انهم في دار الدنيا يعتقدون ان الله هو المضل لهم ، وتارة ينسبون اضلالهم الى الذين اضلوهم وقالوا : ﴿ ربنا ارنا الذين اضلانا من الجن والانس نجعلهما تحت اقدامنا ليكونا من الاسفلين ﴾ .

١٢ - قال الله تعالى ﴿ ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذاباً عظيماً ﴾ فاذا كان الله تعالى هو الذي قتل المؤمن كما يزعم المجبرة - فلمن يهدد ؟ ولمن يلعن ؟ وكذا قوله تعالى ﴿ فلما آسفونا انتقمنا منهم ﴾ .

١٣ - قال الله تعالى ﴿ انا خلقنا الانسان من نطفة امشاج نبتليه فجعلناه سميعاً بصيراً انا هديناه السبيل اما شاكراً وإما كفوراً ﴾ وسمحة الاختيار للانسان واضحة في هذه الآية فهي تقرر ، ان الانسان قادر على فعل الخير وفعل الشر ، وانه يستطيع ان يشكر نعمة الهداية الالهية بحرية ويؤدي واجبه على أحسن صورة ويكفر بالنعمة وينحرف عن طريق الحق والاستقامة والآية الكريمة في نفس الوقت قاضية ببطلان ما يزعمه المجبرة .

١٤ - نقول للمجبرة انكم تزعمون ان الناس مجبورون في أقوالهم وأفعالهم وبموجب هذا الزعم يلزمكم ان لا تنكروا على من يظلمكم ويشتمكم ويأخذ أموالكم لأنه مجبور فيما يفعل ويلزمكم ان لا تدموه ولا تبغضوه ولا تقولوا عنه أنه ظالم ولو فعل ما فعل . ومن هنا يظهر لقارئنا الكريم التناقض في أقوال هؤلاء فان احدهم لا يزال يذم هذا ويبغض هذا ويخالف هذا حتى ان الذي ينكر عليهم ببغضونه ويعادونه وينكروا عليه فتبين بطلان مذهبهم وان زعمهم فاسد لا يقبله العقل والشرع .

ولأهل الجبر اضاليل	وعدول عن نهج السبل
زادوا قدماً ثمانية	غير الاحد الباقي الازلي
ورأوا ايجاب القادر في	ايجاد الاوصاف النبيل
وعزوا كل الافعال له	لا بالسببية للمعلل

بل بالتأثير مباشرة في الجيد منها والردل
فيقال لهم لا فرق اذن بين الكفار ولا الرسل
وكذا لا فرق اذن بين القرآن وانشاد الغزل
وعبادة عباد الازلي وعبادة عباد الهبل
ايلوم الناس على ما ليس لهم فيه من مدخل
ويعاقبهم والفعل له وهم براء من العمل
جل العدل المتعالى عن دعوى من ضل من الملل

١٥ - نقول بالاضافة الى ما ذكرناه في جواب الآيات المتقدمة التي مر ذكرها والتي قد استدلل بها المجبرة على الجبر ان هذه الآيات وغيرها من الآيات التي وردت فيها كلمة (الهدى والضلال) قد فسرت على الوجه الصحيح المطابق للحقيقة والواقع ، ولا اظن هناك من درس اللغة وعرف معاني الفاظها المترادفة لا سيما كلمة - الهدى والضلال - لا يعرف أن لفظة الضلال وكلمة الهدى الواردة في القرآن الكريم لم تستعمل بمعنى الخروج عن الحق وان الله تعالى هو الذي يجبر العباد على الهدى والايمان ، وقد قدمنا لقارئنا ما يدل على ذلك فيما سبق وبالاضافة الى ما ذكرنا نقول ان الله تبارك وتعالى يقول في الآية المتقدمة ﴿ الله خلقكم وما تعلمون ﴾ ان هذه الآية الكريمة وردت في سياق الآيات المدرجة في سورة (الصافات) من آية ٨٢ الى آية ٩٦ - في احتجاج النبي ابراهيم عليه السلام على قومه الذين كانوا ينحتون الاصنام ويعبدونها من دون الله تعالى وهي :

﴿ وان من شيعته لابراهيم اذ جاء ربه بقلب . اذ قال لأبيه وقومه ماذا تعبدون . أتفكوا الهة دون الله تريدون . فما ظنكم برب العالمين . فنظر نظرة في النجوم فقال اني سقيم فتولوا عنه مدبرين فراغ الى الهتهم فقال الا تأكلون . مالكم لا تنطقون ، فراغ عليهم ضرباً باليمين فاقبلوا عليه يذفون قال اتعبدون ما تنحتون . والله خلقكم وما تعلمون . قالوا ابنوا له بيتا فألقوه في الجحيم . »

ان كل من اوتي من الفهم والادراك علم من سياق هذه الآية ان ابراهيم

عليه السلام بعد ان اختبر عبادة قومه راح يسخر من آلهتهم التي نحتوها بأيديهم ويقول لهم الا تأكلون ما لكم لا تنطقون ؟ ثم عمد اليها وكسرها بيده اليمنى وحطمها في غياب قومه ، ولما اقبلوا اليه ووجدوه قد هشم اصنامهم قال لهم ابراهيم على سبيل الاستنكار ، اتعبدون ما تنحتونه بأيديكم ، والله خلقكم وخلق المادة التي نحتم منها اصنامكم فأنتم وما تعبدون من هذه الاحجار التي صيرغوها اصناماً هي من خلق الله تعالى مستكراً على قومه اتخاذ المخلوقات خالفاً ومعبوداً وليس في الآية ما يدل على ان الله تعالى هو الذي خلق الاحجار آلهية وأجبر قوم ابراهيم على عبادتها بدليل قوله تعالى اتعبدون ما تنحتون اي انكم تعبدون ما ايديكم وصيرغوها آلهة من دون الله .

يضاف على ما تقدم ان ابراهيم عليه السلام كان في مقام محاجة قومه وانه كان يستنكر عليهم عبادة الاصنام من دون الله .

قوله تعالى : ﴿ قل كل من عند الله ﴾ ان هذه الآية الكريمة ﴿ وان تصبهم حسنة يقولوا هذه من عند الله وان تصبهم سيئة يقولوا هذه من عندك قل كل من عند الله ﴾ فان هذه الآية التي استدل بها المجبرة وغيرهم في اثبات الجبر ، وقالوا ان السيئات والحسنات كلها من عند الله ، استدلال باطل وليس في الآية للمتأمل فيها أي دليل على زعمهم ، وللدليل على ذلك يجب علينا الرجوع الى اللغة العربية لنعرف من قاموسها معنى - الحسنة والسيئة - .

ان الحسنة في اللغة لم تنحصر في معنى الطاعة والايمان وهكذا السيئة لم تكن بمعنى المعصية والكفر والشر ، ان للحسنة في اللغة معان أشهرها - النعم - والرخاء - والرحمة - والخير - والشيء الحسن . ومن معاني السيئة القحط والكوارث والحوادث السود والمحن والعذاب .

وقد ورد في القرآن الكريم ما يؤيد ذلك منه قوله : تعالى ﴿ ان تمسكم حسنة تسوءهم وان تصبكم سيئة يفرحوا بها ﴾ آل عمران ١١٩ فالحسنة هنا بمعنى النعمة والسيئة بمعنى المحنة وقوله تعالى

﴿ ويستعملونك بالسيئة قبل الحسنة ﴾ الرعد - ٦ - فالسيئة هنا وردت بمعنى العذاب والحسنة بمعنى الرحمة فلا يريدون ان يؤمنوا لتشملهم الرحمة ولا يريدون الانتظار لربما تابوا قبل يوم القيامة وشملهم الغفران . بدليل ما جاء بعد ذلك في آخر الآية ﴿ ﴾ وقد خلت من قبلهم المثلثات ﴾ اي العقوبات التي نزلت على من سبقهم من المسخ والخسف - « وان ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم وان ربك لشديد العقاب » .

وقوله تعالى - ﴿ ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة ﴾ اي الكلام المقبول الحسن المقنع للخصم لكي يؤمنوا - النحل - ١٢٥ - وقوله تعالى ﴿ ولقد اخذنا آل فرعون بالسنين ونقص من الثمرات لعلهم يذكرون ﴾ .

فإذا جاء بهم الحسنة قالوا لنا هذه وان تصبهم سيئة يطبروا بموسى ومن معه الا انما طأثرهم عند الله ولكن اكثروهم لا يعلمون - الاعراف ١٣١ - الحسنة في الآية الكريمة بمعنى الخير والنعم والرخاء ، والسيئة بمعنى القحط والبلاء - بدليل قوله تعالى - ولقد اخذنا آل فرعون بالسنين - اي القحط ونقص من الثمرات ان الآية وأخذنا آل فرعون الخ - تفسر لنا على طريقة القرآن يفسر بعضه بعضاً ، الآية الكريمة الموضوعه البحث ، وهي - وان تصبهم حسنة يقولوا هذه من عند الله وان تصبهم سيئة يقولوا هذه من عندك - قل كل من عند الله .

هاتان الآيتان نزلتا في وصف السفهاء والمنافقين من قوم موسى عليه السلام وقوم محمد «ص» وهما يحكيان صورة واقعية لسفه القومين .

والآيتان تفسران معنى واحداً ، فالقائلون لموسى عليه السلام كما في الآية الكريمة هم آل فرعون ولا يبعد ان يكونوا من بني اسرائيل الذين كانوا من زمرة آل فرعون وعلى هذا التقدير يكون القائلون لمحمد «ص» كما في الآية ايضاً من بني اسرائيل أخذوا لاحقون منهم عن السابقين اسلافهم هذا القول ، لان زمرة المنافقين في عهد رسول الله «ص» كانوا من اليهود ومن حالفهم على النفاق ، وان مقدمة الآيتين والحوادث التي نزلت بها هاتان الآيتان تكشف لنا

معنى الحسنة والسيئة في الآيتين .

تصدرت الآية التي نزلت في السفهاء في عهد موسى عليه السلام قوله تعالى ﴿ ولقد أخذنا آل فرعون بالسنين ونقص في الثمرات لعلهم يذكرون فاذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه ﴾ اي اذا حلت فيهم البركات واصابهم الرخاء قالوا هذه بسبب ما نحن عليه من عبادة فرعون ، وأصنامنا ، وان نزلت بهم كارثة القحط والمحن والبلاء قالوا هذه بسبب موسى عليه السلام ومن آمن معه فتطبروا وتشاءموا من وجودهم وزعموا ان ما اصابهم كان شؤم موسى واتباعه - فقال الله تعالى - ﴿ انما طائركم عند الله ﴾ أي ان الذي يتشاءمون منه لم يكن من وجود موسى ومن معه ولا البركات والخيرات التي يتنعمون بها هي من صنع فرعون وآلهتهم وانما هي من فعل الله تعالى فهو الذي اصابهم بالقحط والسنين والنقص في الثمرات لعلهم يذكرون بطشه فيخافون من عذابه ويتوبون اليه وهو الذي ينعم عليهم بالحسنات .

اما الآية الكريمة التي نزلت في المنافقين والمنافقين من قوم محمد «ص» فقد سبقتها آيات ارتبطت بعضها ببعض وكشفت عن تفسير قوله تعالى ﴿ قل كل من عند الله ﴾ وهي ﴿ ألم تر الى الذين قيل لهم كفوا ايديكم وأقيموا الصلوات وآتوا الزكاة فلما كتب عليهم القتال اذا فريق منهم يخشون الناس كخشية الله او اشد خشية وقالوا ربنا لم كتب علينا القتال لولا اخرتنا الى اجل قريب ، قل متاع الدنيا قليل والآخرة خير لمن اتقى ولا تظلمون فتيلا ، اينما تكونوا يدرككم الموت ولو كنتم في بروج مشيدة ، وان تصبهم حسنة يقولوا هذه من عند الله وان تصبهم سيئة يقولوا هذه من عندك ، قل كل من عند الله - فما لهؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثاً ما اصابك من حسنة فمن الله وما اصابك من سيئة فمن نفسك وأرسلناك للناس رسولا وكفى بالله شهيداً ﴾ النساء ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ .

فكما خبر الله تعالى كان امر المنافقين والسفهاء في عهد رسول الله «ص» وذلك لما امر النبي «ص» اصحابه بهجاء المشركين والكافرين عظم الامر على فريق المنافقين ، ووجدوا في حرب المشركين كارثة مؤلمة سيئة لانهم كانوا

يخشونهم اشد خشية من الله ، فراحوا يماطلون في جهادهم ويطلبون تأجيل الحرب والقتال ، ويعارضون امر الجهاد الذي كتب عليهم لأنهم لا يريدون جهاد الكافرين ، ولأنهم كانوا يخادعون الله في اسلامهم ، كما وصفهم الله تعالى - واذا قيل لهم آمنوا كما آمن الناس قالوا أنؤمن كما آمن السفهاء واعتبروا جهاد الكافرين كارثة حلت بهم بسبب رسول الله «ص» فجابها النبي «ص» بما جابه السفهاء به موسى في عهده وزعموا ان كل خير ينزل عليهم هو من الله وكل سوء او كارثة تصيبهم هو من عند رسول الله «ص» ففضح الله تعالى ايمانهم الكاذب ونفاقهم ورد زعمهم بقوله قل كل ما يصيبكم من خير ومن سوء بسبب القتال هو ما حكم به الله تعالى وأمر به لأنه امر الجهاد من اوامر الله تعالى امر به عباده لنشر الاسلام واعلاء كلمة الدين الذي اراد الله تعالى له ان ينشر ، فالجواب وان كانت كارثة تسبب القتل الا ان في قتل البعض ما يصلح امر الناس وللمقتول في سبيل الله الاجر العظيم ، فالذي لا يقتل في سبيل الله فسوف يدركه الموت اينما كان ، والموت في سبيل الله واصلاح الناس والحفاظ على سعادة المجتمع غاية كل عاقل في الدنيا ، فالذي اعتبره المنافقون سيئة لم تكن في الواقع الا حسنة لأن الله تعالى منزّه عن فعل السيئات كما اشار الى ذلك بقوله ﴿ ما اصابك من حسنة ﴾ اي خير ونعمة وسعادة وهدي فهو من الله تعالى ﴿ وما اصابك من سيئة ﴾ اي شر او سوء فهو من نفسك وبذلك اعلن الله لعباده انه لم يفعل السوء والشر وان فعل الشر والقيح هو من فعل الناس .

ومما يدل على ان المقصود من الحسنة في الآيتين النعم والخير والرخاء والمراد من السيئة الكوارث والقحط والوباء ، هو ان النعم والخير والقحط والحوادث المؤلمة هي ما تصب الانسان من الغير والطاعة والمعصية والكفر والايمان هو ما يصدر من الانسان نفسه والفرق بين ما يصيب الناس وما يصدر عنهم واضح .

وأما الجواب عن قوله تعالى - وما ارسلنا من رسول الا بلسان قومه ليبين لهم فيضل من يشاء ويهدي من يشاء ان هذه الآية وغيرها من الآيات التي تشير

الى ان الله يهدي من يشاء ويضل من يشاء والتي تستدل بها المجبرة ومن قال بالجبر على ان الله تعالى هو المضل وهو الهادي وليس للعبد ارادة واختيار في ذلك خلافا لمفاهيم تلك الآيات .

ان الجواب عنها جميعا يتوقف على معرفة معنى الهدى والضلال الذي كثر استعماله في القرآن وانا فيما تقدم ذكرنا لقارنا ان الشيعة الامامية والمعتزلة وأهل العدل جنيعا ينكرون على الاشاعرة والمجبرة دعوى - الجبر - وقالوا ان الله تعالى لم يجبر عباده على افعالهم ولم يكرههم على اعمالهم وان العبد فيما يفعل ويعمل مختار وله ارادة ان شاء فعل وان شاء لم يفعل وليس هناك من يرغمه ويجبره على فعل الحسن او القبيح لأن من صفات الله تعالى انه حكيم - والحكيم لا يريد ما يكره ولا يكره ما يريد ، لا يأمر بما ينهى عنه ولا ينهى عما امر به ، وانه لا يرضى لعباده الكفر والشر والظلم والفساد ، كما وانه تعالى - غني - والغني لا يحتاج الى عمل القبيح الذي منه الضلال والاضلال ، وكونه عالماً يعلم فساد فعل الشر والضلال .

ولا جدال بين المسلمين ان الله تعالى هو الهادي لعباده وان فعل الهداية واجب عليه كما بينه علماء الكلام في كتب الاعتقادات .

فالله تعالى لم يكلف عباده بشيء قبل ان يهديهم الى فعله ، ولم يحذر عباده عن شيء الا ابان لهم فساد ما حذرهم عنه ، وما في القرآن الكريم خير دليل على ذلك - كقوله تعالى - ﴿ وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا ﴾ الاسراء - ١٥ - ، وحيث ثبت الهداية من الله تعالى يبطل فعل الاضلال منه ، لأن الهادي لا يكون مضلاً ، والمضلل لا يكون هادياً ، ومن اراد الهداية لعباده لا يريد لهم فعل الضلال ، وان نسبة الضلال والهدى الى الله تعالى معا يوجب التناقض في صفاته مع العلم انه تعالى قادر على كل شيء ، وان قدرته على كل شيء لا تنافي امتناعه عن فعل الضلال لأن قدرته لا تلزمه ان يفعل كل شيء يقدر عليه ، فليس كل قادر ملزماً بفعل كل ما يقدر عليه ، فالحاكم العادل في وسعه ان يظلم

لانه لم يكن مجبوراً على فعل العدل وامتناعه عن الظلم لم يكن عن عجز وعدم قدرة وانما المانع له قباحة فعل الظلم وحسن العدل والله تعالى وهو القادر على فعل الظلم اجل وارفع واعلى من ان يرتكب الظلم مع قدرته عليه لقباحة فعل الظلم ، وان من اتصف بالضللال تارة وبالهدى اخرى لا يثق احد في كلامه وامره ونهيه ولا تجب طاعته .

ولكي يكون القارئ الكريم على بصيرة من معنى الهدى والضللال ، نرجع به الى اللغة لتعرف معنى الهدى والضللال في قاموس اللغة ان للضللال معان كثيرة .

منها - النسيان - كما ورد في القرآن الكريم ﴿ واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء ان تضل احدهما فتذكر احدهما الاخرى ﴾ اي ان نسيت احدهما - فكلمة - ان تضل - استعملت بمعنى النسيان - سورة البقرة آية رقم ٢٨٢ . منها ﴿ البطلان - كقوله تعالى ﴿ والذين قتلوا في سبيل الله فلن يضل اعمالهم ﴾ اي لن يبطل الله تعالى اعمالهم محمد - آية رقم ٤ .

ومنها - الحيرة - كقوله تعالى ﴿ ووجدك ضالاً فهدى ﴾ سورة الضحى ٧ أي حيرنا لا معين لك ولا نصير فكفلك عمك ابو طالب ونصرك .

ومنها - الضياع - كقولك ضلت ناقتي وضللت عن الطريق - اي ضاعت ناقتي وتاهت وضعت عن الطريق .

ومنها - الموت والهلاك - كقوله تعالى - ﴿ وقالوا اذا ضللتنا في الارض انا لفي خلق جديد ﴾ السجدة - آية - ١٠ - اي متنا وهلكنا .

ومنها العذاب - كقوله تعالى ﴿ ان المجرمين في ضلال وسمر يوم يسحبون في النار على وجوههم ﴾ القمر - ٤٧ اي في عذاب وسعير ، فالضللال لم ينحصر في معنى الخروج من الحق والكفر بالله والفساد في الارض ، فكل

ما ورد في كلمة الضلال في القرآن منسوبة الى الله تعالى لا يتعدى معنى النسيان والهلاك والعذاب والضياع في الآخرة ، وهو ما يصيب الكفار والمجرمين والفاسقين - ان المجرمين لفي ضلال وسعر - وما يضل به الا الفاسقين - والله تعالى وهو يذم ابليس على اضلاله الناس بقوله - ولقد اضل منكم جبلاً كبيراً - ويذم فرعون لأنه اضل قومه بقوله تعالى . ﴿ ولقد اضل فرعون قومه ﴾ وما هدى - وذم السامري بقوله تعالى ﴿ وأضلهم السامري وقال لهم هذا إلهكم واله موسى ﴾ والله اجل من ان يضل عباده عن طريق الايمان والخير والهدى .

أما كلمة الهدى والاهتداء والهداية الواردة في القرآن فهي بمعنى الثواب والدليل والارشاد فبمعنى الثواب قوله تعالى ﴿ والذين آمنوا وعملوا الصالحات يهديهم ربهم بإيمانهم تجزي من تحتهم الانهار في جنات النعيم ﴾ اي يثيبهم بإيمانهم ويهديهم طريق الجنة .

والهدى بمعنى الدليل والارشاد قوله تعالى ﴿ فاتبعني اهدك صراطا سويا - وهديتاه النجدين - اهدنا الصراط المستقيم ﴾ اي دلنا وارشدنا .

فالهداية الالهية واجبة على الله تعالى لأنها من مستلزمات التكليف وشروطه ولأن المكلف - بفتح اللام - يجهل ما يريد منه - المكلف - بكسر اللام - وما يرتضي عمله ولولا هداية الله تعالى العباد الى طاعته واقامة الدليل على طريقة عبادته لما صح التكليف ولما عرف المكلف كيف يعبد الله ويرضيه ، فكان من امر الله تعالى ان ارسل النبيين مبشرين ومنذرين ليرشدوا الناس اليه وليوضحوا لهم سبيل العدل والخير ، والسعادة مصداقاً لقوله تعالى - ﴿ انا هديناه السبيل اما شاكراً وأما كفوراً ﴾ وقوله تعالى - ﴿ وأما ثمود فهديناهم فاستحبوا العمى على الهدى ﴾ وقوله تعالى - ﴿ وانك تهدي الى صراط مستقيم ﴾ وقوله تعالى - ﴿ ولقد جاءهم من ربهم الهدى ﴾ وقوله تعالى ﴿ شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان ﴾ وقوله تعالى - ﴿ انا هديناه النجدين ﴾ وقوله تعالى ﴿ قد تبين الرشد من الغي ﴾ وفي

القرآن الكثير من الآيات الدالة على ان الله تعالى قد أوضح السبيل الى طاعته وحذر العباد عن معصيته .

واذا عرفت ايها القارىء الكريم معنى الهدى والضلال ، وعرفت ان الله تعالى منزّه عن فعل القبح بجميع انواعه ومنه الاضلال هلم نبحث عن الآيات التي تمسك بها المجبرة من الاشاعة وغيرهم وقالوا انها دلائل على الجبر - وان الله تعالى هو الهادي وهو المضل والعاذ بالله تعالى .

من تلك الآيات قوله تعالى ﴿ وما ارسلنا من رسول ﴾ الآية المتقدمة .

قالت - المجبرة - ان هذه الآية تدل على ان فعل الضلال من الله تعالى كما ان منه فعل الهدى ولورجعنا الى الآية التي سبقت هذه الآية لما وجدنا دليلاً على ان الله تعالى هو المضل كما زعمت المجبرة يقول الله في آية ٣ من نفس السورة ﴿ الذين يستحبون الحياة الدنيا على الآخرة ويصدون عن سبيل الله من آمن ويغفونها عوجا اولئك في ضلال بعيد ﴾ آية - ٤ - وما ارسلنا من رسول الا بلسان قومه ليبين لهم فيضل من يشاء ويهدي من يشاء .

يفهم من سياق الآيتين ان الله تعالى بعد ان ذم الذين يستحبون الحياة الدنيا وفضلوا متعها على متع الحياة الآخرة وصدوا الذين آمنوا عن سبيل الله وحملوهم على السبل المعوجة .

احتج الله عليهم بأنه ارسل اليهم من يكلمهم بلسانهم ويبين لهم آياته واحكامه وتعاليمه ممن آمن به وبرسوله وصدق ما جاء به فان الله سيثيبه ويؤجره على ايمانه وطاعته ومن كفر به وكذب رسوله فانه سيهلكه ويعذبه فالضلال في الآية المباركة - ٤ - بمعنى العذاب والهدى فيها بمعنى الثواب - والضلال في الآية رقم - ٢ - السابقة بمعنى الخروج عن الحق ، وقد تقدم ان الضلال يأتي بمعنى العذاب والهلاك - والهدى يأتي بمعنى الثواب والذي يؤكد ان الضلال في

الآية الرابعة بمعنى العذاب والهدى فيها بمعنى الثواب هو ما جاء في آخر الآية - وهو العزيز الحكيم - فلو كان الضلال بمعنى الكفر لما وصف تعالى نفسه بالحكيم لأن من مستلزمات الحكمة كما تقدم ان لا يفعل الحكيم ما ينهي عنه ، ولا خلاف من ان الله تعالى نهى عن الكفر ، ولو كان فعل الهدى والضلال من الله تعالى وانه يجبر بعض الناس ان يكونوا مهتدين والآخرين يكرههم على الضلال والكفر دون أن يكون لهم ارادة واختيار في ذلك كان ارسال الرسول سواء بلسان قومهم او بلسان غيرهم باطلاً ولا أثر يترتب على بعثهم وارسالهم وعلى هذا لم يبق للمجبرة دليل على دعواتهم . واما الجواب عن قوله تعالى : ﴿ ولو شاء الله لجعلكم امة واحدة ولكن يضل من يشاء ويهدي من يشاء ولتستلن عما كنتم تعملون ﴾ النحل - آية ٩٢ . نقول مضافاً الى ما ذكرنا آنفاً من بطلان الاستدلال بهذه الآية على الجبر ان في هذه الآية احسن دلالة على خلاف ما زعموه لأنها تثبت الاختيار وتنفي عن الله تعالى فعل الجبر والاكراه ، بدليل قوله تعالى ﴿ ولو شاء لجعلكم امة واحدة ﴾ عن طريق الجبر والارغام . وان عدم جعل الله تعالى الناس وتكوينهم امة واحدة خير دليل على الاختيار لا على الجبر كما يقول المجبرة ، لأن مشيئة الله تعالى اقتضت ان يكلف عباده على طاعته واتباع اوامره على وجه الاختيار الذي هو من شروط التكليف ، فمن اختار الايمان به تعالى اهتدى ، اي استحق الثواب كما اوعد الله ، ومن اختار الكفر بالله تعالى فقد ضل ، اي استحق العذاب والعقاب كما اوعد الله ، وقد تقدم ان من معاني الهدى - الثواب - ومن معاني الضلال - العذاب والعقاب .

٢ - لنا أن نسأل المجبرة اذا كان الله تعالى اجبر بعض عباده على الايمان . وأكره بعض الآخر على الكفر ، فما هو وجه السؤال في قوله تعالى ولتستلن عما كنتم تعملون ؟ ايسألهم عن فعل فعلوه بارادتهم وعمل اختاروه بأنفسهم ام يسألهم عن فعل خلقه هولفهم وأجبرهم بقدرته وقوته على عمله ؟ والجواب لا يخرج من وجهين ، اما ان يكون السؤال عن عملهم الذي عملوه باختيارهم فيبطل بذلك الجبر ويثبت الاختيار - واما ان يكون السؤال عن افعال ارادها لهم

وأجبرهم على القيام بها - فعلى هذا لا وجه للسؤال اذ هو العالم بكل شيء والفاعل لكل شيء فلا العالم بالشيء يحتاج ان يسأل عنه ، ولا الفاعل للشيء يحتاج الى من يعلمه فعله الذي تم على يده ، ثم اليس هو الفاعل والعامل والمخالق الا فعال عباده من خير وشر وحسن وقبيح والعباد مجبرون على تنفيذ ما اراده لهم ، فما هو الشيء الذي يترتب على سؤال العباد من المسؤولية التي نفاها الله تعالى عن المكروه والمرغم على فعل الشيء بقوله تعالى - ﴿ من كفر بالله من بعد ايمانه الا من أكره وقلبه مطمئن بالايمان ولكن من شرح بالكفر صدرا فعليهم غضب من الله ولهم عذاب عظيم النحل آية - ١٠٦ - ﴾ ان نفي المسؤولية عن الكره وعدم شموله لغضب الله وعذابه واضح في هذه الآية التي إستثنت المكروه على الكفر من الذين كفروا بالله عن قصد وعمد ، وعلى ضوء هذه الآية، اشترطت القوانين العادلة في الدنيا القصد وسبق الاصرار في ارتكاب الجرائم ، وعلى ضوء هذه الآية نقول للمجبرة اذا كان الله تعالى هو الذي يكره العباد على المعاصي ويكرههم على فعل الشر والظلم لا يصح عقابهم لأنهم مكرهون على ذلك وبالاخير يجب على الله تعالى ان يمحو من مخلوقاته جهنم التي اعدت للكافرين والمجرمين ، او ينسحب المجبرة من قولهم ، ان الله تعالى يجبر عباده على فعل الشر والكفر ويقولون بالاختيار .

ان الآيات التي سبقت ولحقت الآية الموضوعية البحث - ولو شاء الله لجعلكم امة واحدة ولكن يضل من يشاء ويهدي من يشاء - كلها تدل على عدم الجبر واثبات الاختيار .

يقول الله تعالى في آية - ٩٠ و - ٩١ - السابقتين على آية ﴿ ولو شاء الله لجعلكم امة واحدة ولكن يضل من يشاء ويهدي من يشاء ﴾ ان الله يأمر بالعدل والاحسان وايتاء ذي القربى وينهي عن الفحشاء والمنكر والبغى يعظكم لعلكم تذكرون .

وأوفوا بعهد الله اذا عاهدتم ولا تنقضوا الايمان بعد توكيدها وقد جعلتم الله عليكم وكيلاً ان الله يعلم ما تفعلون - ٩١ - ولا تكونوا كالتى نقضت غزلها من بعد قوة أنكاثا تتخذون ايمانكم دخلاً بينكم ان تكون امة هي اربى من امة انما ييلوكم الله به وليبينن لكم يوم القيامة ما كنتم فيه تختلفون - ٩٢ - ولو شاء الله لجعلكم امة واحدة ولكن يضل من يشاء ويهدي من يشاء ولتستلن عما كنتم تعملون آية ٩٢ - ولا تتخذوا ايمانكم دخلاً بينكم فتزل قدم بعد ثبوتها وتذوقوا السوء بما صددتم عن سبيل الله ولكم عذاب عظيم آية ٩٤ - ولا تشتروا بعهد الله ثمناً قليلاً انما عند الله هو خير لكم ان كنتم تعلمون آية ٩٥ - ما عندكم ينفد وما عند الله باق ولنجزين الذي صبروا اجرهم بأحسن ما كانوا يعملون آية ٩٦ - من عمل صالحاً من ذكرا او انثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة ولنجزينهم اجرهم بأحسن ما كانوا يعملون آية ٩٧ .

ان كل هذه الآيات وما اشتملت عليها من الحكم والمواعظ والاوامر والبشائر والزواجر ، كلها دلائل تنفي فعل الجبر عن الله تعالى وتدعو الناس الى الهدى والحق وترك الفحشاء والبغى والايفاء بالعهود والمواثيق لكي لا تزل اقدام العباد بعد ثبوتها على الايمان ، ومن جملة الايات التي تمسك بها الذين قالوا بالجبر قوله تعالى ﴿ ان الله لا يستحي ان يضرب مثلاً ما بعوضة فما فوقها فاما الذين آمنوا فيعلمون انه الحق من ربهم واما الذين كفروا فيقولون ماذا اراد الله بهذا مثلاً يضل به كثيراً ويهدي به كثيراً وما يضل به الا الفاسقين ﴾ البقرة آية ٢٦ .

وليعلم القارىء الكريم ان تمسك المجبرة بهذه الآية الكريمة واتخاذهم منها دليلاً على الجبر خارج عن مفهوم هذه الآية التي لا تدل على الجبر من قريب او بعيد ، وذلك ان هذه الآية نزلت في حق المنافقين فيما ضربه الله تعالى من المثال في البعوضة التي يستحقرونها ، فقال المنافقون على سبيل الاستفهام - ماذا اراد الله بهذا مثلاً - أي بالبعوضة هل اراد بذلك ان يضل به قوم

ويهندي به قوم ؟ فقال الله تعالى في جوابهم : -

ان الذين آمنوا لا يضلون لأنهم مهتدون ويقولون هو من عند الله ، وان الذين يضلون به هم الفاسقون اي الذين ينكرون ويكذبون ويقولون انه لم يكن من عند الله ونسبة الضلال والهدى الى الله في هذه الآية نسبة مجازية من باب اتيان السبب بدلاً عن المسبب وهي قاعدة عربية كثيرة الاستعمال في لغة العرب وفي القرآن الكريم منها قوله تعالى - ﴿ واجنبي وبني ان نعبد الاصنام رب انهن اضللن كثيراً من الناس ﴾ آية ٣٦ ، ٣٧ .

ان الاصنام وهي مواد من الحجر والخشب وغيرها لا تعقل ولا تشعر ولا قدرة لها على اضلال الناس فالذين اضلوا الناس بعبادتها هم الذين نحتوها واتخذوها آلهة وعبدوها فضل الكثير بعملهم هذا وراحوا يعبدونها من دون الله تعالى ففعل الضلال هو للناس لا للأصنام وانما نسبت الى الاصنام مجازاً على قاعدة قيام السبب مقام المسبب .

ومن تلك الآيات التي استند اليها الجبريون قوله تعالى ﴿ ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها ولكن حق القول مني لأملئن جهنم من الجنة والناس أجمعين ﴾ السجدة ١٣ .

ان هذه الآية هي الاخرى لا تدل على ان الله تعالى هو الذي يكره الناس على الهدى ويجبرهم على الضلال وان من قرأ الآية التي تقدمت هذه الآية ، والآية التي لحقتها مباشرة عرف تفسيرها ومعناها دون ان يعتريه شك في بطلان ما ذهب اليه المجبرة . يقول الله تعالى في وصف المجرمين يوم القيامة اوما يلحقهم من الذل والندم والحسرة ﴿ ولو ترى المجرمون ناكسوا رؤوسهم عند ربهم ربنا ابصرنا وسمعنا فارجعنا نعمل صالحا انا موقنون ﴾ آية رقم ١٢ ، ﴿ ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها ولكن حق القول مني لأملئن جهنم من الجنة والناس اجمعين ﴾ ١٣ - ﴿ فذوقوا بما نسيتم لقاء يومكم هذا انا نسيناكم وذوقوا عذاب الخلد بما كنتم تعملون ﴾ ١٤ - ان الآية رقم ١٢ - التي سبقت آية - رقم

١٣ - تكشف عن حال المجرمين وكيف انهم يأتون الله تعالى مطأطئين برؤوسهم قد غمرتهم الذلة والندامة والحسرة يطلبون من الله تعالى ان يعيدهم الى الدنيا من جديد ليعملوا الصالحات فيقول الله تعالى للمجرمين لو شئنا ان تأتي كل انسان هداه لفعلنا ذلك في الدنيا وحيث شاءت ارادتنا ان نترك ذلك لاختيار الانسان وارادته وحق القول مني على انزال العقوبة على من عصاني فلا ملئن جهنم من العصاة جناً كانوا او انسا والدليل على ان الله تعالى لا يملأ جهنم الا من العصاة والكافرين من الذين اضلهم الشيطان هو ما جاء في قوله تعالى يجب الشيطان لما أقسم على اضلال آدم وذريته ، - بعد أن طرده الله من الجنة ﴿ قال اخرج منها مذموماً مدحوراً لمن تبعك منهم - لاملئن جهنم منكم اجمعين ﴾ الاعراف آية رقم ١٨ وبعد ان احتج الله تعالى على المجرمين الذين طلبوا منه الرجوع الى الدنيا ثانية ليعلموا على يقين العمل الصالح بأنه قد سبق منه القول بعقاب العصاة قال الله تعالى للمجرمين ﴿ فذوقوا بما نسيتم لقاء يومكم هذا انا نسيناكم وذوقوا عذاب الخلد بما كنتم تعملون ﴾ أي انكم لما نسيتم واهملتم اوامري فاني اليوم اعاملكم بما عاملتموني به من النسيان أي لا التفت الى قولكم وطلبكم الرجوع ثانية .

وهذه الآية كالأية السابقة تدل على الاختيار - لقوله تعالى ﴿ ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها ﴾ كما قال - ﴿ ولو شاء الله لجعلكم امة واحدة ﴾ لأن مشيئته اقتضت ان لا يجبر الناس على الهدى او على الضلال ولا يجعلهم امة واحدة وانما ترك ذلك الى اختيارهم .



مفهوم التفويض



التفويض - لغة هو ايكال فعل الشيء الى الاخرين على وجه الاستقلال في التصرف دون ان يكون للمفوض - يكسر الواو - سلطان في فعل - المفوض - بفتح الواو .

والمراد منه في بحث علم الكلام هو ان الله تعالى فوض افعال العباد اليهم يفعلون ما يشاؤون ويتعريف آخر - رفع الحظر والمنع عن افعال العباد ، وان جميع افعالهم مباحة ، قال الشيخ المفيد (ره) في شرح الاعتقادات والتفويض هو القول برفع الحظر عن الخلق . في الافعال والاباحة لهم ما شاؤوا من الاعمال ، وهذا قول الزنادقة واصحاب الاباحات .

ويتعريف ثالث - إيكال امر الخلق والرزق وتدبير العالم الى بعض العباد ، قال الامام الرضا عليه السلام على ما في خبر رواه الصدوق باسناده عن ابن عمير : ومن زعم ان الله عز وجل فوض امر الخلق والرزق الى حجبهم عليهم السلام فقد قال بالتفويض والقائل بالجبر كافر والقائل بالتفويض مشرك وكان ائمة اهل البيت عليهم السلام يتيرون الى الله تعالى من هذا المعتقد ومنع يدعيه لهم .

فمن ذلك ما روى عن الامام الرضا عليه السلام في دعائه حيث قال عليه

السلام اللهم اني ابرء اليك من الحول والقوة ولا حول ولا قوة الا بك .

اللهم اني ابرء اليك وأعوذ بك من الذين ادعولنا ما ليس بحق ، اللهم اني ابرء اليك من الذين قالوا فينا ما لم نقله في انفسنا ، اللهم لك الخلق ومنك الرزق واياك نعبد واياك نستعين اللهم انت خالقنا وخالق آبائنا الاولين وابائنا الآخرين ، اللهم لا تليق الربوبية الا بك ، ولا تصلح الالهية الا بك اللهم العن النصارى الذين صغروا عظمتك ، والعن الضاهئين اللهم انا عبيدك وابن عبيدك ، لا نملك لأنفسنا نفعا ولا ضرا ولا موتا ولا حياتا ولا نشورا .

اللهم من زعم اننا ارباب فنحن اليك منهم براء ، ومن زعم ان الينا اياب الخلق وعلينا الرزق فنحن اليك منهم براء كبرائة عيسى من النصارى ، اللهم انا لم ندعهم الى ما يزعمون فلا تؤاخذنا بما يقولون ، رب لا تزدد على الارض من الكافرين ديارا انك ان تذرهم يضلوا عبادك ولا يلدوا الا فاجرا كفارا، وعن زرارة قال : قلت للصادق عليه السلام : ان رجلاً من المفوضة يقول بالتفويض قال عليه السلام وما التفويض قلت يقول ان الله عز وجل خلق محمداً وعلياً ثم فوض الامر اليهما ، فخلقنا ورزقا ، وأماتا وأحيا ، فقال كذب عدو الله ، اذا انصرفت اليه فأقر، عليه هذه الآية التي في سورة الرعد : ﴿ اَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ ﴾ يقول زرارة فانصرفت الى الرجل فأخبرته فكأنما ألقم حجر .

ولا شك ان الغلاة قد تجاوزوا الحد وخرجوا عن القصد من حيث انهم نسبوا الامام امير المؤمنين والائمة من ذريته عليه السلام الى الالهية والنبوة وهم ضلال كفار قد حكم امير المؤمنين عليه السلام فيهم بالقتل والتحريق بالنار وقضت الائمة عليهم السلام فيهم بالكفر والخروج عن الاسلام .

وأما المفوضة فأنهم صنف من الغلاة ، غير انهم يختلفون عن الغلاة في الاعتقاد بحدوث الائمة وخلقهم ونفي القدم عنهم ولكنهم في نفس الوقت يضيفون الخلق والرزق اليهم ويدعون ان الله سبحانه وتعالى تفرد بخلقهم

خاصة ، وانه فوض اليهم خلق العالم بما فيه وجميع الفئات ولا شك ان هذا القول باطل عند الامامية لأن المعصومين من الموجودات الممكنة وان الممكن ذاته تأبى عن الاستغناء ولو آناما فلا يمكن ان يوجد موجود ممكن يستغل عن موجد له لحظة ، فحال بقائه كحال صدورهِ وايجادهِ بمدد من موجدهِ ، والا انقلب حين الاستغناء واجباً وهو محال ، فلا يمكن ولا يعقل في حق ممكن من الممكنات الاستغلال او الشركة او التفويض في شيء سواء في ذلك النبي والامام او أي مخلوق من مخلوقات الله تعالى لاستلزام ذلك كله الاستغناء ، كيف لا والفقر ذاتي الممكن لا يختلف عنه ولا يزول .

ومعلوم ان القائل بالتفويض المذكور في حق المعصومين الاربعة عشر عليهم السلام قد غلا وأفرط وجاوز ائمة اهل البيت عليهم السلام عن مقامهم وهم فقراء الى مدد بارئهم ، كل آن واقفون ببابهِ ، ولائذون الى جنبهِ لا يملكون لأنفسهم نفعاً ولا ضراً ، ولا موتاً ولا حياة ولا نشوراً .

نعم هم (عباد مكرمون) لا يسبقونه بالقول وهم بأمرهِ يعملون بل هم دعائم الاسلام ولقد اشار الامام امير المؤمنين عليه السلام الى هذا المعنى في مواضع عديدة في نهج البلاغة .

« منها » .

قوله عليه السلام في وصف آل محمد .

هم عيش العلم ، وموت الجهل يخبركم حلمهم عن علمهم ، وظاهرهم عن باطنهم ، وصمتهم عن حكم منطقهم . لا يخالفون الحق ولا يختلفون فيه وهم دعائم الاسلام ، وولائج الاعتصام . بهم عاد الحق الى نصابهِ ، وانزاح الباطل عن مقامهِ وانقطع لسانهِ عن منبته ، عقلوا الدين عقل وعاية ورعاية لا عقل سماع ورواية فان رواة العلم كثير ورعاة قليل .

« ومنها » .

انه ذكر عليه السلام رسول الله واهل بيته عليهم السلام فقال حتى أفضت

كرامة الله سبحانه وتعالى الى محمد «ص» ، فأخرجه من أفضل المعادن منبتا
واعز الارومات مغرسا ، من الشجرة التي صدع منها أنبيأؤه وأنتجب منها امناؤه
عترته خير العتر وأسرته خير الاسر وشجرته خير الشجر نبتت في حرم وبسقت في
كرم ، لها فروع طوال ، وثمر لا ينال ، فهو امام من اتقى وبصيرة من اهتدى ،
سراج لمع ضوءه ، وشهاب سطع نوره ، وزند لمعه ، سيرته القصد وستته
الرشد وكلامه الفصل وحكمه العدل ، ارسله على حين فترة من الرسل ، وهفوة
عن العمل وغباوة من الأمم .

« ومنها »

انه قال عليه السلام في ذكر آل محمد ، الا ان مثل آل محمد «ص» كمثل
نجوم السماء اذا هوى نجم طلع نجم ، فكأنكم قد تكاملت من الله فيكم
الصنائع وأراكم ما كنتم تأملون .

« ومنها »

انه قال عليه السلام ، هم موضع سره ولجاء امره وعيبة علمه ، وموئل
حكمه ، وكهوف كتبه ، وجبال دينه ، بهم اقام انحساء ظهره واذهب ارتعاد
فرائضه ثم قال بعد كلام قصير لا يقاس بآل محمد «ص» من هذه الامة احد ،
ولا يساوي بهم من جرت نعمتهم عليه ابدا هم اساس الدين وعماد اليقين اليهم
ينفي الغالي وبهم يلحق التالي ، ولهم خصائص حق الولاية وفيهم الوصية
والوراثة ، فاعتقادنا بالمعصومين الاربعة عشر نفس عقيدة امير المؤمنين عليه
السلام من نفسه ومن نبيه ومن اولاده الاحد عشر عليهم السلام بأنهم موضع سر
الله ودعائم دين الله لا ان الله تبارك وتعالى فوض اليهم الخلق والرزق او انه
فوض العباد من الفعل على وجه الاستغلال .

نعم ورد عن اسحاق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان الله
تبارك وتعالى ادب نبيه فلما انتهى به الى ما اراد قال له (وانك لعلى خلق
عظيم) ففوض اليه دينه فقال تعالى ﴿ وما اتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه

فانتھوا ﴿ وان الله عز وجل فرض الفرائض ولم يقسم للجد شيئاً وان رسول الله «ص» اطعمه السدد فأجاز الله جل ذكره ذلك وذلك قول الله ﴿ هذا عطاؤنا فامنن او امسك بغير حساب ﴾ وجاء في خبر عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال ما وضع رسول الله دية العين ودية النفس وحرم النيبذ وكل مسكر فقال له رجل : وضع رسول الله «ص» من غير ان يكون جاء فيه شيء قال «ص» نعم ليعلم من يطع الرسول ممن يعصيه . وورد عن الباقر والصادق عليهما السلام قالان : ان الله تبارك وتعالى فرض الى نبيه امر خلقه لينظر كيف طاعتهم ثم تلا هذه الآية ﴿ وما اتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ﴾ .

والاخبار بهذا المضمون كثيرة رواها المحدثون في كتبهم كالكليني في الكافي ، والصفار في البصائر وغيرها ، وحاصلها ان الله سبحانه فرض امر الشريعة الى نبيه بعد ان ايده واجتباؤه وسدده واكمل له محاميده وابلغه الى غاية الكمال .

والتفويض بهذا المعنى غير التفويض الذي اجمعت الفرقة الامامية المحقة على بطلانه وقال به بعض هل المذاهب الباطلة والمقالات الفاسدة حيث ذهبوا الى ان الله تعالى خلق محمد «ص» وفوض اليه امر العالم فهو الخلاق للدين وما فيها او انه فرض اليه امر الرزق دون الخلق او انه فوض العباد في الفعل على وجه الاستقلال .

وبطلان التفويض في الأولين من ضروريات الدين وفي الاخير من ضروريات مذهب الامامية وقيل ان من اقسام التفويض الصحيح هو تفويض امر الخلق الى النبي «ص» بمعنى انه تعالى اوجب عليهم طاعته «ص» في كل ما يأمر به وينهي عنه سواء علموا وجه الصحة ام لم يعلموا ، وانما الواجب عليهم الانقياد والاذعان بأن طاعته طاعة الله ، كما قال تعالى ﴿ وما اتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم فانتهوا ﴾ وهناك قول بأن المراد بالتفويض الصحيح هو تفويض الاحكام والافعال الى النبي «ص» بأن يثبت ما يراه حسناً ، ويرد ما يراه قبيحاً ، فيجيزه الله تعالى لارادته اياه .

والاحاديث الواردة في صحة التفويض تنطبق على هذه المعاني .
 وحاصل هذه الاخبار ان الله تعالى انما فوض الاحكام الشرعية الى نبيه بعد ان
 اجتبه بالهداية الى جميع ما فيه صلاح العباد في امور المعاش والمعاد وأكرمه
 واصطفاه بالعصمة المانعة عن الخطأ والزلل في القول والعمل لعلمه سبحانه بأن
 كل ما يصنعه ويحكم به فهو حكم الله عز وجل ولذلك كان تعالى يجيزه ويمضيه
 في الاحكام التي فوضها اليه فتلك الاحكام من الله تعالى حيث انها لم يسبق
 فيها من الله تعالى وحي ولا خطاب بتحريم او ايجاب ومع ذلك فقد حكم بها
 النبي «ص» ووضعها ، فهي احكام النبي «ص» وموضوعاته ومن حيث انها
 صدرت عن اسباب مقتضية لها هي فعل الله تعالى مع تعقب الاجازة منه تعالى
 والامضاء فهي احكام الله تعالى ظهرت على لسان نبيه «ص» وعلى هذا ينزل
 قوله تعالى ﴿ من يطع الرسول فقد اطاع الله ﴾ ﴿ وما آتاكم الرسول فخذوه وما
 نهاكم عنه فانتهوا ﴾ .

والتفويض بهذا المعنى وان ورد به النقل ولم يحله العقل الا ان فيه
 اشكال من وجوه : -

« الوجه الأول »

انه مخالف لقوله تعالى ﴿ ان هو الا وحي يوحى ﴾ وقوله تعالى ﴿ قل ما
 كنت بدعا من الرسل وما أدري ما يفعل بي ولا بكم ان اتبع الا ما يوحى
 الي ﴾ .

« الوجه الثاني »

ان التفويض انما يكون فيما لم يرد فيه وحي من الله تعالى ولا كتاب
 والاحكام الشرعية بأسرها منصوبة حتى ارش الخدش وسوف نورد لقارئنا
 الكريم الآيات والاحاديث الدالة على ذلك .

« الوجه الثالث »

ان اكثر الروايات الدالة على تفويض الاحكام الى النبي «ص» تضمنت

تفويض الاحكام الى الائمة عليهم السلام ففي الكافي عن الصادق عليه السلام قال ان الله عز وجل ادب الرسول حتى قومه على ما اراد ثم فرض اليه عز اسمه فقال ﴿ ما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ﴾ فما فوض الله تعالى الى رسوله فقد فوضه الينا . وعنه عليه السلام قال : لا والله ما فوض الله تعالى الى احد من خلقه الا الى رسول الله «ص» والى الائمة عليهم السلام قال عز وجل ﴿ انا انزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما اراك الله وهي جارية في الاوصياء ، والاخبار في ذلك كثيرة ولكن القول بتفويض الاحكام الى الائمة مناف لما ثبت من استكمال الشرع في زمن النبي «ص» كما قال تعالى ﴿ اليوم اكملت لكم دينكم واتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً ﴾ وكذا لما علم من امتناع تطرق النسخ والزيادة والنقصان في شريعة نبينا محمد «ص» وما ورد من ان حلال محمد حلال الى يوم القيامة وحرامه حرام الى يوم القيامة ويمكن رفع الاشكال بالنسبة الى دفع الاشكال الاول ، ان كل واحد من معاني التفويض الصحيحة قد ثبت بالوحي ايضاً الا ان الوحي تابع لارادته «ص» يعني اراد ذلك فأوحى اليه كما انه «ص» اراد تعيين القبلة وزيادة ركعتين في الصلاة الرباعية والركعة في الثلاثية وغير ذلك فأوحى الله تعالى اليه بما اراد وبالنسبة الى البواقي بأن المراد بالتفويض اليهم عليهم السلام التفويض في الاحكام الظاهرية كالتيقية ونحوها دون الاحكام الواقعية .

ومجمل القول: ان التفويض بجميع تعريفاته المذكورة باطل سواء فسرناه بارجاع الامر الى الانسان واستقلاله بجميع الافعال استقلالاً تاماً على وفق مشيئته واختياره ، وليس لله في اعماله دخل ولا سلطان له عليه فيما يفعل ، او فسرناه امر الخلق والرزق من الله الى بعض عبادِه وحججه عليهم السلام واتنا ان شاء الله تعالى سوف نورد لقارننا الكريم بعض الادلة المحكمة بطلانه من الكتاب والسنة المطهرة والعقل السليم .



مرکز تحقیقات و کامپیوتر علوم اسلامی



**بطلان التفويض
بالادلة العقلية**



تقدم ان هناك جماعة قالوا بالتفويض وهو نقيض الجبر والمراد منه في بحث علم الكلام هو ان الله تعالى فوض الى عباده افعالهم .

اما هنا فنورد لقارئنا الكريم بعض الادلة العقلية القاضية ببطلانه بالتسلسل المرقم : -

١ - لو صح التفويض لكان الله تعالى بعد ان خلق الخلق ومكنهم من افعالهم عجز عن تدبير أمرهم وادارة شؤونهم ، ففوض خلقه بذلك وهذا يثبت عجز الخالق وقدرته المخلوق ، وهذا يتناقض مع ما قد ثبت في الفلسفة الالهية من ان واجب الوجود لذاته لا يتصف بالعجز لأن العجز يجعله في عداد الممكنات اي المخلوقات المفترقة الى الكمال .

٢ - يلزم اخراج القادر المطلق عن سلطانه ونسبة العجز الظاهر الى من لا يدخل النقص في شأنه .

٣ - لو صح التفويض بالمعاني المذكورة لزم ان يكون الممكن مستغنا ولو كان كذلك انقلب حين الاستغناء واجبا ، وهو محال ، فلا يمكن ولا يعقل في حق ممكن من الممكنات الاستقلال او الشراكة او التفويض في شيء من ذلك سواء في ذلك النبي والامام او اي مخلوق من مخلوقات الله تعالى لأن الفقر

ذاتي الممكن لا يتخلف عنه ولا يزول .

٤ - ان القول بالتفويض يوجب انعزال الحق سبحانه عن تدبير ملكه .

٥ - لو كان الانسان مفوضا ومستقلاً في افعاله لزم صدور الفعل منه اذا انقطع عنه مدد الله سبحانه وتعالى وإفاضته ، كما هو مقتضى الاستقلال، والبداهة تقتضي بطلانه ، فجميع افعاله قائمة ومحقة بالاثبات بمدد الله وقدرته وإفاضته عليه .



**بطلان التفويض
بالنصوص القرآنية**



لقد دلت جملة من الآيات القرآنية المباركة على بطلان التفويض بالمعاني المذكورة وأثبت التصرف للحق سبحانه في مملكته وسلطانه وإن كل شيء كان أو يكون ، وكل صغير وكبير ، مكتوب عنده تبارك وتعالى في كتاب مبين .
واليك الآيات بالتسلسل المرقم :

١ - قال تعالى ﴿ كل شيء فعلوه في الزبر ﴾ والزبر جمع زبور وقد ذكر المفسرون أن المراد بالزبر في هذه الآية الكريمة هي الكتب السماوية المنزلة على الأنبياء ، والمعنى أن الله تبارك وتعالى لم يفوض أمر الخلق والرزق إلى بعض عباده بل كل شيء كتبه تبارك وتعالى في الزبر .

٢ - قوله تعالى ﴿ ولا رطب ولا يابس الا في كتاب مبين ﴾ .

٣ - قوله تعالى : ﴿ ونكتب ما قدموا وآثارهم وكل شيء احصيناه في امام مبين ﴾

٤ - قوله تعالى : ﴿ هذا كتابنا ينطق عليكم بالحق انا كنا نستنسخ ما كنتم تعملون ﴾

٥ - قوله تعالى : ﴿ ما أصاب من مصيبة في الارض ولا في انفسكم الا في كتاب من قبل ان نبرأها ﴾

٦ - قوله تعالى : ﴿ وافوض أمري الى الله ان الله بصير بالعباد ﴾ غافر - آية

- ٤٤ -

٧ - قوله تعالى : ﴿ الاله الخلق والامر ﴾

٨ - قوله تعالى : ﴿ وهل من خالق غير الله ﴾

٩ - ام جعلوا لله شركاء خلقوا كخلقه ما يحتاج اليه فقال عز وجل : ﴿ ما فرطنا في الكتاب من شيء ﴾ .

١٠ - قوله تعالى : ﴿ الله خالق كل شيء اروني ماذا خلقوا من الأرض ام لهم شرك في السماء ﴾ .

١١ - قوله تعالى : ﴿ هذا خلق الله فأروني ماذا خلق الذين من دونه ان الله هو الرزاق ذو القوة المتين ﴾ .

١٢ - قوله تعالى : ﴿ ومن يرزقكم من دون الله ﴾

١٣ - ﴿ هو الذي خلقكم ثم رزقكم ثم يميتكم ثم يحييكم هل من شركائكم من يفعل من ذلكم من شيء سبحانه وتعالى عما يشركون ﴾ .

١٤ - قوله تعالى : ﴿ له الملك وله الحمد ﴾

١٥ - قوله تعالى ﴿ لله ما في السموات وما في الارض ﴾

١٦ - قوله تعالى : ﴿ ما فرطنا في الكتاب من شيء ﴾ .

١٧ - قوله تعالى : ﴿ فيه تبيان كل شيء ﴾ .

١٨ - قوله تعالى : ﴿ ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء ﴾

١٩ - - قوله تعالى : ﴿ اليوم اكملت لكم دينكم واتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً ﴾ .

٢٠ - قوله تعالى : ﴿ ليس لك من الامر شيء ﴾ .



**اهل البيت
يقولون ببطلان التفويض**





مرکز تحقیقات کتاب و اطلاع‌رسانی اسلامی

لقد وردت احاديث عن ائمة اهل البيت عليهم السلام في نفي التفويض وبطلانه وهي كثيرة لا يمكن حصرها في هذا المختصر وانما نذكر منها ما يلي على سبيل المثال :

١ - عن الحسن بن علي الوشا ، عن ابي الحسن علي بن موسى الرضا عليه السلام قال سألته فقلت له : الله فوض الامر الى العباد فقال : عليه السلام الله اعز من ذلك ، قلت فأجبرهم على المعاصي ، قال الله اعدل وأحكم من ذلك .

٢ - عن سليمان بن جعفر الجعفري عن الرضا عليه السلام قال : ذكر عنده الجبر والتفويض فقال عليه السلام الا اعطيكم في هذا اصلا لا تختلفون فيه الحديث المتقدم .

٣ - وفي الاحتجاج عن الثمالي انه قال : قال ابو جعفر عليه السلام للحسن البصري اياك ان تقول بالتفويض فان الله عز وجل لم يفوض الامر الى احد من خلقه وهنا منه وضعفاً ولا أجبرهم على معاصيه ظلماً .

٤ - وعن الباقر والصادق عليهما السلام قالوا : ان الله ارحم بخلقه من أن يجبر خلقه على الذنوب ثم يعذبهم عليها والله اعز من ان يريد امراً فلا يكون .

٥ - وعن الصدوق (ره) في العلل باسناده عن الصادق عليه السلام انه سئل لم خلق الله الخلق فقال ان الله تبارك وتعالى لم يخلق خلقه عبثاً ولم يتركهم سدى ، بل خلقهم لظهار قدرته ولتكليفهم طاعته . فيستوجبوا بذلك رضوانه . وما خلقهم ليجلب منهم منفعة ولا ليدفع بهم مضرة ، بل خلقهم لينفعهم ويوصلهم الى نعيم الابد .

٦ - وعن علي بن موسى الرضا عليه السلام قال الله احكم من ان يهمل عبده ويكله الى نفسه .

٧ - عن الصادق عليه السلام قال : ما من امر يختلف فيه اثنان الا وله اصل في كتاب الله تعالى ولكن لم تبلغه عقول الرجال .

٨ - وفي الكافي عن الباقر عليه السلام قال : ان الله تبارك وتعالى لم يدع شيئاً يحتاج اليه الامة الا انزله في كتابه وبينه لرسوله «ص» الحديث .

٩ - وعنه عليه السلام قال : ان الله تبارك وتعالى انزل في القرآن بيان كل شيء والله ما ترك شيئاً يحتاج اليه العباد حتى لا يستطيع عبد ان يقول لو كان هذا انزل في القرآن الا وقد انزله الله تعالى فيه .

١٠ - وفي العيون عن الرضا عليه السلام قال : جهل القوم وخدعوا عن دينهم ان الله لم يقبض نبيه حتى اكمل له الدين وانزل عليه القرآن فيه بيان كل شيء وتفصيل كل شيء ، وبين فيه الحلال والحرام والحدود والاحكام وجميع ما يحتاج اليه فقال عز وجل ﴿ ما فرطنا في الكتاب من شيء ﴾ .

١١ - عن امير المؤمنين عليه السلام في نهج البلاغة في حديث اختلاف العامة في الفتيا في كلام له عليه السلام قال ام انزل الله ديناً ناقصاً فاستعان بهم على اتمامه ، ام كانوا شركاء له فعليهم ان يقولوا ، وعليه ان يرضى ، أم انزل الله ديناً تاماً فقصر الرسول «ص» في تبليغه وادائه ، والله يقول ﴿ ما فرطنا في الكتاب من شيء وفيه تبيان كل شيء ﴾ .

١٢ - عن الصادق عليه السلام قال : ولدني رسول الله «ص» وانا اعلم بكتاب الله وفيه بدء الخلق وما هو كائن الى يوم القيامة ، وفيه خبر السماء وخبر الارض ، وخبر الجنة وخبر النار ، وخبر ما كان وخبر ما هو كائن اعلم ذلك كما انظر الى كفي ان الله يقول ﴿ فيه تبيان كل شيء ﴾ .

١٣ - عن كامل بن ابراهيم المدني حين وجهه قوم من المفوضة والمجبرة الى ابي محمد الحسن العسكري عليه السلام ليسأله عن مقالتهم الى ان قال « فسلمت وجلست الى باب عليه ستر مرخى فجاءت الريح فكشفت طرفه فاذا انا بفتى كأنه فلقة قمر رباعي أو خماسي . فقال يا كامل بن ابراهيم فأقشعررت من ذلك فألهمت ان قلت لبيك يا سيدي فقال عليه السلام : جئت الى ولي الله وحجته وبابه تسأله هل يدخل الجنة الا من عرف معرفتك وقال بمقالته فقلت : اي والله قال : اذن والله يقل داخلها والله انه ليدخلها قوم يقال لهم الحقيقة قلت : يا سيدي ومن هم ؟ قال : قوم من حبهم لعلي يحلفون بحقه ولا يدرون ما حقه وفضله ، ثم سكت عليه السلام عني ساعة ثم قال وجئت تسأل عن مقالة المفوضة ، كذبوا بل قلوبنا أوعية لمشية الله ، فاذا شاء شئنا والله يقول وما تشاؤون الا ان يشاء الله ثم رجع الستر الى حاله فلم استطع كشفه ، فنظر الى ابو الحسن مبتسماً فقال : يا كامل ما جلوسك ؟ قد انباك بحاجتك الحجة من بعدي ، فقممت وخرجت ولم اعاينه بعد ذلك .

فقول الحجة عجل الله فرجه وعليه السلام كذبوا بل قلوبنا اوعية لمشية الله الى آخر الحديث انما نريد ونفعل من التغيرات والتصرفات والتبديلات في ملك الله سبحانه كلها بمشيئة الله وارادته لا بمشيئتنا وارادتنا مستغنيين في ذلك كما تزعمه المفوضة وتمتقده فينا فالامام عجل الله تعالى فرجه الشريف يكذبهم في دعواهم .

١٤ - في العيون عن الرضا عليه السلام انه قال : من زعم ان الله عز وجل فوض امر الخلق والرزق الى حججهم عليهم السلام فقد قال بالتفويض والقائل بالجبر كافر والقائل بالتفويض مشرك .

١٥ - عن أبي عبد الله عليه السلام سأل رجل قال جعلت فداك يا بن رسول الله اجبر الله العباد على المعاصي ؟ فقال : الله اعدل من ان يجبرهم ثم يعذبهم عليها ، فقال له : جعلت فداك مفوض الى العباد فقال عليه السلام : لو فوض اليهم لم يحصرهم بالامر والنهي .

١٦ - عن المعلى بن محمد عن الحسن بن علي الوشاء عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال : سألته فقلت : الله فوض الامر الى العباد فقال عليه السلام : الله اعز من ذلك .

١٧ - وعن النبي «ص» مستفيضاً قال : جف القلم ، اعملوا فالكل ميسر لما خلق له .

١٨ - عن ثقة الاسلام في الكافي عن علي بن حنظلة ، عن الصادق عليه السلام قال : يسلك بالسعيد في طريق الاشقياء حتى يقول الناس ما اشبهه بهم بل هو منهم ثم تداركه السعادة ، وقد يسلك بالشقي طريق السعداء ، حتى يقول الناس ما اشبهه بهم بل هو منهم ثم تداركه الشقاوة ، ان من كتبه الله سعيداً وان لم يبق من الدنيا الا فواق ناقة ختم الله له السعادة .

ولهذا يقال عن السر في اختلاف الناس في السعادة والشقاوة : ان الانسان عبارة عن مجموع الجوهرين ، النفس والبدن ولكل واحد منهما طريقان طريق الخير وطريق الشر ، فطريق الخير للأول : العقائد الصحيحة والاخلاق المرضية ، وللثاني : الاعمال الحسنة ، وطريق الشر للأول ، العقائد الباطلة والاخلاق الرديئة ، وللثاني هي : الاعمال القبيحة فان استقام هذان الجوهران في شخص دائماً كما في الانبياء والاوصياء كان سعيداً مطلقاً محبباً لله تعالى دائماً غير مبغوض ابداً ، وان لم يستقم شيئاً منهما ابداً كان شقياً مطلقاً ، مبغوضاً ابداً غير محبوب اصلاً ، وان استقام الأول دائماً دون الثاني كان هو محبباً دائماً غير مبغوض ابداً لان الجوهر الاول اولى بالحقيقة الانسانية بل هو الانسان حقيقة وكان عمله مبغوضاً ، وان استقام الثاني دون الاول كان هو مبغوضاً وعمله محبباً وان استقام كل واحد منهما في وقت دون آخر يعتبر حاله

في الخاتمة فان استقاما او استقام الاول وحده كان عند الله محبوباً وكان عمله مبعوضاً وان استقام الثاني اولم يستقم شيء منهما كان هو عند الله مبعوضاً وكان عمله محبوباً وكلما كان العمل وحده مبعوضاً امكن ان تداركه التوبة او المصيبة او البرزخية او الشفاعة او العفو ومما ذكرنا ظهر ان الكافر الذي يؤمن محبوب عند الله في عالم الغيب والمؤمن الذي يكفر مبعوضاً ابدا لا يقال هذا ينافي قوله تعالى ﴿ لقد رضي الله عن المؤمنين اذ يبايعونك تحت الشجرة ﴾ فان هؤلاء كانوا محبوبين عند الله تعالى لان الرضا عنهم يوجب المحبة ثم صار بعضهم مبعوضاً بالنفاق في حال حياته «ص» وبعضهم بالخلاف بعده لانا نقول : الرضا متعلق بالمؤمنين وكون هؤلاء من المؤمنين عند المبايعة ممنوع ، وعلى تقدير التسليم ما كان الرضا مشروط بالوفاء وعدم النكث كما يدل عليه قوله تعالى : ﴿ فمن نكث فإنا نكث على نفسه ﴾ وهؤلاء لما نكثوا علم انهم فقدوا شروط المحبة ، وقال المحدث الكاشاني : ان السر في تفاوت النفوس في الخير والشر ، واختلافها في السعادة والشقاوة هو اختلاف السعادات وتنوع الحقائق فان المواد السفلية بحسب الخلقة والماهية متباينة في اللطافة والكشافة ، وامزجتها مختلفة في القرب والبعد من الاعتدال الحقيقي والارواح الانسية التي بازائها مختلفة بحسب الفطرة الاولى في الصفاء والكدورة والقوة والضعف ، مرتبة في درجات القرب والبعد من الله تعالى لما تقرر وتحقق ان بازاء كل مادة ما يناسبها من الصور ، فاجود الكمالات لآتم الاستعدادات وأحسنها لا نقصها كما اشير اليه بقوله عليه السلام : الناس معادن كمعادن الذهب والفضة خبارهم في الجاهلية خبارهم في الاسلام ، فلا يمكن لشيء من المخلوقات ان يظهر في الوجود ذاتاً وصفة وفعل الا بقدر خصوصية قابليته واستعداده الذاتي ، ووجه آخر وهو انه قد ثبت ان لله عز وجل صفات واسماء متقابلة هي من اوصاف الكمال ونعوت الجلال، ولها مظاهر متباينة بها يظهر اثر تلك الاسماء ، فكل اسم من الاسماء يوجب تعلق ارادته سبحانه وقدرته الى ايجاد مخلوق يدل عليه من حيث اتصافه بتلك الصفة ، فلذلك اقتضت رحمة الله عز وجل ايجاد المخلوقات كلها لتكون مظاهر لاسمائه الحسنی ومجالي لصفاته العليا مثلا لما كان قهارا اوجد

المظاهر القهرية التي لا يترتب عليها الا اثر القهر من الجحيم وساكنيه والرزق ومتناوليّه ، ولما كان عفواً أوجد مجالي للعفو والغفران يظهر فيها آثار رحمته ، وقس على هذا ، فالملائكة ومن ظاهاهم من الأخيار وأهل الجنة مظاهر اللطف ، والشياطين ومن والاهم من الاشرار وأهل النار مظاهر القهر ، ومنها تظهر السعادة والشقاوة ، فمنهم شقي وسعيد فظهر ان لا وجه لاسناد الظلم والقبائح الى الله تعالى ، لأن هذا الترتيب والتميز من وقوع فرق في طريق اللطف وآخر في طريق القهر من ضروريات الوجود والايجاد ، ومن مقتضيات الحكمة والعدالة ومن هنا قال بعض العلماء ، ليت شعري لم لا ينسب الظلم للملك المجازي حيث يجعل بعض من تحت تصرفه وزيراً قريباً ، وبعضهم كناساً بعيداً لأن كل منهما من ضروريات مملكته وينسب الظلم الى الله تعالى في تخصيص كل من عبيده بما خصص ، مع ان كل منهما ضروري في مقامه .

١٩ - وفي الاحتجاج عن الشمالي انه قال ابو جعفر عليه السلام للحسن البصري اياك ان تقول بالتفويض فان الله عز وجل لم يفوض الامر الى خلقه وهنا منه وضعفاً ولا أجبرهم على معاصيه ظلماً .

٢٠ - وفي احتجاج الطبرسي عن علي بن احمد قال : اختلف جماعة من الشيعة في ان الله تعالى فوض الى الائمة عليهم السلام يخلقوا ويرزقوا ، فقال هذا محال لا يجوز على الله تعالى ، لأن الاجسام لا يقدر على خلقها غير الله وقال آخرون : بل الله اقدر الائمة على ذلك فخلقوا ورزقوا فتنازعوا في ذلك نزاعاً شديداً ، فقال قائل منهم ، مالكم لا ترجعون الى ابي جعفر عليه السلام فتسألونه عن ذلك ليوضح لكم الحق فيه فانه الطريق الى صاحب الامر ، فرضيت الجماعة بأبي جعفر ، فسلمت وأجابت الى قوله ، فكتبوا المسألة وانفذوها اليه ، فخرج من جهته توقيع نسخته ان الله هو الذي خلق الاجسام وقسم الارزاق لأنه ليس بجسم ولا حال في جسم وليس كمثله شيء وهو السميع البصير ، واما الائمة عليهم السلام فيسألون الله تعالى فيخلق ويسألونه فيرزق .

٢١ - عن ابي بصير عن الصادق عليه السلام قال : يا ابا محمد ابرء من زعم

اننا ارباب قلت : برئت منه ، فقال ابرء ممن زعم اننا انبياء فقلت برئت منه .

٢٢ - عن ابي مسكان عن الصادق عليه السلام قال : لعن الله من قال فينا ما لم نقوله في انفسنا لعن الله من ازالنا عن العبودية لله الذي خلقنا واليه مآبنا ومعادنا وبيده نواصينا .

٢٣ - عن الامام الرضا عليه السلام قال : امير المؤمنين عليه السلام لا تتجاوزوا بنا العبودية ثم قولوا فينا ما شئتم ولن تبغوا ، واياكم والغلو كغلو النصارى فاني بريء من الغالين .



مرکز تحقیقات اسلامی و علوم اسلامی



مفهوم الامر بين الامرين





قد عرفت فيما سبق ان الجبر : لغة هو الاكراه والقهر وفي علم الكلام معناه ايجاد الفعل في الانسان من غير ان يكون للانسان القدرة على الدفع والامتناع .

وعرفت ان التفويض - لغة هو ايكال فعل الشيء الى الآخرين على وجه الاستقلال في التصرف دون ان يكون للمفوض - بكسر الواو - سلطان في فعل - المفوض - بفتح الواو .

وفي علم الكلام : معناه : ان الله تعالى فوض افعال العباد اليهم يفعلون ما يشاؤون على وجه الاستقلال دون أن يكون لله سلطان على افعالهم وابعاح لهم ما يشتهون .

اما الامر بين الامرين : فهو مبدأ الوسط بين الجبر والتفويض ومعناه : - ان الله تعالى لم يجبر الانسان على الفعل بالقسر والغلبة ولم يفوض اليه الفعل على نحو الاستقلال بحيث لم يكن لله سلطان في فعل عبده وانما الامر بين امرين او منزلتين كما سيمر عليك في الاخبار .

وقد أوضحنا لقارئنا الكريم بطلان المذهبين المتقدم ذكرهما وهما « الجبر والتفويض » وذلك بالادلة القاطعة من الكتاب والسنة بما لا مزيد عليه .

اما الامر بين الامرين فان الروايات تؤيده : منها ما ورد في الحديث القدسي

قال الله تعالى - يا ابن آدم أنا أولى بحسناتك منك وأنت أولى بسيئاتك مني ، عملت المعاصي بقوتي التي جعلتها فيك .

ومنها ما ورد في حديث عن الصادق عليه السلام قال وأما الامر بين الامرين فهو ان لهداياته وتوفيقاته تعالى مدخلا في افعالهم بحيث لا يصل الى حد الالغاء والاضطرار كما ان خذلانه تعالى مدخلا في فعل المعاصي وترك الطاعات ، لكن لا بحيث ينتهي الى حد لا يقدر معه على الفعل او الترك .

ومنها عن الصادق والباقر عليه السلام وقد سئل هل بين الجبر والقدر منزلة
ثالثة ؟ قالوا : نعم اوسع ما بين السماوات والارض .

ومنها ما ورد عن الصادق عليه السلام وقد سئل عن الجبر والقدر فقال :
(عليه السلام) لا جبر ولا قدر ولكن منزلة بينهما فيها الحق التي بينهما لا يعلمها
الا العالم او من علمها اياه العالم .

ومنها ما ورد في التوحيد عن المفضل عن الصادق عليه السلام قال لا جبر
ولا تفويض ، بل امر بين امرين قال : قلت : ما امر بين امرين قال : - مثل ذلك
مثل رجل رأته على معصية فنهته فلم ينته فتركته ففعل تلك المعصية ، فليس
حيث لم يقبل منك فتركته كنت أنت الذي امرته .

ومنها ما ورد عن معاوية الشامي قال : دخلت على الامام علي بن موسى
الرضا عليه السلام في مرو قلت : يا بن رسول الله روى عن الصادق جعفر بن محمد
انه قال لا جبر ولا تفويض بل امر بين امرين فما معناه ؟ قال عليه السلام من زعم ان
الله يفعل افعالنا ثم يعذبنا عليها فقد قال بالجبر ، ومن قال ان الله فوض امر الخلق
والرزق الى حجه عليهم السلام فقد قال بالتفويض ، فالقائل بالجبر كافر ، والقائل
بالتفويض مشرك ، فقلت يا بن رسول الله فما امر بين امرين ؟ فقال عليه السلام
« وجود السبيل الى اتيان ما أمروا به ، وترك ما نهوا عنه . فقلت له هل لله مشيئة
وارادة في ذلك ؟ فقال عليه السلام « اما الطاعات فمشيئته فيها الامر بها والرضا لها
والمعاونة عليها ، واردة الله ومشيئته في المعاصي النهي عنها والسخط عليها

قلت : فله فيها القضاء ؟ قال عليه السلام نعم الحكم عليهم بما يستحقونه على افعالهم من الثواب والعقاب في الدنيا .

ومنها أنه قيل للصادق عليه السلام أجبر الله العباد على المعاصي قال عليه السلام لا قيل له : ففروض اليهم الامر قال عليه السلام لا قلت فماذا ؟ قال عليه السلام لطف من ربك يبين ذلك .

وعن الصادق والباقر عليهما السلام حين سئلا هل بين الجبر والقدر منزلة ثالثة ، قالوا اوسع ما بين السماء والارض .

ومنها ما ورد عن أحمد بن أبي نصر قال : قلت لأبي الحسن الرضا عليه السلام ان بعض اصحابنا يقولون بالجبر ، وبعضهم يقولون بالاستطاعة ، قال : فقال عليه السلام اكتب بسم الله الرحمن الرحيم قال علي بن الحسين عليه السلام ، قال الله عز وجل : يا بن آدم بمشييتي كنت الذي تشاء ، وبقوتي اديت الى فرائضي ، وبنعمتي قويت على معصيتي جعلتك سميعاً بصيراً ، ما اصابك من حسنة فمن الله وما اصابك من سيئة فمن نفسك ، وذلك اني اولى بحسناتك منك وانت اولى بسيئاتك مني ، وذلك اني لا اسئل عما افعل وهم يسئلون وقد نظمت لك كل شيء تريد .

ومنها ما ورد عن تحف العقول كتب علي بن محمد الى شيعة من اهل الاهواز كتاباً مفصلاً وهو مشحون بالتحقيقات مشتمل على البرهان لاثبات الامر بين الامرين ، ولغيره من المطالب الدقيقة . نذكر بعض ما رواه عن آباءه عليهم السلام قال عليه السلام فانا نبدأ بقول الصادق عليه السلام لا جبر ولا تفويض ولكن منزلة بين المنزلتين ، وهي صحة الخلقة وتخلية السرب والمهلة في الوقت والزاد مثل الراحة والسبب المهيج للفاعل على الفعل ، فهذه خمسة اشياء جمع بها الصادق عليه السلام جوامع الفصل . ثم في آخر الرسالة فسر كلام الصادق عليه السلام ففسر صحة الخلقة بكمال الخلق للانسان ، وبكمال الحواس وثبات

العقل والتمييز واطلاق اللسان بالنطق . وفسر تخلية السرب ، بأنه الذي ليس عليه رقيب يمنعه العمل مما امر الله به . وفسر المهلة في الوقت : بالفعل الذي يتمنع به الانسان من احد يجب عليه المعرفة الى أجل الوقت ، وذلك من وقت تميزه وبلوغ الحلم الى ان يأتيه اجله ، وفسر الزاد بالجدة والبلغة التي يستعين بها الانسان على ما امر الله تعالى به ، مثل الراحة في الحج وفسر السبب المهيج بالسنة التي هي داعية الانسان الى جميع الافعال وما اشتهاه القلب .

وبالجملة فان الروايات في ذلك كثيرة لا يمكن حصرها في هذا المختصر ، وقد اخذنا منها مقدار الحاجة والامر المهم الذي تجدر الاشارة اليه : هو ما معنى الامر بين الامرين على وجه التقريب .

الروايات تشير الى انه امر دقيق ، لا يعلمه الا العالم او من علمه اياه العالم ، كما في خبر صالح بن سهل ، وسر الله كما في النبوي ، وبمعناها اخبار اخر ...

وقد حار فكر الفخر الرازي فيه : فقال حال هذه المسألة عجيبة ، فان الناس كانوا فيها مختلفين ابدا ، بسبب ان ما يمكن الرجوع فيها اليه متعارضة متدافعة ، ثم ذكر جملة من ادلة الطرفين ، ثم قال واما الدلائل السمعية وكذا الاوضاع والحكايات متدافعة من الجانبين ، حتى قيل : ان وضع النرد على الجبر ووضع الشطرنج على القدر، ومثله في الاعتراف بالشك والحيرة محي الدين ابن العربي في محكي الفتوحات .

اما علمائنا الاكابر فلهم في تحقيقه المسالك التالية :

« الاول » ان معنى امر بين امرين ، هو ان الله اقدر الخلق على افعالهم ، وممكنهم من اعمالهم وحد لهم الحدود في ذلك ، ونهاهم عن القبائح بالزجر والتخويف والوعد والوعيد ، فلم يكن بتمكينهم من الاعمال مجبراً لهم عليها ولم يفرض الاعمال اليهم لمنعهم من أكثرها ، ووضع الحدود لهم فيها ، وأمرهم بحسنها ونهاهم عن قبيحها فهذا هو الفصل بين الجبر والتفويض وهذا القول

« الثاني » ان معنى امرين امرين هو ان الاسباب القريبة للفعل بقدرة العبد والاسباب البعيدة كآلات والادوات والجوارح والاعضاء والقوى بقدرة الله سبحانه وتعالى ، فقد حصل الفعل بمجموع القدرتين وأرد عليه : ان هذا التفويض بهذا المعنى لم يقل به احد حتى يحتاج الى نفيه .

« الثالث » ان المراد بالامر بين الامرين كون بعض الاشياء باختيار العبد - وهي الافعال التكليفية وبعضها بغير اختياره - كالصحة والمرض والنوم واليقظة واشباهها .

« الرابع » ان المراد بالامر بين الامرين ان الله تعالى جعل عباده مختارين بالفعل والترك مع قدرته على صرفهم عما يختارون ، وعلى جبرهم على فعل ما يفعلون ، وهو حسن الا ان الامر بين الامرين ادق من ذلك .

« الخامس » ما ذكره المحدث الكاشاني في الوافي قال رضوان الله عليه : ان الآراء اربعة اثنان فاسدان وهما الجبر والتفويض ، اللذان بهما يهلك كثير من الناس ، واثنان دائران حول التحقيق ، ومرجعهما الى الامر بين الامرين ، واحدهما أقرب الى الحق والقبول وابعد من الاوهام والعقول ، وهو طريق اهل الشهود العارفين بأسرار الاخبار والآخر بالعكس وهو طريقة اهل العقول والانظار فبيان الاول عسير لغموضه جداً فلنطوه طياً ، ونكتفي بالبيان الثاني ، وان لم نعتقه لتضمنه اكثر ما يترتب على الجبر من المفساد الا انه يخرج عقول الخواص عن بعض اسباب الحيرة فلهذا مال اليه فحول العلماء ، ولنذكر في بيان ما ذكره بعض المحققين موافقاً لما حققه المحقق الطوسي نصير الملة والدين قدس سره في بعض رسائله المعمولة في ذلك قال : قد ثبت انما يوجد في هذا العالم فقد قدر بهيته وزمانه في عالم آخر فوق هذا العالم قبل وجوده ، وقد ثبت ان الله تعالى قادر على جميع الممكنات ولم يخرج شيئاً من الاشياء عن مصلحته وعلمه وقدرته وايجاده بواسطة او بغير واسطة والا لم يصلح لمبدئية الكل ، فالهداية والضلال والايمان والكفر والخير والشر والنفع والضرر وسائر المتقابلات كلها متجهة الى

قدرته وتأثيره وعلمه وإرادته ومشيته اما بالذات او بالمعرض فأعمالنا وافعالنا كسائر الموجودات وافاعيلها بقضائه وقدره هي واجبة الصدور منا بذلك ولكن يتوسط اسباب وعلل من ادراكاتنا واراداتنا وحركاتنا وسكناتنا وغير ذلك من الاسباب العالية الغائبة عن علمنا وتدبيرنا الخارجة عن قدرتنا وتأثيرنا فاجتماع تلك الامور التي هي الاسباب والشرائط مع ارتفاع الموانع علة تامة يجب عندها وجود ذلك الامر المدبر والمقضي المقدر ، وعند تخلف شيء منها او حصول مانع يبقى وجوده في حيز الامتناع ويكون ممكناً وقوعياً وقديماً بالقياس الى كل واحد من الاسباب الكونية ولما كان من جملة الاسباب وخصوصاً القربة منها ارادتنا وتفكرنا وتخيّلنا بالجملة ما نختار به احد طرفي الفعل والترك فالفعل اختياري لنا فان الله تعالى اعطانا القوة والقدرة والاستطاعة ليلونا اينما احسن عملاً مع احاطة علمه فوجوبه لا ينافي امكانه واضطرارته لا تدافع كونه اختياريّاً ، كيف وانه ما وجب الا بالاختيار .

ولا شك ان القدرة والاختيار كسائر الاسباب من الادراك والعلم والارادة والتفكير والتخيّل وقواها وآلاتها كلها بفعل الله تعالى لا بفعلنا واختيارنا ، والا لتسلسلت القدرة والارادة الى غير نهاية وذلك لأننا وان كنا بحيث ان شئنا فعلنا ، وان لم نشأ لم نفعل ، بل اذا شئنا فلا تتعلق مشيئتنا بمشيئتنا بل بغير مشيئتنا فليست المشيئة الينا اذ لو كانت الينا لاحتجنا الى مشيئة اخرى سابقة . وتسلسل الامر الى غير نهاية ومع قطع النظر الى استحالة التسلسل نقول : جملة مشيئتنا غير المتناهية بحيث لا يشذ منها مشيئة لا تخلو اما ان يكون وقوعها بسبب امر خارج عن مشيئتنا او بسبب مشيئتنا ، والثاني باطل لعدم امكان مشيئة اخرى خارجة عن تلك الجملة ، والاول هو المطلوب ، فقد ظهر ان مشيئتنا ليست تحت قدرتنا كما قال عز وجل ، وما تشاؤون الا ان يشاء الله فإذا نحن في مشيئتنا مضطرون ، وانما تحدث المشيئة عقيب الداعي ، وهو تصور الشيء الملاثم تصوراً ظنياً ، او تخيّلياً ، او علمياً ، فاننا اذا ادركنا شيء فان وجدنا ملاثمته او منافقته لنا رفعه بالوهم او ببديهة العقل انبعث منا شوق الى جذبته او دفعه ، وتأكد هذا الشوق وهذا هو العزم الجازم المسمى بالارادة ، واذا انضمت الى القدرة التي هي هيئة للقوة

الفاعلة انبعثت تلك القوة لتحريك الاعضاء من الادوية من العضلات وغيرها ، فيحصل الفعل فاذا اذا تحقق الداعي للفعل الذي تبعث منه المشيئة تحققت المشيئة ، فاذا تحققت المشيئة التي تصرف القدرة الى مقدورها انصرفت القدرة لا محالة ، ولم يكن لها سبيل الى المخالفة فالحركة لازمة ضرورة بالقدرة ، والقدرة محركة ضرورة عند انجزام المشيئة ، والمشية تحدث ضرورة في القلب عقيب الداعي ، فهذا ضروريات يترتب بعضها على بعض وليس لنا ان ندفع وجودشيء منها عند تحقق سابقه فليس يسكن لنا ان ندفع المشيئة عند تحقيق الداعي للفعل ، ولا انصراف القدرة الى المقدور بعدها ، فنحن مضطرون من الجميع ، فنحن في عين الاختيار مجبورون ، فنحن اذاً مجبورون على الاختيار .

ولا يخفى ما فيه من اشتماله على مفاسد الجبر ، وايضاً ليس في فهمه وافهامه كثير غموض حتى يلزم العارفين كتمانها ، وعدم الرخصة في افشائه فعلم ان الحق فيه امر آخر لا يصل اليه الا من هو اهله « وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم » .

« السادس » ان معنى الامر بين الامرين هو ان المخلوقات مع تباينها في الذوات والصفات والفعل وترتيبها في القرب والبعد من الحق الأول والذات الاحدية تجمعها حقيقة واحدة الهية جامعة لجميع حقائقها وطبقاتها لا بمعنى ان المركب من المجموع شيء واحد هو الحق سبحانه ، حاشا الجنب الالهي عن وصمة الكثرة والتركيب ، بل هو والاشياء اشياء ، بل بمعنى ان تلك الحقيقة الالهية مع انها في غاية البساطة والاحدية ينفذ نورها في اقطار السموات والارضين ، كما قال امام الموحدين أمير المؤمنين عليه السلام : مع كل شيء لا بمقارنة ، وغير كل شيء لا بمزايلة وكذلك للصفات المخلوقات جهة واحدة الهية جامعة للجميع ، فان السمع والبصر وغيرها من الصفات في اي موصوف كان هو الله سبحانه حقيقة ولذلك قال « وهو السميع البصير » اي لا غيره ، يعني ، هو السميع بعين كل سميع والبصير بعين كل بصير » وقال « وهو الحي لا اله الا هو » اي بمعنى كل حياة . وفي الحديث القدسي « في يسمع وبني يبصر » وكذلك

الافعال فانها منسوبات من ذلك الوجه الذي ينسب الى الحق بعينه فكما ان وجود زيد بعينه امر متحقق في الواقع وهو شأن من شؤون الحق سبحانه وتعالى ولمعة من لمعاته ، ومظهر من مظاهره ، فكذلك هو فاعل لما يصدر عنه بالحقيقة لا بالمجاز ومع ذلك ففعله أحد افاعيل الحق سبحانه بلا شوب قصور وتشبيه ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً كما قال الله تعالى ﴿ وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى ﴾ فأحمد ضرام أوهامك ايها الجبري فالعقل ثابت لك بمباشرتك اياه وقيامه بك ، وسكن حواسك ايها القدي فالفعل مسلوب عنك من حيث انت انت لأن وجودك اذا قطع النظر عن ارتباطه بوجود الحق فهو باطل ، فكذا فعلك اذ كل فعل متقوم بوجود فاعله ، وانظرا جميعا بعين الاعتبار في فعل الحواس كيف انمحي وانطوى في فعل النفس وتصورها في تصور النفس واتلوا جميعا قوله تعالى ﴿ قاتلوهم يعذبهم الله بأيديهم ﴾ وتصالحا بقبول الامام بالحق : لا جبر ولا تفويض بل امر بين امرين .

قال تعالى ﴿ وما تشاؤون الا ان يشاء الله ﴾ اثبت المشيئة للعبد فنفي به الجبر ؛ وجعلها بعد مشيئة الله فنفي به التفويض قال تعالى ﴿ فيما كسبت ايديكم ﴾ وما كسبت ايديهم الا بالله لا من دون الله فيكون وهنا في سلطانه ، ولا مع الله فيكون شركاً بالله ، فبيد العباد طاعة الله ومعصية الله ، الا انه لا حول عن المعصية ولا قوة على الطاعة الا بالله ولا مشيئة الا بعد مشيئة الله ، والتنزيه والحسنات والمحامد ترجع الى مقام الوحدة والتشبيه والسيئات ، والمذام ترجع الى محال الكثرة ، فسبحان من تنزه عن الفحشاء وسبحان من لا يجري في ملكه الا ما يشاء .

« السابع » ان معنى امر بين الامرين هو ان لهداياته وتوفيقاته تعالى مدخلاً في فعالهم بحيث لا يصل الى حد الالغاء والاضطرار كما ان لخذلانه سبحانه مدخلاً في فعل المعاصي وترك الطاعات لكن لا بحيث ينتهي الى حد لا يقر معه على الفعل او الترك وهذا امر يجده الانسان من نفسه في احواله المختلفة ، وهو مثلاً ان يأمر السيد عبده بشيء يقدر على فعله وفهمه ذلك ووعدته على فعله شيئاً من

الثواب وعلى تركه قدراً من العقاب فلو اكتفى عبده بذلك ولم يزد عليه مع علمه بأنه لا يفعل . بمحض ذلك لم يكن معلوماً عند العقلاء لو عاقبه على تركه ولا ينسب عندهم الى الظلم ولا يقول عاقل : انه اجبره على ترك الفعل ولو لم يكتف السيد بذلك وزاد في الطافه الوعد باكرامه والوعيد على تركه ، وأكد ذلك ببعث من يحثه على الفعل ، ويرغبه فيه ويحذره على الترك ثم فعل ذلك بقدرته واختياره ، فلا يقول عاقل انه جبره على الفعل ، واما فعل ذلك بالنسبة الى قوم وتركه بالنسبة الى آخرين فيرجع الى حسن اختيارهم ، وصفاء طويتهم ، وسوء اختيارهم ، وقبح سريرتهم او الى شيء لا يصل اليه علمنا فالقول بهذا لا يوجب الظلم اليه سبحانه بأن يقال جبرهم على المعاصي ثم عذبهم عليها كما يلزم الاولين ، ولا عزله تعالى عن ملكه واستقلال العباد بحيث لا مدخل لله في افعالهم فيكونون شركاء لله في تدبير عالم الوجود كما يلزم الآخرين ويدل على هذا الوجه اخباراً كثيرة مما قدما ذكره وهذا المسلك جيد لا غبار عليه ولا يأتيه الباطل من خلفه ولا من بين يديه .

« الثامن » ان معنى الامر بين الامرين انه (يعني العباد) ليسوا بحيث ما شاؤوا صنعوا بل فعلهم معلق على ارادة حادثة متعلقة بالتخلية او بالصرف ، وفي كثير من الاحاديث ان تأثير السحر موقوف على اذنه تعالى ، وكان السر في ذلك انه لا يكون شيء من طاعته او معصيته او غيرها - كالافعال الطبيعية الا باذن جديد منه تعالى فيتوقف حينئذ كل حادث على الاذن توقف المعلول على شروطه لا توقفه على سببيه .

« التاسع » ان معنى امر بين امرين : هو ان فعل الانسان واقع بمجموع القدرتين والارادتين والتأثيرين من الانسان ومن الله تعالى ، والانسان لا يستقبل في ايجاد فعله بحيث لا مدخل لقدرة الله فيه اصلاً ، بمعنى انه اقدر الانسان على فعله بحيث يخرج عن يده ازقة الفعل المقدور للانسان مطلقاً كما ذهب اليه المفوضة او لا تأثير لقدرته فيه وان كان قادراً على طاعة العاصي جبراً لعدم تعلق ارادته بجبره في افعاله الاختيارية كما ذهب اليه المعتزلة ، وهذا ايضاً نحو من التفويض وقول

بالقدر وبطلانه ظاهر ، كيف ولقدرة خالق الانسان وموجده تأثير في فعل الانسان بلا شبهة ، كما يحكم به الحدس الصائب ، وليس قدرة الانسان بحيث لا تأثير له في فعله اصلاً سواء كانت كاسبه كما ذهب اليه الاشعري ويؤول مذهبه الى الجبر كما يظهر بأدنى تأمل ، ام لا يكون كاسبه ايضاً بمعنى ان لا تكون له قدرة واختيار اصلاً بحيث لا فرق بين مشي زيد وحركة المرتعش كما ذهب اليه الجبرية وهم الجهمية .

« العاشر » ما روى مسنداً الى الامام علي بن موسى الرضا عليه السلام وحاصله : ان معنى الامر بين الامرين هو وجود السبيل الى اتيان ما امر به العباد وترك ما نهوا عنه ، وان جميع افعالهم بمشيئته تعالى وقضائه ، وان مشيئته في الطاعات الامر بها والمعاونة عليها . . . وفي المعاصي النهي عنها والخذلان عليها ، وان القضاء هو الحكم عليهم بما يستحقون على افعالهم من الثواب والعقاب ، ويؤيد ذلك ما قاله الشيخ المفيد (ره) في « شرح اعتقاد الصدوق » . . قال الشيخ ابو جعفر (ره) اعتقادنا في ذلك قول الصادق عليه السلام لزراعة حين سألته فقال : (ما تقول يا سيدي في القضاء والقدر) قال : (اقول ان الله تعالى اذا جمع العباد يوم القيامة سألهم عما عهد اليهم ، ولم يسألهم عما قضى عليهم) .

« الحادي عشر » ما نقل عن المحقق السيزراري انه قال : واما بيان الامر بين الامرين فهو بمقتضى ان ذوات الاسباب لا تعرف الا بأسبابها يتوقف على معرفة كيفية الخلق بالخالق ومعية وجه الله ووجه النفس ، فما لم يعلم انه كيف وجد الممكن لم يعلم انه كيف ايجاده . . . ان كل وجود ذو وجهين وجه الى الرب ووجه الى النفس . . . الفعل بسيط محض في عين كونه اختياراً بحتاً ، واختيار بحت في عين كونه تسخييراً محضاً .

وهذا مسلك يومي الى اسباب الفعل البعيدة الخارجة عن نطاق اختيار المكلف وهذه ناحية من نواحي مسلك شيخ الطائفة الذي عن قريب سوف نبينه ان شاء الله .

« الثاني عشر » ما نقله محمد الجواد الجزائري وغيره في كتابه فلسفة الامام الصادق عن مولانا المحقق شيخ الطائفة ابي جعفر الطوسي (ره) قال في بيان الجبر والاختيار من (رسالة العلم) انه لا شك عند الاسباب يجب الفعل وعند فقدانها يمتنع ، فالذي ينظر الى الاسباب الاول ، ويعلم بانها ليست بقدرة الفاعل ولا بارادته . . يحكم بالجبر ، وهو غير صحيح مطلقاً ، لأن السبب القريب يحكم بالاختيار وهو ايضاً ليس بصحيح مطلقاً ، لأن الفعل لم يحصل بأسباب كلها مقدورة ومرادة والحق ما قاله عالم اهل البيت (لا جبر ولا تفويض ولكن امرين امرين) .

قال : وحاصل كلام الشيخ (ره) ان ارادة الانسان علة قريبة بفعله ، واردة المبدع الاول تعالى المنتهية اليها الاسباب البعيدة . . . علة بعيدة له ، والفعل موقوف على مجموع الارادتين والاشعري قصر نظره على العلة البعيدة فقال بالجبر والمعتزلي قصره على القريبة ، فقال بالتفويض .

« الثالث عشر » ان معنى الامر بين الامرين كون بعض الاشياء باختيار الانسان وهي الافعال التكليفية - وبعضها بغير اختياره كالصحة والمرض والنوم واليقظة واشباهها .

ومجمل القول : فالمذاهب والاقوال في بيان الامر بين الامرين كثيرة جدا : قال بعض الاكابر وفي ذلك دلالة واضحة على غموضه ودقته وصدق من ذهب الى انه لا يكشف عنه المقال غير الخيال بل يحتاج من يريد معرفته الى ان يصير من اهل المكاشفة والمشاهدة دون المفارقة والمناظرة وحينئذ فالاولى بل المتعين الاقتصار في معناه على ما ورد في بيانه عنهم عليهم السلام لانهم اعلم بمعاني ما ورد عنهم عليهم السلام فمن ذلك ما اجاب به سلام الله عليه من استفسره عنه لما قال قال لا جبر ولا تفويض ولكن امرين امرين وقال له فماذا يا بن رسول الله «ص» قال صحة العقل وتخلية السرب والمهلة في الوقت والزاد قبل الرحلة والسبب المهيح للفاعل فهذه خمسة فاذا نقص العبد منها خلة كان العمل مطروحاً عنه بحسبه وفي الاحتجاج للفاضل المحقق الشيخ احمد بن ابي طالب الطبرسي عطر

الله مرقده عن مولانا الزكي العسكري عليه السلام فيما اجاب به في رسالته الى اهل الاهواز حين سألوهم عن الجبر والتفويض قال قال الامام الصادق عليه السلام لا جبر ولا تفويض ولكن امر بين امرين قيل فماذا يا ابن رسول الله «ص» قال صحة العقل . . الى ان قال كان العمل مطروحاً بحسبه ثم قال عليه السلام وأنا اضرب لكل باب من هذه الابواب الثلاثة وهي الجبر والتفويض والمنزلة بين منزلتين مثلاً يقرب المعنى للطالب ويسهل اليه البحث من شرحه ويشهد به القرآن بمحكم آياته وتحقيق تصديقه عند ذوي الالباب وبالله العصمة والتوفيق . ثم قال عليه السلام فأما الجبر فهو قول من زعم ان الله عز وجل جبر العباد على المعاصي وعاقبهم عليها . ومن قال بهذا القول فقد ظلم الله وكذبه ورد عليه قوله - ولا يظلم ربك احداً - وقوله عز وجل ذلك بما قدمت يداك وان الله ليس بظلام للعبيد . مع أي كثرة في مثل هذا فمن زعم انه مجبور على المعاصي فقد احوال بذنبه على الله عز وجل وظلمه في عقوبته له - ومن ظلم ربه فقد كذب كتابه ومن كذب كتابه لزمه الكفر باجماع الامة . والمثل المضروب في ذلك مثل رجل ملك عبداً مملوكاً لا يملك الا نفسه ولا يملك عرضاً من عرض الدنيا ويعلم مولاه ذلك منه فأمره على علم منه بالمصير الى السوق لحاجة يأتيه بها ولا يملكه عن ما يأتيه به وعلم المالك ان على الحاجة رقيقاً لا يطعم احداً في اخذها منه الا بما يرضي به من الثمن . وقد وصف مالك هذا العبد نفسه بالعدل والنصفة واطهار الحكمة ونفي الجور فأوعد عبده ان لم يأتيه بالحاجة ان يعاقبه . فلما صار العبد الى السوق حاول الى اخذ الحاجة التي بعثه اليها فوجد عليها مانعاً يمنعه الا بالثمن ولا يملك العبد ثمنها فانصرف الى مولاه خائباً بغير قضاء حاجته فاغتاض مولاه بذلك وعاقبه بذلك فانه كان ظالماً متعدياً مبطلاً لما وصف عن عدله وحكمته ونصفته وان لم يعاقبه كذب نفسه . اليس يجب ان لا يعاقبه ؟ والكذب والظلم يتفیان العدل والحكمة - تعالى الله عما يقول المجبرة علواً كبيراً - ثم قال عليه السلام بعد كلام طويل فأما التفويض الذي ابطله الامام الصادق عليه السلام وخطأ من دان به فهو قول القائل ان الله عز وجل فرض الى العباد اختيار امره ونهيه واهملهم وفي هذا كلام دقيق لم يذهب الى غوره الاثمة المهدية عليهم السلام من عترة الرسول «ص» فانهم قالوا لو

فوض الله اليهم على جهة الاهمال لكان لازماً له رضى ما اختاروه واستوجبوا به منه الثواب ولم يكن عليهم فيما اجرموا العقاب اذ كان الاهمال واقعا فتصرف هذه المقالة على معنيين اما ان يكون العباد تظاهروا عليه فالزموه قبول اختيارهم بأرائهم ضرورة كره ذلك ام احب فقد لزمه الوهن او يكون جل وتقدس عجز عن تعبدهم بالامر والنهي عن ارادته ففوض امره ونهيه اليهم واجراها على محبتهم اذ عجز عن تعبدهم بالامر والنهي على ارادته فجعل الاختيار اليهم في الكفر والايمان ومثل ذلك مثل رجل ملك عبدا ابتاعه ليخدمه ويعرف له فضل ولايته ويقف عند امره ونهيه وادعا مالك العبد انه قادر / قاهر / عزيز / حكيم / فأمر عبده ونهاه ووعدته على اتباع اوامره عظيم الثواب وأوعده على معصيته اليم العقاب فخالف العبد ارادة مالكة ولم يقف عند امره ونهيه فأمر امره به أو نهى نهاه عنه لم يأتهم على ارادة المولى بل كان العبد يتبع ارادة نفسه واتبع هواه فلما رجع الى مولاه نظر الى ما اتاه فاذا هو خلاف ما أمره به فقال العبد اتكلت على تفويضك الامر الي فاتبعت هواي وارادتي لأن المفوض اليه غير محضور عليه لاستحالة اجتماع التفويض والتحضير . ثم قال عليه السلام من زعم ان الله سبحانه وتعالى فوض قبول امره ونهيه الى عبادته فقد اثبت عليه العجز وأوجب عليه قبول كل ما عملوا من خير او شر وأبطل امر الله تعالى ونهيه .

ثم قال عليه السلام ان الله تعالى خلق الخلق بقدرته وملكهم استطاعة ما تعبدهم به من الامر والنهي وقبل منهم اتباع امره ورضى بذلك منهم ونهاهم عن معصيته وذم من عصاه وعاقبه عليها والله تعالى الخيرة في الامر والنهي يختار ما يريد ويأمر به وينهي عما يكره ويثيب ويعاقب بالاستطاعة التي ملكها عبادته لاتباع امره واجتناب معاصيه ، لانه العدل ومنه النصفه والحكمة والحكومة بالغ الحجة بالاعذار والانذار واليه الصفوة يصطفي من يشاء من عبادته اصطفى محمدا «ص» وبعثه بالرسالة الى خلقه ولو فوض اختيار اموره الى عبادته لاجاز لقريش اختيار امية ابن الصلت وأبي مسعود الثقفي اذ كانا عندهم افضل من محمد «ص» لما قالوا لولا نزل هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم يعنونهما بذلك فهذا هو القول بين

القولين ليس بجبر ولا تفويض . بذلك اخبر امير المؤمنين عليه السلام حين سئله عباية بن ربيعي الاسدي عن الاستطاعة فقال امير المؤمنين عليه السلام تملكها من دون الله تعالى او مع الله (تعالى) فسكت عباية فقال له يا عباية قال وما اقول قال عليه السلام ان قلت تملكها مع الله قتلتك وان قلت تملكها من دون الله تعالى الذي يملكها من دونك فان ملكها كان ذلك من عطائه تعالى وان سلبها كان ذلك من بلائه وهو الملك لما ملك والمالك لما عليه اقدرك اما سمعت الناس يستلون الحول والقوة حيث يقولون لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم فقال لنا على طاعة الله الا بعون الله فوثب الرجل وقبل يديه ورجليه الى آخر الخبر بطوله وفيما سلف فما امر بين امرين قال عليه السلام وجود السبيل الى اتيان ما امروا به وترك ما نهوا عنه ويظهر من بعض الاخبار عنهم عليهم السلام ان حقيقة امر بين امرين هي ان لهداياته تعالى وتوفيقاته مدخلا في الافعال لكن لا يؤدي ذلك الى حد الالقاء كما ان لخذلانه مدخلا في فعل المعاصي وترك الطاعات لكن لا بحيث ينتهي الى حد لا يقدر معه على الفعل والترك .

والاخبار في بيان معنى ذلك وان اختلفت لفظا الا انها عند التأمل واعطاء النظر حقه متقاربة معنى ومع كونها كذلك فانما هي بيان لذلك منهم عليهم السلام بحسب ما تطيقه القوى والافهام والا فادراك كنه ذلك لغيرهم كما هو امر دونه خروط القناد وهذا ظاهر لمن له ادنى مسكة بالاخبار .

وقد ظهر لك بما تلوناه عليه رجحان قول من ذهب الى ان القضاء والقدر بالنسبة الى الافعال هو وجود السبيل الى اتيان ما امروا به وترك ما نهوا عنه .

ويؤيده ما رواه الشيخ المقدس المدقق النبيل ابو الفتح محمد بن علي بن عثمان في كتاب كنز الفوائد ان الحسن البصري كتب الى الامام الحسن بن علي عليه السلام من الحسن البصري الى الحسن ابن رسول الله عليه السلام اما بعد فانكم معاشر بني هاشم الفلك الجارية في اللجج الغامرة مصاييح الدجى واعلام الهدى والائمة القادة الذين من اتبعهم نجا والسفينة التي يؤول اليها المؤمنون وينجوا فيها المتمسكون قد كثر يابن رسول الله «ص» عندنا الكلام في القدر واختلافنا في

الاستطاعة فعلمنا ما الذي عليه رأيك ورأى آباءك فانكم ذرية بعضها من بعض من علم علمتم وهو الشاهد عليكم وانتم الشهداء على الناس والسلام .

فأجابه صلوات الله وسلامه عليه من الحسن بن علي عليه السلام الى الحسن البصري اما بعد فقد انتهى الي كتابك عند حيرتك وحيرة من زعمت من امتنا وكيف ترجعون الينا واتم معنا بالقول دون العمل واعلم انه لولا ما تناهي الي من حيرتك وحيرة الامة من قبلك لامسكت عن الجواب ولكني الناصح ابن الناصح الامين والذي انا عليه انه من لم يؤمن بالقدر خيره وشره فقد كفر ومن حمل المعاصي على الله فقد فجر ان الله سبحانه لا يطاع باكراه ولا يعصى بغلبة ولا اهمل العباد من الملكة ولكنه عز وجل المالك لما ملكهم والقادر على ما عليه اقدرهم فان اتمروا بالطاعة لم يكن الله تعالى لهم صادا ولا عنها مانعا وان اثمروا بالمعصية شاء سبحانه ان يمن عليهم فيحول بينهم وبينها فعل وان لم يفعل فليس هو حملهم عليها اجبارا ولا الزمهم بها اكراها بل احتجاجة عز ذكره عليهم عرفهم وجعل لهم السبيل الى فعل ما دعاهم اليه وترك ما نهاهم عنه والله الحجة البالغة .

هذا ما وقفت عليه من تحقيقات فحول العلماء حول الامر بين الامرين ومن اراد التوسع في ذلك فليرجع الى الكتب المطولة فان فيها ما يحتاجه الطالب ، ويعجبني وانا في نهاية المطاف من حديثي حول الجبر والتفويض ان اذكر لقارىء الكريم هذه اللطيفة عن البهلول :

ان البهلول بن عمر الكوفي كان من اهل الموالاته والتشيع لأهل البيت عليهم السلام عن بصيرة نافذة ، وروى انه من اصحاب الامين الصادق وابنه الكاظم عليها السلام وان اظهاره الجنون كان يأمر الامام الكاظم عليه السلام وقاية لنفسه .

ومما يحكى عنه انه في يوم جاء الى باب بعض ائمة المذاهب فسمعه يقول لتلامذته ان اشياء لقولها جعفر بن محمد الصادق لا تعجبني ، يقول ان الشيطان يعذب بالنار وكيف يعذب بالنار وهو مخلوق من النار ، ويقول ان الله تعالى لا

يمكن ان يرى مع انه موجود وكل موجود يمكن رؤيته ، ويقول ان العبد هو الفاعل لافعاله مع ان الله تعالى هو خالق كل شيء ، فأخذ البهلول مدرة وضربه بها فشججه وهرب فتبعوه وقبضوا عليه ورفعوا امره الى الخليفة فقال البهلول انه يقول ان ابليس مخلوق من النار فلا يمكن ان تؤثر فيه وهو مخلوق من التراب فكيف اثر فيه ، ويقول ان كل موجود يرى فليرني الالم الذي برأسه ، ويقول ان الله هو الفاعل لافعال العباد فإذا الله هو الذي ضربه لا أنا .

وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين .

- اهم مصادر الكتاب -

اسم المؤلف	اسم الكتاب
آية السيد عبد الله شبر	١ - القرآن الكريم
آية الله محمد حسن المظفر	٢ - مصابيح الانوار
آية الله فلسفي	٣ - دلائل الصديق
الحجة السيد ابراهيم الموسوي الزنجاني	٤ - الطفل بين الوراثة والتربية
آية الله العلامة محمد حسين الطباطبائي	٥ - عقائد الامامية
آية الله الفيلسوف الشيخ حسن الدمستاني البحراني	٦ - تفسير الميزان
الشيخ عباس الناصري	٧ - ديوان نيل الاماني
الشيخ محمد طاهر الخاقاني	٨ - مفتاح القواعد
العلامة الحلبي	٩ - الكلم الطيب
آية الله السيد عبد الله شبر	١٠ - نهج المسترشدين
العلامة آية الله الشيرازي	١١ - حق اليقين
المرحوم العلامة آية الله الشيرازي	١٢ - القول السديد في شرح التجريد
المرحوم العلامة آية الله الشيرازي	٢١ - الفصول المهمة في اصول الأئمة
آية الله محمد الجواد الجزائري	٢٢ - فلسفة الامام الصادق
عبد الرسول اللاري	٢٣ - الإمام الصادق معلم الانسان
أحمد أمين	٢٤ - التكامل في الاسلام
للإمام الخوئي	٢٥ - تفسير البيان
الشيخ عبد الله فرج العمران	٢٦ - تحفة الأبرار في معرفة المقضية والاقدار
هاشم معروف	٢٧ - الشيعة بين الاشاعة والمعتزلة
الإمام علي عليه السلام	٢٨ - نهج البلاغة

- ٢٩ - الجبر والاختيار آية الله محمد صادق الروحاني
- ٣٠ - الثقافة الإسلامية آية الله محمد الشيرازي
- ٣١ - القرآن في الإسلام آية الله محمد حسين الطباطبائي
- ٣٢ - إحقاق الحق ميرزا موسى الاسكوثي
- ٣٣ - عقيدة الشيعة الإمامية السيد هاشم معروف
- ٣٤ - الحلقة الأولى من سلسلة هذه عقيدتنا عبد الواحد الانصاري

الفهرس

٥	كلمة الشيخ عباس الريس حول الكتاب
٩	قصيدة للشيخ حسن القيسي آل درويش
١١	قصيدة اخرى القيسي حول نسب المؤلف
١٥	المقدمة
٢١	القضاء والقدر
٣٣	مفهوم الجبر والاختيار
٤١	بطلان الجبر بالادلة العقلية
٤٩	بطلان الجبر بالنصوص القرآنية
٥٩	اهل البيت يقولون ببطلان الجبر
٨١	من هم القائلون بالجبر
٨٤	الفرقة الاولى من المجبرة الاشاعرة
٨٩	الفرقة الثانية : المرجئة
٩٧	الفرقة الثالثة : الجهمية
٩٩	ما هي ادلة المجبرة
١٠٥	بطلان ادلة المجبرة
١٣٣	مفهوم التفويض
١٤٣	بطلان التفويض بالادلة العقلية

١٤٧ بطلان التفويض بالنصوص القرآنية
١٥١ اهل البيت يقولون ببطلان التفويض
١٦١ مفهوم الامر بين الامرين
١٧٩ اهم مصادر الكتاب